جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

الرقم التسلسلي:.....

رقم التسجيل:.....

أطروحة

مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه الطور الثالث

في: المالية والمحاسبة

تخصص: مالية وجباية

العنوان

دور السياسة الجبائية في تحفيز الاستثمار المحلي

حالة الجزائر 2005-2018

من إعداد الطالب:

فريد عطاب

تاريخ المناقشة08:/ 2023/03.

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة	الصفة
عنتر بوتيارة	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	رئيسا
حمزة طيبي	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفًا و مقررا
لعجال العمرية	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	ممتحنا
زيد أيمن	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	ممتحنا
بزة صالح	أستاذ محاضر (أ)	جامعة برج بوعريريج	ممتحنا
سعيداني محمد السعيد	أستاذ محاضر (أ)	جامعة الأغواط	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

الرقم التسلسلي:.....

رقم التسجيل:.....

أطروحة

مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه الطور الثالث

في: المالية والمحاسبة

تخصص: مالية وجباية

العنوان

دور السياسة الجبائية في تحفيز الاستثمار المحلي

حالة الجزائر 2005-2018

من إعداد الطالب:

فريد عطاب

تاريخ المناقشة08:/03 /2023.

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة	الصفة
عنتر بوتيارة	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	رئيسا
حمزة طيبي	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفًا و مقررا
لعجال العمرية	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	ممتحنا
زيد أيمن	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	ممتحنا
بزة صالح	أستاذ محاضر (أ)	جامعة برج بوعريريج	ممتحنا
سعيداني محمد السعيد	أستاذ محاضر (أ)	جامعة الأغواط	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

روح والدي الطاهرة، أرجو من الله أن يتغمده برحمته الواسعة.

والدتي الكريمة، أرجو من الله أن يحفظها الله ويطيل في عمرها.

زوجتي وأولادي وعائلة زوجتي.

إخوتي وأخواتي.

جميع الأصدقاء والأحباب.

جميع أساتذة وطلبة وعمال جامعة محمد بوضياف المسيلة.

الباحث: فريد عطاب

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله أولا على فضل جميع نعمه.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور طيبي حمزة لقبوله الإشراف على هذا العمل، وكذا السادة أعضاء لجنة المناقشة على قراءة ومناقشة هذه الأطروحة.

كما أتقدم بجزيل الشكر لكافة الزملاء والأصدقاء و الأساتذة الذين ساهموا في انجاز هذا العمل، وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور قريشي محمد الجموعي، الأستاذ الدكتور زرقون محمد، الدكتور كسكس مسعود والأخ جاباالله زكريا و الأخ عراس علي.

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار العلاقة الموجودة بين السياسة الجبائية والاستثمار المحلي، وتبيان أهمية ودور التحفيزات الجبائية في استقطاب وتشجيع الاستثمارات المحلية كبديل اقتصادي لقطاع المحروقات، وكذا إبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية الإسراع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المأمول بها.

وحددت الدراسة بإشكالية وهي " إلى أي مدى تساهم السياسة الجبائية في تحفيز الاستثمار المحلي في الجزائر؟"، كما اعتمدت الدراسة على فرضية أن السياسة الجبائية تؤثر على الاستثمار المحلي من خلال سياسة التحريض الضريبي، وفرضية أن فعالية التحفيزات الجبائية تساهم في تحفيز الاستثمار المحلي في الجزائر، وكذلك فرضية كفاءة قطاعات الاستثمار المحلي هي مؤشر بلوغ السياسة الجبائية لأهدافها.

توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات أهمها أن للسياسة الجبائية دور إيجابي في استقطاب المستثمرين وزيادة عدد المشاريع الاستثمارية والرفع في مناصب الشغل من خلال سياستها التحفيزية، ويتطلب استخدام أمثل ورشيد للموارد المتاحة في ظل سياسة ترشيدية للاستثمار.

الكلمات المفتاحية: سياسة جبائية، استثمار محلي، تحفيزات جبائية، كفاءة قطاعات الاستثمار المحلي، أسلوب تحليل مغلف البيانات.

Résumé:

La présente étude a pour objet de: mettre en évidence la relation entre la politique fiscale et l'investissement local, souligner l'importance et le rôle des avantages fiscaux dans l'attraction de l'investissement local comme alternative au secteur d'hydrocarbures, et enfin démontrer le rôle des petites et moyennes entreprises dans l'accélération du développement économique et sociale escompté.

La problématique de recherche consiste à savoir "Dans quelle mesure la politique fiscale peut encourager l'investissement local en Algérie ? "

Pour répondre à cette question, notre étude a porté sur l'hypothèse que la politique fiscale a un impact sur l'investissement local à travers les incitations fiscales, ainsi que sur l'hypothèse d'efficacité des incitations fiscales à encourager l'investissement local en Algérie, et enfin sur l'hypothèse de compétence des secteurs d'investissement local comme indicateurs de réalisation des objectifs de la politique fiscale.

L'étude a conclu que la politique fiscale joue un rôle très positif dans l'attraction des investisseurs, la multiplication des projets d'investissement et l'augmentation du nombre de postes d'emplois, à travers l'incitation fiscale aux investisseurs, chose qui nécessite une utilisation idéale et sage des ressources disponibles dans le cadre d'une politique de rationalisation des investissements.

Mots clés:

Politique Fiscale, Investissement Local, Incitations Fiscales, Efficience Des Secteurs D'investissement Local, Méthode D'analyse Par Enveloppement Des Données (DEA).

Abstract:

This study aims at highlighting: the relationship between fiscal policy and local investment, the importance and role of tax incentives in attracting local investment as an alternative to the hydrocarbon sector, and finally demonstrate the role of small and medium companies in accelerating the expected economic and social development.

The research problem consists in knowing "to what extent fiscal policy can encourage local investment in Algeria ? "

To answer this question, our study focused on the hypothesis that fiscal policy has an impact on investment through tax incentives, as well as on the hypothesis of the effectiveness of tax incentives in encouraging local investment in Algeria, and finally, on the hypothesis of competence of local investment sectors as indicators of achievement of tax policy objectives.

Finally, the study deduced that fiscal policy plays a very positive role in attracting investors, multiplying investment projects and increasing the number of jobs, by means of fiscal incentives to investors, thing which requires an ideal and judicious use of the available resources made available via the policy of rationalisation of investments.

Key words:

Fiscal Policy, Local Investment, Fiscal Incentives, Efficiency of Local Investment Sectors, Data Envelopment Analysis (DEA).

قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	IV
شكر وتقدير	V
ملخص الدراسة	VI
قائمة المحتويات	IX
قائمة الجداول	XI
قائمة الأشكال	XII
قائمة الاختصارات والرموز	XIII
قائمة الملاحق	XIV
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: الأسس النظرية للسياسة الجبائية والاستثمار المحلي	
تمهيد الفصل الأول	2
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الجبائية	3
المبحث الثاني: الإطار النظري (الاستثمار المحلي – البيئة الاستثمارية)	21
المبحث الثالث: علاقة السياسة الجبائية بالاستثمار المحلي	26
خلاصة الفصل الأول	40
الفصل الثاني: الدراسات السابقة للسياسة الجبائية وأثرها على الاستثمار المحلي	
تمهيد الفصل الثاني	42
المبحث الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بالسياسة الجبائية	43
المبحث الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بالاستثمار المحلي	57
المبحث الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة	71
خلاصة الفصل الثاني	95
الفصل الثالث: تقييم فعالية التحفيزات الجبائية في تحفيز الاستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة (2005-2018)	
تمهيد الفصل الثالث	97

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	98
المبحث الثاني: البيئة القانونية والمؤسساتية للاستثمار المحلي في الجزائر	115
المبحث الثالث: تحليل فعالية التحفيزات الجبائية في البيئة الجزائرية خلال الفترة (2005-2018)	140
خلاصة الفصل الثالث	146
الفصل الرابع: قياس كفاءة قطاعات الاستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة (2013-2018) باستخدام تحليل مغلف البيانات DEA	
تمهيد الفصل الرابع	148
المبحث الأول: أدوات ومتغيرات الدراسة	149
المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج كفاءة قطاعات الاستثمار المحلي	154
المبحث الثالث: تحسين وضعية القطاعات الاستثمارية غير الكفء	163
خلاصة الفصل الرابع	174
خاتمة عامة	176
قائمة المراجع	182
الملاحق	197
الفهرس	250

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
الجدول 1-1	نموذج عوائد الحجم الثابتة	39
الجدول 1-2	نموذج عوائد الحجم المتغيرة	39
الجدول 2-1	مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة	73
الجدول 3-1	تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المشرع الجزائري	99
الجدول 3-2	تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة والعمومية (2017-2018)	106
الجدول 3-3	حركية متعلقة بتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	107
الجدول 3-4	تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط (2017-2018)	108
الجدول 3-5	ملخص المشاريع الاستثمارية المصرحة إلى غاية 2014/12/31	109
الجدول 3-6	تطور الميزان التجاري في الجزائر	110
الجدول 3-7	تطور الواردات حسب مجموعة المنتجات	110
الجدول 3-8	تطور المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات	111
الجدول 3-9	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي القيمة المضافة (2013-2017)	112
الجدول 3-10	تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	113
الجدول 3-11	كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات	114
الجدول 3-12	تطور حجم الاستثمار المحلي خلال الفترة (2005- 2018)	140
الجدول 3-13	حجم الاستثمار المحلي حسب الطابع القانوني (2005-2018)	142
الجدول 3-14	تطور القيمة المضافة للقطاعيين الخاص والعام (2005-2018)	144
الجدول 4-1	قطاعات الاستثمار المحلي محل الدراسة	150
الجدول 4-2	عينة ومدخلات ومخرجات الدراسة لمرحلة (2013-2015)	151
الجدول 4-3	عينة ومدخلات ومخرجات الدراسة لمرحلة (2016-2018)	152
الجدول 4-4	درجات الكفاءة وغلة الحجم والمرجعيات الكفء للمرحلة (2013- 2015)	154
الجدول 4-5	درجات الكفاءة وغلة الحجم والمرجعيات الكفء للمرحلة (2016-2018)	159
الجدول 4-6	مستويات التحسين المطلوبة من القطاعات غير الكفأة للمرحلة (2013-2015)	163
الجدول 4-7	مستويات التحسين المطلوبة من القطاعات غير الكفأة للمرحلة (2016-2018)	168

قائمة الأشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	رقم الصفحة
الشكل 0-1	تصور إشكالية الدراسة ومتغيراتها	ب
الشكل 1-1	منحنى لافر	15
الشكل 1-2	حالة التطويق بالتوجه المخرجي	32
الشكل 1-3	علاقة الكفاءة والفاعلية	34
الشكل 1-4	الشكل القاعدي لتحليل مغلف البيانات	38
الشكل 3-1	تطور عدد المشاريع التراكمي وعدد مناصب الشغل التراكمي خلال الفترة (2005- 2018)	141
الشكل 3-2	تطور عدد المشاريع السنوي وعدد مناصب الشغل السنوي خلال الفترة (2005- 2018)	141
الشكل 3-3	تطور عدد المشاريع ومناصب الشغل حسب الشكل القانوني (2005- 2018)	143
الشكل 3-4	تطور القيمة المضافة حسب الشكل القانوني للفترة (2005-2018)	145

قائمة الاختصارات والرموز

الاختصارات/ الرموز	الدلالة باللغة الأم	الدلالة باللغة العربية
ANDI	l'Agence Nationale de développement de l'investissement	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
ANSEJ	l'Agence Nationale de Soutien à l'Emploi de Jeunes	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANGEM	l'Agence Nationale du Microcrédit	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
CNAC	la Caisse Nationale d'Assurance Chômage	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
DEA	Data Envelopment Analysis	تحليل مغلف البيانات
CCR	Charnes-Cooper- Rhodes	شارنز –كوبر – رودز
BCC	Banke -Charenes- Cooper	بانكر – شارنز –كوبر
CCR-O	Charnes-Cooper- Rhodes Output (Oriented (DEA Model	نموذج عوائد الحجم الثابتة ذو التوجه المخرجي
BCC-O	Banke -Charenes- Cooper Output (Oriented (DEA Model	نموذج عوائد الحجم المتغيرة ذو التوجه المخرجي
OSDEA	Open Service DEA	برنامج الخدمات المفتوحة لتحليل مغلف البيانات
DMU	Decision Making Unit	وحدات اتخاذ القرار
CRS	Constant Return to Scale	عوائد الحجم الثابتة
VRS	Variable Return to Scale	عوائد الحجم المتغيرة
CCR-I	Charnes-Cooper- Rhodes Input Oriented (DEA Model)	نموذج عوائد الحجم الثابتة ذو التوجه المدخلي
BCC-I	Banke -Charenes- Cooper Input Oriented (DEA Model)	نموذج عوائد الحجم المتغيرة ذو التوجه المدخلي

قائمة الملاحق

رقم الملحق	اسم الملحق	رقم الصفحة
الملحق رقم 01	نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم: 08	197
الملحق رقم 02	نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم: 10	199
الملحق رقم 03	نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم: 12	201
الملحق رقم 04	نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم: 14	203
الملحق رقم 05	نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم: 18	205
الملحق رقم 06	نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم: 20	207
الملحق رقم 07	نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم: 22	210
الملحق رقم 08	نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم: 24	213
الملحق رقم 09	نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم: 26	216
الملحق رقم 10	نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم: 28	219
الملحق رقم 11	نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم: 30	221
الملحق رقم 12	نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم: 32	223
الملحق رقم 13	نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم: 34	225
الملحق رقم 14	نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم: 36	230
الملحق رقم 15	المعلومات الإحصائية الخاصة بالوكالة الوطنية للقرض المصغر	232
الملحق رقم 16	مخرجات برنامج Open Service DEA	234

مقدمة عامة

1.توطئة:

من أهم أولويات السياسة الجبائية اليوم هي تحفيز الاستثمار المحلي لأجل بلوغ أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرسومة، وتتوقف إستراتيجية التنمية على سياسة التحفيز الجبائي الداعمة للقطاعات الاستثمارية في ظل سياسة استثمارية رشيدة.

ونظرا للدور الذي تلعبه السياسة الجبائية كأداة لتوجيه النشاط الاقتصادي وتحليل أوجه النشاط المالي وتحقيق العدالة الاجتماعية لتوزيع الأعباء حسب المقدرة التكليفية، عرفت الجزائر عدة إصلاحات ضريبية منذ سنة 1992 والتي مست مختلف القطاعات الاستثمارية بفضل سياستها التحفيزية للقطاع العام والخاص، وكذا تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها المحرك الأساسي لاقتصاديات الدول نظير ما تقدمه من تنمية اقتصادية واجتماعية، مما دفع بالسلطات الجزائرية الاهتمام بهاته المؤسسات وتطويرها والنهوض بالبيئة الضريبية التي تنظمها عن طريق تشريعات وقوانين تحفزها على الاستثمار في شكل امتيازات وإعفاءات وتخفيضات، وإنشاء هياكل لدعم ومرافقة هذه المؤسسات على غرار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ والوكالة الوطنية للقرض المصغر ANGEM والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC، حتى يكون هناك خلق للقيمة المضافة وتطور في عدد المشاريع وخفض في معدلات البطالة، وتراكم رأس المال وغيرها، بالتالي تنويع للدخل الوطني وتقليص تبعية الاقتصاد لريع المحروقات.

2. طرح إشكالية الدراسة:

بناءا على ما سبق، يمكن صياغة وطرح الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة كالآتي:

إلى أي مدى تساهم السياسة الجبائية في تحفيز الاستثمار المحلي في الجزائر؟

والتي بدورها تفرعت إلى الإشكاليات الفرعية التالية:

- ✓ كيف تؤثر السياسة الجبائية على الاستثمار المحلي في الجزائر؟
- ✓ ما مدى مساهمة التحفيزات الجبائية في تشجيع وتطوير الاستثمار المحلي في الجزائر؟
- ✓ هل حققت السياسة الجبائية أهدافها من خلال توجيهها لقطاعات الاستثمار المحلي في الجزائر؟

ويمكن تصور إشكالية الدراسة ومتغيراتها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (0-1): تصور إشكالية الدراسة ومتغيراتها.

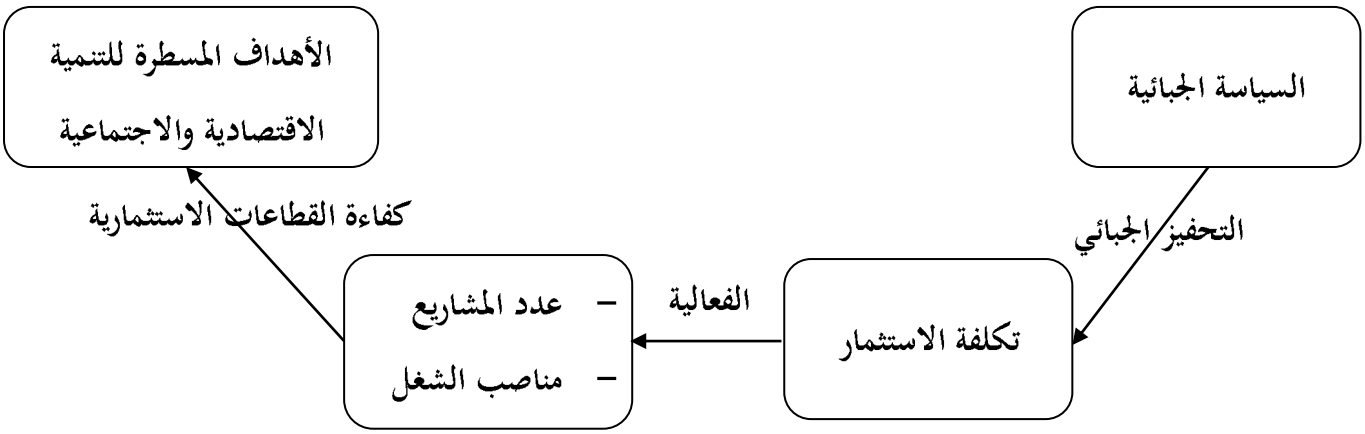

المصدر: من إعداد الطالب

3.فرضيات الدراسة:

للإجابة على هذه التساؤلات يمكن طرح الفرضيات التالية:

- ✓ السياسة الجبائية تؤثر على الاستثمار المحلي من خلال سياسة التحريض الضريبي؛
- ✓ فعالية التحفيزات الجبائية تساهم في تحفيز الاستثمار المحلي في الجزائر؛
- ✓ كفاءة قطاعات الاستثمار المحلي هي مؤشر بلوغ السياسة الجبائية لأهدافها.

4. أهداف الدراسة:

نلخص أهداف الدراسة كالآتي:

- ✓ تقييم وقياس كفاءة قطاعات الاستثمار المحلي في الجزائر، والتي تدخل ضمن سياسة التحفيز المنتهجة للفترة 2005-2018 بغية تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والوصول إلى سياسة استثمارية رشيدة؛
- ✓ معرفة الدور الذي تلعبه السياسة الجبائية في تنمية الاستثمار المحلي لما له أهمية اقتصادية واجتماعية؛
- ✓ تقييم فعالية التحفيزات الجبائية من حيث زيادة عدد المشاريع الاستثمارية ومناصب الشغل لقطاعات الاستثمار المحلي في الجزائر؛
- ✓ قياس كفاءة قطاعات الاستثمار المحلي المحفزة لمعرفة مدى نجاح السياسة الجبائية في الجزائر .

5. مبررات إختيار الدراسة:

يمكن تلخيص مبررات اختيار هذا الموضوع بالعناصر التالية:

- ✓ اهتمام الطالب بالمجال الجبائي لكونه موظف في الإدارة الجبائية؛
- ✓ اهتمام الدولة بالاستثمار المحلي وتحفيزه بحزمة من الإعفاءات الجبائية باعتبارها أحد أساليب التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرجوة؛
- ✓ تقييم ومعرفة مدى كفاءة القطاعات الاستثمارية في ظل سياسة التحريض الضريبي المتبعة.

6. أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من:

- ✓ التحفيز الجبائي أفضل إستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية و به تعمل الدول على تشجيع استثماراتها المحلية؛
- ✓ بإمكان الدول معرفة مدى كفاءة القطاعات الاستثمارية باستخدام تحليل مغلف البيانات DEA.

7. مجال وحدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

- ❖ **الحدود المكانية:** قمنا بتطبيق هذه الدراسة على مختلف القطاعات الاستثمارية بالجزائر في إطار آليات دعم وتطوير الاستثمار والمتمثلة في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، الوكالة الوطنية للقرض المصغر والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.
- ❖ **الحدود الزمانية:** حددت فترة الزمنية للدراسة التحليلية الخاصة بتقييم فعالية التحفيزات الجبائية ب 14 سنة للفترة (2005- 2018)، أما الفترة الزمنية للدراسة القياسية الخاصة بقياس كفاءة قطاعات الاستثمار المحلي تمثلت في فترتين هما (2013- 2015) و (2016- 2018).

8. المنهج المتبع وأدوات الدراسة:

في محاولة للإجابة على التساؤلات المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات، تم اختيار المنهج الوصفي لعرض مختلف التعريفات والمفاهيم المتعلقة بالموضوع، والمنهج التحليلي لتحليل المعطيات والإحصائيات وتفسيرها، كما استعنا بأدوات التحليل الكمية من خلال استخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات في قياس كفاءة قطاعات الاستثمار المحلي.

أما الأدوات المستخدمة في الدراسة، فتتمثل في المسح المكتبي لمختلف الكتب، الدراسات السابقة، الأطروحات والمذكرات، المقالات، الملتقيات، الجرائد الرسمية ومواقع الإنترنت والمعطيات الإحصائية وأسلوب تحليل مغلف البيانات DEA.

9. صعوبات الدراسة:

أثناء إنجاز هذه الدراسة واجهتنا جملة من الصعوبات ويمكن حصرها في:

- ✓ يوجد تضارب في الإحصائيات لبعض نشريات المعلومات الإحصائية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ بعض الأرقام الإحصائية هي أرقام تصريحية وليست حقيقية كأرقام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار؛
- ✓ نشرية المعلومات الإحصائية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 36 تم إدراجها في الموقع الإلكتروني بطلب من الطالب؛
- ✓ مراسلة المديرية العامة للوكالة الوطنية للقرض المصغر لإفادتنا ببعض الإحصائيات.

10. هيكل وأجزاء الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول تسبقهم مقدمة عامة وتعقبهم خاتمة عامة تتضمن تلخيصا عاما للموضوع وأهم النتائج المتوصل إليها مع تقديم حزمة من الاقتراحات والتوصيات، حيث نتطرق في:

- ❖ **الفصل الأول:** إلى دراسة الأسس النظرية للسياسة الجبائية والاستثمار المحلي ونتناول فيه الإطار المفاهيمي للسياسة الجبائية وماهية الاستثمار المحلي وإبراز العلاقة التي تربط السياسة الجبائية بالاستثمار المحلي.
- ❖ **الفصل الثاني:** خصص هذا الفصل للدراسات السابقة المرتبطة بالموضوع، حيث تطرق للدراسات المتعلقة بالمتغير المستقل السياسة الجبائية والدراسات المتعلقة بالمتغير التابع الاستثمار المحلي وباللغتين العربية والأجنبية، وفي الأخير تم إبراز مميزات وخصوصية الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة.

- **الفصل الثالث:** يحتوي على دراسة تطبيقية تحليلية لتقييم فعالية التحفيزات الجبائية في تحفيز الاستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة (2005-2018)، من خلاله يتم التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وشرح البيئة القانونية والمؤسساتية للاستثمار المحلي في الجزائر، كما نقدم تحليل لفعالية التحفيزات الجبائية في البيئة الجزائرية لنفس الفترة .
- **الفصل الرابع:** يقدم هذا الفصل دراسة تطبيقية قياسية لقياس كفاءة قطاعات الاستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة (2013-2018) باستخدام تحليل مغلف البيانات(DEA) ذو التوجه المخرجي(BCC-O) وفق نموذج عوائد الحجم الثابتة (CRS) ونموذج عوائد الحجم المتغيرة (VRS)، وإبراز أدوات الدراسة المتمثلة في أسلوب تحليل مغلف البيانات(DEA) ومتغيرات الدراسة المعبر عنها بتكلفة الاستثمار كمدخلة للدراسة وعدد المشاريع ومناصب الشغل كمخرجتين للدراسة، وكذا عرض وتحليل نتائج كفاءة قطاعات الاستثمار المحلي وتحسين وضعية القطاعات الاستثمارية غير الكفؤة.

الفصل الأول:

الأسس النظرية للسياسة الجبائية والاستثمار المحلي

تمهيد الفصل الأول:

للسياسة الجبائية انعكاسات كبيرة على الاستثمار المحلي من أجل الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المأمول بها، وتتمثل هذه السياسة في تلك البرامج التي تسعى الحكومة لتحقيقها في فترة معينة ليس فقط من أجل الحصول على الإيرادات المالية اللازمة لتغطية النفقات العامة عن طريق فرض الضرائب والرسوم، وإنما لدعم وتشجيع الاستثمار المحلي بمنح تحفيزات للمتعاملين الاقتصاديين بغية تحقيق الأهداف المرجوة ولمعرفة مدى قدرة السياسة الجبائية على جذب وتحفيز القطاعات الاستثمارية وتحديد مستوى الكفاءة الاقتصادية في استغلال الموارد المتاحة في ظل الامتيازات الجبائية الممنوحة، تنفيذا لبرنامج الإصلاح الاقتصادي بما يتماشى مع الفكر الحديث للفقه الجبائي في تحقيق التنمية الاقتصادية ودعم برامج الإنعاش الاقتصادي.

وعلى ضوء ما سبق وسعيا إلى توضيح ذلك نتناول في هذا الفصل المباحث التالية:

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الجبائية؛
- المبحث الثاني: ماهية الاستثمار المحلي، أنواعه وشروط نجاحه؛
- المبحث الثالث: علاقة السياسة الجبائية بالاستثمار المحلي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الجبائية

نظرا للدور الذي تلعبه الضريبة كأداة لتوجيه النشاط الاقتصادي من خلال ما يسمى بالسياسة الجبائية التي هي جزء من السياسة المالية وهذه الأخيرة جزء من السياسة الاقتصادية، وللسياسة الجبائية دورا حيويا ومهما في تطبيق السياسة الاقتصادية تسعى لتحقيق أهدافها والتغلب على معوقاتها.

المطلب الأول: السياسة الجبائية (المفهوم والمبادئ)

تعد السياسة الجبائية أحد مكونات السياسة المالية والتي تسعى الدولة من خلالها تحقيق أهدافها التنموية، وسنتناول في هذا المطلب مفهوم السياسة الجبائية والمبادئ التوجيهية لسياسة الضرائب الجيدة.

الفرع الأول: مفهوم السياسة الجبائية

تمثل السياسة الجبائية جزء من السياسة المالية والاقتصادية للبلد وتشمل برامج وإجراءات محددة لأهداف النظام الضريبي، وكيفية استخدامها لتحقيق هذه الأهداف. [1]

تعددت تعريفات السياسة الجبائية، ومن هذه التعريفات نجد:

"السياسة الضريبية هي البحث في الظواهر الضريبية وتحليل أوجه النشاط المالي، تهدف إلى تحديد وتكيف حجم الإدارات الكافية لتغطية احتياجات الاقتصاد الوطني وتكيف هذه المصادر لتحديد الخطط الاقتصادية وإحداث التوازن الاقتصادي بقدر الإمكانات والأساليب وتحقيق العدالة الاجتماعية لتوزيع الأعباء حسب القدرات والاستفادة من جميع الخدمات على السواء."[2]

ويمكن تعريف السياسة الجبائية بأنها " أداة تستخدمها الدولة وتكيفها لتحقيق برامج محددة في حقول النشاط الاقتصادي، وتنفيذ المشاريع التنموية وتعميم وتطوير الخدمات العامة، وتأخذ شكل برامج تخططها الحكومة وتنفذها عن عمد مستخدمة فيها كافة الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار معينة وتجنب آثار أخرى."[3]

وأيضا تعرف السياسة الضريبية " هي جميع التدابير والقرارات التي تتخذها الحكومة والسلطات العامة بخصوص وضع وإنشاء أو تعديل الخصائص المميزة للنظام الضريبي قصد تحقيق أهدافها العادية (جمع الإيرادات لتمويل النفقات العامة) والإستراتيجية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية." [4]

---

[1] عزت عبد الحميد البرعي، **المبادئ العامة للتشريعات الضريبية**، دار الولاء للنشر والتوزيع، 2000 -2001 م، ص18 .

[2] خلاصي رضا، **النظام الجبائي الجزائري الحديث، جباية الأشخاص المعنويين والأشخاص الطبيعيين**، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة الجزائر، 2006، ص22.

[3] الحواس زواق، **دور السياسة الجبائية في تأهيل المؤسسة الاقتصادية–حالة الجزائر–**، ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2005، ص 3.

[4] صديق حسوس، **تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على الضرائب المؤجلة في ظل التشريع الضريبي الجزائري –دراسة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية–**، أطروحة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018، ص27.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن القول بأن السياسة الجبائية هي إحدى أدوات السياسة المالية، تحتوي على مجموعة من القرارات والإجراءات والتدابير الجبائية، يتم صياغتها في تشريعات قانونية قصد تحقيق برامجها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

مما سبق يمكن القول أن السياسة الضريبية تتسم بالخصائص التالية: [1]

- ✓ هي عبارة عن مجموعة من البرامج المترابطة والمتناسقة؛
- ✓ تعتمد على الأدوات الضريبة الحقيقية والمحتملة كالحوافز الضريبية التي تقدمها الدولة لتشجيع بعض القطاعات والنهوض بها؛
- ✓ باعتبارها جزء من السياسة الاقتصادية فهي تسعى إلى تحقيق أهدافها.

وعند الحديث عن السياسة الضريبية يجب أن نتناول الملاحظات التالية:

- ✓ لا ينبغي أن تصمم السياسة الضريبية بمعزل عن الجوانب السياسية والاقتصادية الأخرى مثل (السياسة النقدية، سياسة سعر الفائدة، سياسة الأسعار والأجور)، وإلا سوف تفشل السياسة الضريبية في تحقيق أهدافها الاقتصادية؛
- ✓ يصعب فصل دور السياسة الضريبية عن جوانب السياسة المالية الأخرى (كالسياسة الانفاقية وسياسة القروض العامة وغيرها)؛
- ✓ عند تصميم السياسة الضريبية يجب أن تحقق الأهداف الاقتصادية إلى جانب الأهداف السياسية والاجتماعية التي تهم الدولة وأفراد المجتمع على حد سواء.[2]

"ومن ثم فإن السياسة الجبائية تأخذ شكلين في دعم وترقية الاستثمارات، الشكل الأول طبيعة النظام الجبائي، بساطته وشفافيته ومستوى الضغط الضريبي، والشكل الثاني عرض امتيازات ضريبية لصالح المستثمرين في شكل إعفاءات جزئية أو كلية، دائمة أو مؤقتة."[3]

للمستثمرين المحليين والأجانب بالنسبة للمشروعات ذات الصلة بالتنمية، وحماية الصناعة الوطنية، فالتضحية بالحصيلة الضريبية يشكل الدعامة الملائمة للصناعة الناشئة، والتي ستكون وعاءا ضريبيا خصبا في المستقبل.[4]

---

[1] محمد ارياللہ، **السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار –حالة الجزائر–**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011/2010، ص 22.

[2] دلال عيسى موسى مسيمي، **السياسة الضريبية ودورها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني**، أطروحة لاستكمال متطلبات درجة ماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين،2006، ص83و84.

[3] فريد حداد، **آفاق السياسة الجبائية في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر2011،2012/3 ،ص171 .

[4] رابح بحشاشي، فؤاد بوفطيمة، **مدى مساهمة الإعفاء الضريبي في تكوين رأس مال المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة الطريق التربوي والعلوم الاجتماعية، المجلد 5، العدد 8، جوان 2018، ص 462.

وأيضا " تبرز ملامح السياسة الضريبية وأدواتها في الجزائر من خلال المرسوم التنفيذي 95-54 المحدد لمهام وزير المالية على النحو التالي:

- ✓ اتخاذ كافة التدابير المتعلقة بوعاء، تصفية، تحصيل ومنازعات الضرائب، الرسوم الحقوق؛
- ✓ اقتراح كيفية توزيع الحصيلة الضريبية بين الحكومة والجماعات الإقليمية ووضعها حيز التطبيق؛
- ✓ اتخاذ أي تصرف يهدف إلى إدراج تدابير ذات طابع ضريبي تحقق الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية لبرنامج الحكومة؛
- ✓ تنظيم تصرفات الإدارة الضريبية بما يضمن حصول الدولة بصفة منتظمة ودائمة على موارد مالية؛
- ✓ وضع قيد التنفيذ آليات الرقابة الضرورية لمكافحة التهرب والغش الضريبي."[1]

وختاما، "فإن السياسة الضريبية في البلدان النامية هي في الغالب فن استخدام الممكن أكثر منها السعي وراء الأمثل."[2]

الفرع الثاني: المبادئ التوجيهية لسياسة الضرائب الجيدة

أ- قاعدة العدالة (المساواة):

ويقصد بقاعدة العدالة " أن يساهم ويشارك جميع أفراد المجتمع في أداء الضريبة. تستند القاعدة في الفكر المالي التقليدي على تحمل الممول عبء الضريبة تبعا لمقدرته النسبية (الضريبة النسبية)، أما الفكر المالي الحديث فيقيمها على أساس المقدرة التكليفية (الضريبة التصاعدية)."[3]

ب- قاعدة اليقين:

يقصد بهذه القاعدة " أن تكون الضريبة واضحة المعالم من مختلف الجوانب: القيمة، الوعاء، ميعاد الدفع، الجهة الإدارية المختصة بالتحصيل، وطرق الطعن الإداري والقضائي....

يؤدي احترام هذه القاعدة وضوح التزامات الممول تجاه الخزينة العامة من جهة، وقيام الجهة الإدارية المختصة بالتقيد بالقانون وعدم التعسف في استعمال السلطة."[4]

ت- قاعدة الملائمة في الدفع:

يقصد من خلال هذه القاعدة أنه "يجب أن تحصل كل ضريبة في الفترة وحسب النمط الذي يمكن أن نراه الأكثر ملائمة للمكلف بالضريبة."[5]

---

[1] عبد المجيد قدي، **مداخلة بعنوان السياسة الضريبية في الجزائر : محاولة للتقييم، الملتقى الوطني الأول حول السياسة الاقتصادية في الجزائر: محاولة للتقييم** ،مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية ، كلية العاوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، يوم 13 ماي 2013، ص 128 .

[2] فيتو تانزي، هاول زي، **البلدان النامية والسياسة الضريبية**، قضايا اقتصادية 27 ،الصندوق النقد الدولي،2001 ، ص 2.

[3] محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة،2003، ص63.

[4] محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا،، مرجع سابق، ص64.

[5] محمد عباس محرزي، **اقتصاديات الجباية والضرائب**، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة الجزائر، 2003، ص24.

ث- قاعدة الاقتصاد في النفقة:

تعني قاعدة الاقتصاد في النفقة "ضرورة تنظيم تحصيل الضريبة، بحيث ما يحصل من الممولين والذي يدخل ي النهاية لخزينة الدولة يفوق وبكثير نفقات جبايتها."[1]

إضافة إلى المبادئ الأربعة المذكورة أعلاه للاقتصادي آدم سميث 1776م، يوجد ثمانية مبادئ إضافية أخرى وهي:

ج- أمن المعلومات:[2]

يتعين على إدارة الضرائب حماية المعلومات المتعلقة بالخاضعين للضريبة من كافة أشكال الإفشاء اللاإرادي أو التعسفي، كذا وضع أنظمة مراقبة تضمن عدم إفشاء المعلومات سوى للأطراف المؤهلة طبقا لما يرخص به القانون. ويؤدي الإخفاق في توفير السلامة المناسبة للمعلومات في نهاية المطاف إلى الانتقاص من مبدأي الإنصاف والمساواة والإدارة الفعالة والمداخيل الحكومية المناسبة.

ح- البساطة:[3]

تكون القوانين الضريبية البسيطة ضرورية لكي يفهم الخاضعون للضريبة القواعد التي يجب مراعاتها بشكل صحيح وفعال. وبالتالي فإن بساطة النظام الجبائي هامة سواء بالنسبة للخاضعين للضريبة أو للمسؤولين الجبائيين. إذ تؤدي القواعد المعقّدة إلى وقوع أخطاء والإخلال بمراعاة النظام مما ينقص من المطابقة، ومنه فإن البساطة مهمة سواء بالنسبة لعملية المطابقة قصد تمكين الخاضعين للضريبة من الفهم الجيد للعواقب الجبائية للصفقات التي يقومون بها أو ينوون القيام بها.

خ- الحياد:[4]

يعتبر الحياد أمرا مهما في تخفيف أثر القانون الجبائي على قرارات الخاضع للضريبة فيما يخص طريقة إنجاز صفقة خاصة أو الخوض في الصفقة. ويتعين أيضا تخفيف الأثر الجبائي على قرارات المؤسسات والخواص، لأن الهدف الأولي من وراء فرض الرسوم هو خلق واردات للنشاطات الحكومية في الواقع بدلا من التأثير على القرارات التجارية أو الشخصية.

د- النمو الاقتصادي والكفاءة:[5]

يجب أن لا يعطّل النظام الجبائي الأهداف الاقتصادية لسلطة ما كالنمو الاقتصادي وتشكيل رأس المال والمنافسة الدولية، أو يقلّص الطاقة الإنتاجية للاقتصاد. و تقلّص كافة الضرائب عموما الكفاءة الاقتصادية وتخلق الاختلالات، إلا أن السياسة الجبائية الجيدة تقلّص هذه الآثار.

---

[1] خلاصي رضا، مرجع سابق، ص16.

[2]The Tax Division of The AICPA. **Tax Policy Concept Statement 1 . Guiding Principles of Good Tax Policy : A Framework for Evaluating Tax Proposals** . American Institute of Certified Pubic Accountants. Inc . New York. NY 10036-8775 . January 2017(update of march 2001 version) . p 12.

[3] The previous reference, Same Page.

[4] The Same reference, Same Page.

[5] The Same reference, Same Page.

ويعرقّل النمو والكفاءة الاقتصادية بفعل القواعد الجبائية التي تفضل صناعة ما أو استثمارا خاص، يؤدي إلى نزوح رؤوس الأموال واليد العاملة إلى هذه المناطق لأسباب غير معززة بعوامل اقتصادية. وقد يؤثر هذا العمل على صناعات واستثمارات أخرى وعلى الاقتصاد في مجمله.

ويرتبط مبدأ النمو و الكفاءة الاقتصاديين بمبدأ الحياد في أن القواعد الضريبية التي قد تشوه سلوك الخاضعين للضريبة يمكنها أن تعطّل الكفاءة الاقتصادية.

ذ- الشفافية والوضوح:[1]

يجب أن يكون الخاضعون للضريبة يعلمون بأن هناك ضريبة وكيف ومتى تم فرضها عليهم وعلى غيرهم. ويسمح الوضوح للخواص والمؤسسات بمعرفة التكلفة الحقيقية للصفقات. كما يسمح لهم أيضا بمعرفة ما هو المبلغ الإجمالي لضرائبهم وعلى مستوى أية مصلحة من الدولة يتم تسديده. وإذا كانت الضريبة غير واضحة فإنه يسهل تعديلها أو زيادتها دون وعي المكلّفين بالضريبة بالكيفية التي تؤثر بها عليهم.

ر- الفارق الأدنى للضريبة:[2]

من الضروري وضع القوانين الضريبية بطريقة تسمح بتقليص عدم المطابقة. إذ يتمثل الفارق الضريبي في الفرق بين الضرائب الواجبة السداد وتلك المسددة إراديا. ويوجد الفارق الضريبي مع أية ضريبة لعدة أسباب، مثل الأخطاء العمدية (عدم التصريح والتصريح الخاطئ بالمداخيل والمبالغة في تقدير الاقتطاعات أو إغفال الصفقات) وكذا الأخطاء اللاإرادية أو نقص فهم القواعد. وقد تؤدي الأحكام الضريبية المعقّدة إلى عدم المطابقة نتيجة للأخطاء الناجمة عن الغموض وعدم اليقين. وبالتالي فإن القواعد الإجرائية تكون ضرورية لكافة الأنظمة الضريبية لتشجيع المطابقة. ويمكن أن تتضمن القواعد التي تهدف إلى تشجيع المطابقة، الاقتطاع الإجباري للضرائب من المصدر وكذا العقوبات في حالة عدم المطابقة. وبالتالي يكون من الضروري بذل مجهودات مطابقة مناسبة للوقاية من عدم مطابقة المصرحين و غير المصرحين. وتؤدي المجهودات غير الكافية لحفظ الفارق الضريبي في حد أدنى معين إلى ارتكاب بعض التعسفات والنقائص نتيجة الحاجة إلى تعويض ضياع الإيرادات بموارد أخرى.

ز- المسؤولية تجاه المكلفين بالضريبة:[3]

تعتبر سهولة ووضوح المعلومات الخاصة بالتشريع الضريبي لاسيما فيما يتعلق بكيفية إعداده وتعديله وغايته مسائل مهمة بالنسبة للمكلّفين بالضريبة، ويسمح تحسيس العامة بنشاطات الإصلاح الجبائي وكذا فهم التغييرات المقترحة بإيجاد حوار واسع وواع. و عليه يجب أن يصل المكلّفون بالضريبة بسهولة إلى المعلومات التي تسمح بفهم موارد واستعمالات الإيرادات الجبائية، وأن تساهم شفافية المسار التشريعي والإداري في ترقية الفهم الجيد ومراعاة النظام.

[1] The previous reference, p 13.
[2] The Same reference, Same Page.
[3] The Same reference, Same Page.

س- الإيرادات العامة الصحيحة للدولة:[1]

يجب أن تتسم الأنظمة الجبائية بمستويات مناسبة من التوقعية والثبات والموثوقية لكي تسمح للدولة بتحديد وقت ومبلغ الاقتطاعات الجبائية. ويجب أيضا أن يكون النظام الجبائي ديناميكيا ومرنا لكي يتسنى له تلبية الحاجيات الحالية من المداخيل للدولة وفي نفس الوقت التأقلم مع التطورات التكنولوجية والتجارية.

ومن الضروري أن يكون النظام الجبائي مرنا لتلبية الحاجيات الراهنة للدولة من الإيرادات مع التكيف في نفس الوقت المستمر مع الحاجيات، وبالتالي فقد بات من الضروري مراجعة الأنظمة الجبائية بشكل دوري للتأكد من أنها تدعم أهداف الهيئة (أو أنها لا تعيق تحقيق هذه الأهداف)، كما أنها تتماشى مع النماذج الجديدة للمؤسسات وهي كفيلة بإنتاج مداخيل موائمة.

المطلب الثاني: أهداف ومعوقات السياسة الجبائية

سنعرض في هذا المطلب إلى أهداف ومعوقات السياسة الجبائية من خلال التطرق في الفرع الأول لأهداف السياسة الضريبية وفي الفرع الثاني لمعوقات السياسة الجبائية.

الفرع الأول: أهداف السياسة الضريبية

أ- الهدف المالي: هو توفير للدولة أو السلطات المحلية الموارد اللازمة لتغطية النفقات العامة وهو الهدف التقليدي للضرائب .[2]

ب- الأهداف الإجتماعية:

يمكن أن يتحقق الهدف الاجتماعي في السياسة الضريبية من خلال تدخل الدولة:

- ✓ تقليل الفوارق الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وذلك من خلال إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع حيث يمكن فرض ضرائب مرتفعة على الأغنياء, وإعفاء الطبقات الفقيرة من دفعها؛[3]
- ✓ فرض ضرائب مرتفعة على بعض المنتجات الضارة بالصحة كالمشروبات الكحولية والسجائر وتخفيض الضرائب على السلع الضرورية؛[4]
- ✓ معالجة مشكلة أزمة السكن: يمكن استخدام السياسة الضريبة في حل مشكلة السكن من خلال إعفاء رأس المال المستثمر في هذا القطاع وفرض ضرائب مرتفعة على السكنات غير المستأجرة مما يدفع ملاكها من تأجيرها لتجنب دفع ضرائب مرتفعة؛[5]

---

[1] The Same reference, Same Page.

[2] محمد ساحل، **المالية العامة**، جسور للنشر والتوزيع المحمدية الجزائر، الطبعة الأولى 2017، ص 112.

[3] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[4] المرجع السابق، ص 113.

[5] دلال عيسى موسى مسيمي، مرجع سابق، ص87.

- ✓ توجيه سياسة النسل: تعاني الكثير من الدول من ارتفاع وانخفاض عدد السكان فيها، فتعمل السياسة الضريبية في البلد الذي يعاني من قلة السكان بتقرير بعض التخفيضات الضريبية وتزيد الامتيازات الجبائية التي تحفز الأفراد على الإنجاب، وأما البلد الذي يعاني من ارتفاع عدد السكان تقوم الدولة بفرض ضرائب مرتفعة تتزايد مع أعداد الأسرة. [1]

ت- الأهداف الاقتصادية:

- ✓ تحقيق العدالة التوزيعية للدخل والثروة بين أفراد المجتمع الواحد؛[2]
- ✓ تحقيق نمو اقتصادي من خلال زيادة الإنتاج وذلك بتطوير وسائله مقارنة بالتزايد في الحجم السكان، لأن ضعف المستوى المعيشي وإنخفاض نصيب الفرد من الدخل الوطني راجع لتفوق الزيادة في عدد السكان عن حجم الإنتاج؛[3]
- ✓ الكفاءة: وتعني الاستغلال الأمثل لموارد الإنتاج، فهناك الكفاءة الفنية والتي تعني إنتاج أكبر كمية ممكنة من السلع والخدمات، وهناك ما يسمى بالكفاءة الاقتصادية أو التوزيعية والتي تعني إنتاج السلع والخدمات بالكمية التي يريدها المجتمع؛[4]
- ✓ تقليص نسب البطالة: إذ تعتبر من أحد أهداف المجتمعات، وتستخدم السياسة الجبائية في سبيل تحقيق هذا الهدف؛[5]
- ✓ استخدام الضريبة لمعالجة الركود الاقتصادي: تستخدم الضرائب في حالة الركود والانكماش من خلال قيام الحكومة باستخدام الضرائب كتخفيض لضريبة الدخل، وتقليص نسب الضرائب الغير مباشرة وخاصة التي ترتبط بالحاجات الضرورية للمواطنين، عكس فترة الازدهار يمكن استخدام الضريبة كوسيلة اقتصادية لتخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب على الدخول والسلع لتخفيض القوة الشرائية عند الأفراد ،كبح الإنفاق الخاص؛[6]
- ✓ استخدام الضريبة لمنع التمركز في المشاريع الاقتصادية: يمكن استخدام الضريبة كوسيلة لمحاربة هذه الظاهرة، وذلك عن طريق فرض ضريبة خاصة على اندماج هذه الشركات التي تتجه نحو التمركز، وتفرض هذه الضرائب على كل مرحلة من مراحل الإنتاج في الشركات المتجهة نحو التكتل في النشاط الاقتصادي؛[7]

---

[1] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[2] شريف محمد، **السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، جامعة تلمسان، 2010/2009 ، ص 19.

[3] المرجع السابق ، ص 19.

[4] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[5] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[6] تيوه عبد الوهاب، **أثر التحفيزات الجبائية على الاستثمار الصناعي دراسة حالة : في الجزائر**، مذكرة التخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2017/2016، ص09.

[7] نفس المرجع، نفس الصفحة.

- ✓ استخدام الضريبة لتشجيع الادخار والاستثمار: وذلك بمنح إعفاءات أو تخفيضات ضريبية على سبيل المثال الودائع في صناديق الادخار أو أي استثمار مالي يدعم الاقتصاد الوطني.[1]

الفرع الثاني: معوقات السياسة الجبائية

أ- الضغط الضريبي:

1- مفهوم الضغط الضريبي:

باعتبار الضغط الضريبي مؤشرا للتقدير الكلي للضرائب على مستوى الاقتصاد الوطني، ومن أهم المؤشرات الكمية لتقييم مدى فعالية النظم الضريبية[2]، والذي يعرف بعدة مصطلحات هي " العبء الضريبي، أو مستوى الجباية أو معدل الاقتطاع الإجباري." [3]، ويمثل معدل الضغط الضريبي جل ما تحدثه السياسة الضريبية من تأثير على سلوك الأفراد في المجتمع وتعديل توجهاتهم الاقتصادية في مجالات الإنفاق الاستهلاكي والادخار والاستثمار، أي ما يؤدي إلى فرض الضرائب المختلفة من تغيرات في مجرى الحياة الاقتصادية تلك التغيرات تتفاوت أبعادها تبعا لحجم الاقتطاعات الضريبية من جهة وصور التركيب الفني الضريبي من جهة أخرى.[4]

ويبحث هذا المؤشر عن الإمكانيات المتاحة للاقتطاعات الضريبية للوصول إلى أكبر حصيلة ممكنة دون إحداث ضرر في الاقتصاد الوطني، وذلك باختيار الأوعية الضريبية المناسبة وتحديد المعدلات الضريبية الممكنة، وكذلك تحديد والتحكم في مختلف التغييرات الناتجة عن الاقتطاعات الضريبية لتجنب انعكاساتها غير المرغوبة، وهذه التغييرات ممثلة فيما يلي:

- ✓ تغييرات مقصودة: التي يهدف النظام الضريبي بتحقيقها؛
- ✓ تغييرات لا إرادية: تحدث نتيجة عيوب في النظام الضريبي فتؤدي إلى تغييرات معاكسة لأهداف السياسة الضريبية؛
- ✓ تغييرات تلقائية: وهي التي تحدث تلقائيا. [5]

ونقصد بالضغط الضريبي "نسبة الاقتطاعات الضريبية إلى الدخل أو نسبة المساهمة المالية للمجتمع في تحمل العبء الجبائي وتكون هذه النسبة كلية، قطاعية أو فردية."[6]

---

[1] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[2] حميد بوزيدة، **الضغط الضريبي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2006/4، ص 282.

[3] محمود جمام ، **النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر**–، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة محمود منتوري قسنطينة، 2010/2009 ، ص155.

[4] مريم زان، **واقع الضغط الضريبي بالمغرب**، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، العدد 2016/15، ص404.

[5] ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون–الجزائر، 07-2016، ص 133و134.

[6] مشري حم الحبيب، **السياسة الضريبية وأثرها على الاستثمار في الجزائر**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010/2009، ص97.

حيث تحديدها هو كما يلي:

- الضغط الجبائي الكلي = الإقتطاعات الجبائية / الدخل الوطني الخام
- الضغط الجبائي القطاعي = الإقتطاعات الجبائية من القطاع / الدخل القطاعي
- الضغط الجبائي الفردي = الإقتطاعات الجبائية الفردية الكلية / دخل الفرد [1]

ويعبر مستوى الضغط الضريبي عن نسبة الإقتطاع الضريبي إلى بعض المقادير الإقتصادية والتي تكون في العادة

- الناتج المحلي الخام؛
- الناتج الوطني الخام؛
- مجموع الاقتطاعات العامة.

ويمكن التمييز بين المفهوم الضيق للضغط الضريبي والمفهوم الواسع للضغط الضريبي، حيث يتحدد المفهوم الضيق للضغط الضريبي بالإيرادات الضريبية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، بينما المفهوم الواسع للضغط الضريبي (أو معدل الاقتطاعات الإجبارية) يعبر عن مجموع الإيرادات الضريبية وشبه الضريبية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. [2]

ومن ثم فإن السياسة الضريبية للدولة تعمل على إيجاد معدل ضغط ضريبي أمثل الذي عنده تتفادى الاختلالات والآثار السلبية للضريبة، ويسمح للضريبة بأداء أدوارها في السياسة الاقتصادية والاجتماعية المرغوبة."[3]

2- قياس الضغط الضريبي:

توجد طريقتين لقياس مستوى الضغط الضريبي، إما على أساس الاقتطاعات الضريبية بالنسبة للدخل الإجمالي، أو على أساس الاقتطاعات الضريبية بالنسبة للإيرادات العامة (مجموع الاقتطاعات).[4]

ويواجه قياس الضغط الضريبي عدة صعوبات يمكن حصرها في تحديد مجموع المداخيل الضريبية وطريقة حساب المجمع الاقتصادي.

---

[1] فلاح محمد، **السياسة الجبائية – الأهداف والأدوات – (بالرجوع إلى حالة الجزائر)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص70.

[2] وسيلة طالب، **الضغط الضريبي والفعالية الضريبية –حالة الجزائر–** ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب بالبليدة، نوفمبر 2004، ص 18.

[3] حداد فريد ، مرجع سبق ذكره، ص46.

[4] وسيلة طالب، مرجع سبق ذكره، ص 29.

✓ **تحديد مجموع المداخيل الضريبية:**

والتي تشمل الإيرادات الضريبية والرسوم شبه الجبائية والتي يجب أن تتوفر فيها الخصائص التالية:

- أن تكون بدفعات حقيقية (نقدية)، وليست وهمية؛
- أن تدفع للدولة أو لإحدى مؤسساتها العامة؛
- يجب أن تتوفر فيها خاصية الإجبار.

وفي الدول النفطية تأخذ المداخيل البترولية الحصة الأكبر من مجموع الإيرادات العامة، وتعتبر الجباية البترولية ضمن المداخيل الضريبية، لذلك فإدراج الإيرادات الضريبية النفطية في حساب معدل الضغط الضريبي يشوه القيمة الحقيقية لمعدل الضغط الضريبي في هذه البلدان.[1]

✓ **إختيار المجمع الإقتصادي:**

يختلف حساب المجمع الاقتصادي حسب النظم المتبعة في تقييمه وحسابه، والتي تخضع للفلسفة الاقتصادية للدولة في التمييز بين القطاعات المنتجة وغير المنتجة في تحديد الإنتاج الوطني، مما تكون النتائج المتوصل إليها مختلفة تبعا للنظام المتبع .

- الإنتاج الداخلي الخام (La PIB): يعتبر مجمعا اقتصاديا أساسيا حسب نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية (SCEA)، والذي يمثل مجموع السلع والخدمات الإنتاجية المنتجة من قبل الوحدات المقيمة والتي تشكل موضوعا للاستخدامات النهائية فقط، ويمكن صياغة الإنتاج الداخلي الخام في المعادلة الرياضية التالية:

$$La\ PIB = \sum VAB + \sum TVA + \sum DD$$

حيث:

La PIB : الإنتاج الداخلي الخام؛

$\sum$ VAB: مجموع القيمة المضافة؛

$\sum$ TVA: مجموع الرسم على القيمة المضافة؛

$\sum$ DD: مجموع الحقوق الجمركية.

[1] المرجع السابق، ص 33 و34.

وحسب هذا المجمع يتم قياس مستوى الضغط الضريبي كما يلي:

$$\text{معدل الضغط الضريبي} = \frac{\text{مجموع الضرائب (مباشرة وغير مباشرة)}}{\text{الإنتاج الداخلي الخام}}$$

لكن هذا المجمع يستبعد عناصر أساسية كقطاعي المؤسسات المالية والأشغال العقارية، فهو لا يعبر بصدق حجم النشاط الفعلي للإقتصاد الجزائري. [1]

- الناتج الداخلي الخام (Le PIB): حسب نظام الحاسبة الوطنية للأمم المتحدة يعتبر الناتج الداخلي الخام مجمعا إقتصاديا يتميز باتساع حقله الإنتاجي من خلال إعتماده على نظرية القيمة / المنفعة، كما أنه يصلح للمقارنات الدولية، ويمكن تحديده بالمعادلة الرياضية التالية:

$$\text{Le PIB} = \text{La PIB} + VAB_{ad} + VAB_{if} + VAB_{ai} + VAB_{sd} - \text{Loyers}$$

حيث أن:

Le PIB: الناتج الداخلي الخام؛

La PIB: الإنتاج الداخلي الخام؛

VAB ad: القيمة المضافة للإدارات العمومية؛

VAB if: القيمة المضافة للمؤسسات المالية؛

VAB ai: القيمة المضافة للأشغال العقارية؛

VAB sd: القيمة المضافة للخدمات المنزلية؛

Loyers: الإيجارات.

وحسب هذا المجمع يتم قياس مستوى الضغط الضريبي كما يلي:[2]

$$\text{معدل الضغط الضريبي} = \frac{\text{مجموع الضرائب (مباشرة وغير مباشرة)}}{\text{الناتج الداخلي الخام}}$$

الناتج القومي الخام (Le PNB): يستعمل مجمع الناتج الوطني الخام بكثرة في قياس الضغط الضريبي، والذي يأخذ بمعيار الجنسية على خلاف الناتج المحلي الخام الذي يأخذ بمعيار الإقامة، ويتحدد وفق العلاقة التالية:

$$\text{PNB} = \text{Le PIB} + (\text{Pro.Ag.Nat.Nr}) - (\text{Pro.Ag.Etr.R})$$

[1] ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، ص136 و137.

[2] المرجع السابق ، ص137.

حيث أن:

PNB: الناتج القومي الخام؛

Le PIB : الناتج الداخلي الخام؛

(Pro.Ag.Nat.Nr): إنتاج الأعوان الوطنيين غير المقيمين؛

(Pro.Ag.Etr.R) : إنتاج الأعوان الأجانب المقيمين.

وحسب برامج صندوق النقد الدولي فإن المؤشر الشائع لقياس الضغط الضريبي يتمثل في العلاقة التالية:

$$\text{معدل الضغط الضريبي} = \frac{\text{الإيراد الضريبي الحكومي}}{\text{إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق}}$$

حيث هذه العلاقة تكون صحيحة فقط في ظل اقتصاد مغلق، ولن تصبح مناسبة في ظل اقتصاد مفتوح ويرجع ذلك إلى سببين هما:

- ✓ يختلف الدخل كثيرا عن إجمالي الناتج المحلي بسبب صافي دخل عوامل الإنتاج وصافي التحويلات من الخارج؛
- ✓ إن مجموع الواردات والصادرات التي تفرض عليه الضرائب غير المباشرة قد يختلف كثيرا عن إجمالي الناتج المحلي استنادا إلى أهمية الواردات في الإنتاج والاستهلاك.[1]

3- حدود الضغط الضريبي الأمثل:

هناك عدة اتجاهات لتحديد حدود الضغط الضريبي الأمثل، فبالنسبة للفيزيوقراط (الطبيعيون) لا يتعدى الاقتطاع الضريبي معدل 20 % من دخل المكلف (الضغط الجبائي الفردي)، أما الاقتصاديين التقليديين (الكلاسيك) أمثال برودهو Broudhou الذي حدد سنة 1868 معدل اقتطاع الضريبي في حدود 10 %، وعند المحدثين مثل الاقتصادي الأسترالي كولين كلارك Collin Clark فقد حدده في سنة 1950 ب 25 % من الدخل الوطني.[2]

وحسب الاقتصادي الأمريكي آرثر لافر Arthur Laffer، فإن كل زيادة في معدل الضغط الضريبي تؤدي إلى زيادة في الحصيلة الضريبية، أي أن الملزمين يقبلون بالضريبة ولا ينقصون من نشاطاتهم الخاضعة لها وهو الجزء الأول من المنحنى [T2, T1]، وذلك حتى الوصول إلى عتبة قصوى والتي تقع في ذروة المنحنى (T2) بعدها تبدأ الاقتطاعات بالتناقص، وأي ارتفاع في معدل الضغط الضريبي يتبعه انخفاض في النشاط الخاضع أو زيادة في التهرب والغش مما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض المداخيل الضريبية حتى تلاشيها عند بلوغ المعدل 100%، وهو ما يسمى بمبدأ «الضريبة تقتل الضريبة» والمفسر في الجزء[T2,T3] [.

[1] المرجع السابق، ص138 و139.

[2] خلال حجاج، **أثر الضغط الجبائي على المقاولة بالمغرب**، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد خاص/2016، ص 88.

وحسب منحنى آرثر لافر نلاحظ أنه رغم زيادة في المعدل الضغط الضريبي أي (A1<A2) إلا أن الحصيلة الضريبية تبقي نفسها (A)، ونحصل على حصيلة ضريبية أكبر أي (A<B) وذلك بمعدل ضغط ضريبي أقل (A2>T2) .[1]

الشكل رقم (1-1): منحنى لافر

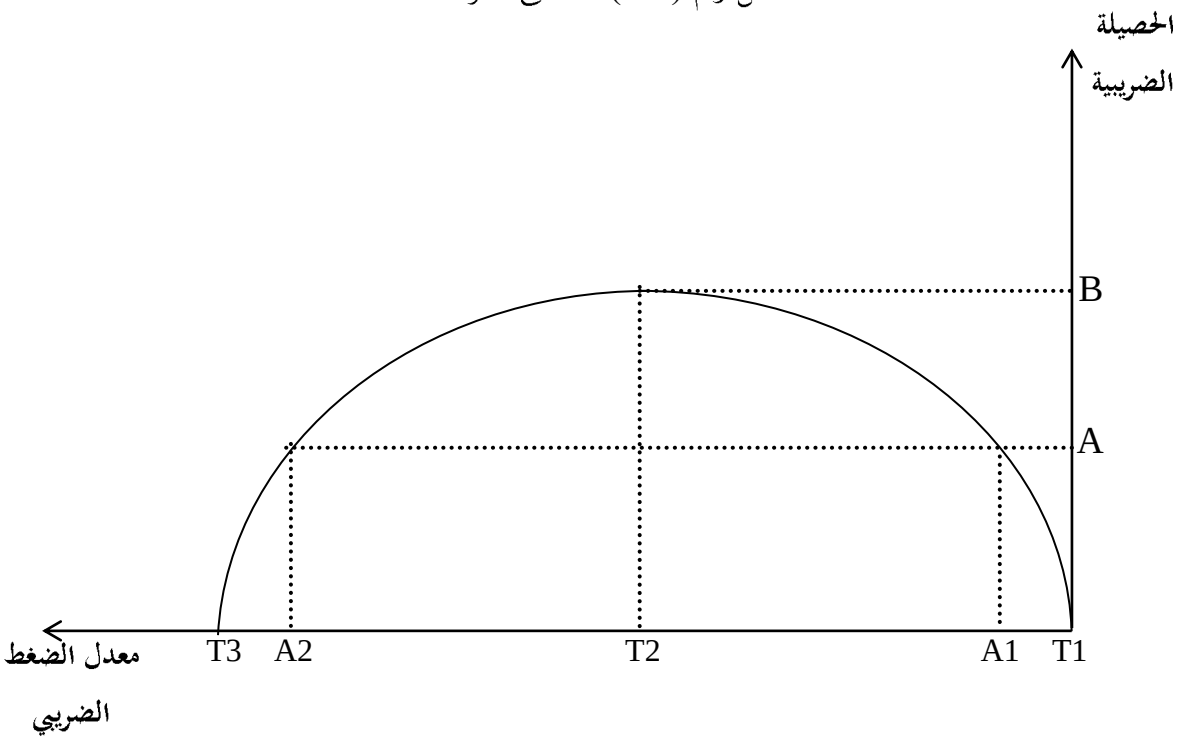

المصدر: وسيلة طالب، الضغط الضريبي والفعالية الضريبية –حالة الجزائر–، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب بالبليدة، نوفمبر 2004، ص41.

ب– الازدواج الضريبي:

1– تعريف الازدواج الضريبي:

يعرف الازدواج الضريبي بأنه "تعرض أو دفع نفس الشخص لنفس الضريبة أكثر من مرة (أو ضريبة ن نفس النوع) عن نفس المادة الخاضعة لها لأكثر من سلطة مالية واحدة عن نفس المدة."[2]

ومن ثم فإن شروط الازدواج الضريبي هي:

- ✓ أن يكون المكلف القانوني واحدا، أي يكون شخص المكلف نفسه هو الذي يتحمل نفس الضريبة أكثر من مرة؛
- ✓ يجب أن تفرض الضريبة عل نفس المادة أكثر من مرة حتى يتحقق الازدواج، أما إذا فرضت الضريبة في كل مرة على مادة مختلفة وبالرغم من وحدة الشخص المكلف بالضريبة فلا نكون أمام ازدواج ضريبي؛

[1] وسيلة طالب، مرجع سبق ذكره، ص 40 و41.

[2] عزت عبد الحميد البرعي، مرجع سبق ذكره، ص122 .

- ✓ يجب أن تكون الضريبتان أو الضرائب من نوع واحد أو متشابه وإن اختلفت التسمية، أي أن يدفع المكلف بالضريبة ضريبتين متشابهتين أو من نفس النوع أو الطبيعة؛
- ✓ يجب أن يكون فرض الضريبة مرتين أو أكثر عن فترة زمنية واحدة.[1]

2- أشكال الازدواج الضريبي:

- **الازدواج الضريبي الداخلي:** ويقصد بالازدواج الضريبي الداخلي ذلك الذي تتحقق شروطه داخل إقليم الدولة الواحدة، أيا كان شكل هذه الدولة (اتحادية أو موحدة)، ويتحقق بفرض أكثر من سلطة مالية داخل الدولة الواحدة ضريبتين أو أكثر على نفس الشخص بالنسبة لنفس الوعاء وعن نفس المدة.[2]

ويكون الازدواج الداخلي مقصودا إذا تعمدت السلطات المالية إحداثه بهدف تحقيق أغراض معينة، تتركز في الحصول على إيرادات استثنائية لمواجهة عجزا طارئ في ميزانية الدولة، التمييز في المعاملة المالية تبعا لمصدر الدخل، زيادة الأعباء على بعض المشروعات للحد من منافسة الشركات الكبيرة للشركات الصغيرة، إخفاء رفع سعر ضريبة معينة حتى لا يعارضها دافعوها.

أما الازدواج غير المقصود فهو الذي لم يتعمده المشرع في إحداثه، وهو يحدث عند تعدد الضرائب المتشابهة أو من نفس النوع كالضريبة على أرباح الشركات والضريبة على إيراد الأسهم التي يدفعها المساهمون.[3]

- **الازدواج الضريبي الدولي:** يقصد به ذلك الذي تتحقق شروطه بين دولتين أو أكثر، ويتحقق الازدواج الضريبي الدولي نتيجة قيام السلطات المالية التابعة لدولتين أو أكثر بتطبيق تشريعاتها الضريبية على نفس الشخص ونفس الوعاء خلال فترة زمنية واحدة.[4]

ونادرا ما يكون الازدواج الضريبي الدولي مقصودا، والغاية منه تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والسياسية، كالحد من استيراد رؤوس الأموال الأجنبية لكفاية الأموال الوطنية، ومنع هجرة رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج، وتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل في فرض الضرائب على بعض رعايا الدول الأجنبية.[5]

3- وسائل مكافحة الازدواج الضريبي:

يخلف الازدواج الضريبي بنوعيه آثارا ضارة على الاقتصاد الوطني، وبصدد مكافحة الازدواج الضريبي الداخلي تستطيع السلطة العليا أن تفرض القواعد اللازمة لمنعه، تنظيم تشريعاتها الداخلية وأحكام الرقابة على سنها على النحو الذي يمنع هذا الازدواج.

---

[1] محمد الصغير بعلي، مرجع سبق ذكره، ص71و72.
[2] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص197.
[3] ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، ص131.
[4] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص197.
[5] ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، ص131.

أما بالنسبة للازدواج الضريبي الدولي، يمكن مكافحته بواسطة التشريعات الوطنية أو الاتفاقيات الدولية، فقد تلجأ بعض الدول إعفاء بعض رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في أراضيها من الضريبة تشجيعا لهذه الأموال للاستثمار فيها، أما الاتفاقيات الدولية يمكن منع الازدواج عن طريق الاتفاقات الدولية ثنائية أو جماعية بشرط المعاملة بالمثل، وتتضمن هذه الاتفاقيات عدة مبادئ تمنع الازدواج الدولي وأهم هذه المبادئ هي:

- أن يكون فرض الضرائب على الدخل العقاري لدولة موقع العقار؛
- أن يكون فرض الضرائب على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة للدولة المصدرة لها (الدولة المدينة)، وأن كانت بعض المعاهدات قد قررت هذا الحق للدولة الدائنة، التي يقيم فيها صاحب هذه الأسهم والسندات؛
- أن يكون فرض الضرائب على فوائد الديون العادية لدولة موطن الدائن؛
- الضرائب على أرباح المؤسسات تفرض في الدولة التي يوجد فيها المركز الرئيسي للمؤسسة؛
- أن يكون فرض الضرائب على دخل العمل للدولة التي يتم فيها العمل، وذلك باستثناء المرتبات التي تدفعها الدولة، فتفرض عليها الضريبة في هذه الدولة؛
- الضرائب على الدخل العام تفرض في دولة موطن المكلف بالضريبة؛
- الضرائب على التركات تفرض في الدولة الكائن بها المال مع إعفائه من الضريبة في البلد الآخر.[1]

ت- التهرب الضريبي:

1- مفهوم وأشكال التهرب الضريبي:

يقصد بالتهرب الضريبي بعدم دفع الضريبة المستحقة كليا أو جزئيا من طرف المكلف القانوني لها دون أن ينقل عبئها إلى شخص آخر، ويتخذ عدة طرق وأساليب قد تكون مشروعة (التجنب الضريبي) أو غير مشروعة (الغش الضريبي).[2]

وعلى هذا الأساس نميز شكلين للتهرب الضريبي هما:

✓ **التجنب الضريبي:** هو أن يتخلص المكلف القانوني من دفع الضريبة دون انتهاك أو مخالفة القانون الضريبي، ومن صور تجنب الضريبة تتمثل في:

- تهرب ضريبي ناتج عن تغير سلوك المكلف: من خلال الامتناع من استهلاك أو إنتاج السلع التي تفرض عليها ضرائب مرتفعة، والعمل في النشاط الإنتاجي الخاضع للضرائب المنخفضة؛
- تهرب ضريبي ينظمه التشريع الضريبي: خاصة في مجال المشروعات الاستثمارية المحدد بالقوانين المنظمة للإعفاءات والامتيازات الضريبية؛

[1] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص200و201.

[2] ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، ص151.

- تهرب ضريبي ناتج عن إهمال المشرع الضريبي: يتحقق نتيجة الثغرات الموجودة في صياغة القوانين الضريبية كعدم دقة النصوص وصياغتها.[1]

✓ **الغش الضريبي:** وهو عبارة على تهرب من الضريبة بطريقة غير مشروعة ومخالفة القانون الضريبي. وتوجد عدة مظاهر للغش الضريبي تتمثل فيما يلي:

- عدم التصريح بالنشاط الخاضع للضريبة من طرف المكلف القانوني، مما يدل على عدم وجود مقر لنشاطه، وعليه يكون في حالة تهرب كلي؛
- محاولة المكلف القانوني أخفاء السلع المستوردة وعدم التصريح بها لدى مصالح الجمارك حتى لا يدفع عنها الضريبة الجمركية؛
- تصريحات المكلف بالضريبة لدى مصالح الضرائب غير صحيحة وهي أقل من القيمة الحقيقية لها؛
- المبالغة في تقدير التكاليف الواجبة الخصم من الربح الخاضع للضريبة وبالتالي تخفيض الضريبة المستحقة؛
- إخفاء أموال المكلف بالضريبة أو الهروب خارج الوطن يصعب على إدارة الضرائب تحصيل الضريبة المترتبة عليه.[2]

2-أسباب التهرب الضريبي:

✓ **الأسباب المتعلقة بالمكلف:** ضعف المستوى الخلقي وضعف الوعي الضريبي من أهم أسباب التهرب الضريبي، التي تحفز الأفراد على التهرب من أداء الواجب الضريبي وهو ما يتنافى مع الشعور الوطني في مصلحة الوطن، بحيث نقص شعور الأفراد بواجبهم تجاه الدولة يعود لبعض الاعتقادات الخاطئة عن الضريبة: باعتبارها اقتطاع مالي دون مقابل بالتالي أداة تعسف على أملاك الأفراد، والدولة تسيء استخدام الأموال العامة، والمتهرب من الضرائب يعتبر سارق شريف لأنه يسرق الدولة وهي شخص معنوي، بالإضافة للاعتقاد الديني حول عدم شرعية الضريبة لأنها لا تستند على منطلقات عقائدية.[3]

✓ **الأسباب المتعلقة بالنظام الضريبي:** هناك عدة أسباب تؤثر على التهرب الضريبي والتي ترتبط بطبيعة التنظيم الفني للضريبة كثقل عبء الضريبة وتعقد النظام الضريبي وضعف الرقابة والعقاب المفروض على المتهرب، ومدى استقرار التشريع الضريبي كالتغييرات الدائمة في القوانين يؤدي إلى غموض النظام الضريبي.[4]

✓ **الأسباب المتعلقة بالإدارة الضريبية:** تعتبر الإدارة الضريبية أداة تنفيذ النظام الضريبي، وكلما كانت هذه الإدارة غير كفء سوف يتعذر عليها بسط رقابتها على دخول المكلفين مما يشجع على التهرب الضريبي، ويعود عدم كفاءة الإدارة الضريبية إلى ضعف الإمكانيات والوسائل المادية، ونقص الأيدي العاملة الفنية والخبرة المهنية للموظفين في الإدارة، وتفشي ظاهرة الرشوة نتيجة انعدام المحفزات المادية والمعنوية للموظفين وضعف مستواهم الخلقي.

---

[1] المرجع السابق، ص152.

[2] المرجع السابق ، ص 153 و154.

[3] المرجع السابق، ص 154و155.

[4] المرجع السابق، ص 156 و157.

✓ **الأسباب المتعلقة بالظروف الاقتصادية:** تعتبر الظروف الاقتصادية أحد العوامل المؤثرة على التهرب الضريبي، ففي أوقات الكساد والانكماش تنخفض دخول المكلفين، وتدهور القدرة الشرائية للأفراد، وبالتالي زيادة حساسيتهم لارتفاع الأسعار، مما يصعب على المنتجين نقل عبء الضريبة، وتزداد حالات التهرب الضريبي، بينما في أوقات الرخاء والانتعاش الاقتصادي تزداد الدخول وتحسن القدرة الشرائية للأفراد، ويسمح للمنتجين نقل عبء الضريبة للمستهلكين، مما يقلل من حالات التهرب الضريبي.[1]

3- آثار التهرب الضريبي:

✓ **الآثار المالية للتهرب الضريبي:** يؤدي التهرب الضريبي إلى الإضرار بالخزينة العامة للدولة يجعلها تفقد جزءا هاما من الموارد المالية، مما يعطل قيام الدولة بوظائفها وأهمها الإنفاق العام، وتلجأ الدولة لمواجهة عجز الميزانية العامة إلى وسائل تمويلية أخرى كالإصدار النقدي واللجوء إلى الاقتراض الذي قد يسبب مخاطر تمس الاستقلال المالي والاقتصادي للدولة.

✓ **الآثار الاقتصادية للتهرب الضريبي:** يؤدي التهرب الضريبي إلى إنعكاسات سلبية على الإقتصاد الوطني ويصبح اتجاه الأفراد والمشروعات إلى المجالات التي يتوافر بها فرص التهرب الضريبي، بالنسبة للاستثمار فإن نقص إيرادات الدولة بسبب التهرب لا يسمح بتكوين إدخار عام، مما يجعل هناك محدودية للمشاريع الاستثمارية وتقليص حجم الإعفاءات الممنوحة في إطار ترقية الاستثمار، ويترتب على ذلك انكماش اقتصادي متميز بارتفاع معدلات التضخم والبطالة.

كما يعمل التهرب الضريبي الإخلال بقواعد المنافسة، حيث تصبح المشاريع الاستثمارية الأكثر كفاءة هي التي لها القدرة على التهرب من الضرائب وليست المشاريع ذات الكفاءة الإنتاجية.[2]

✓ **الآثار الاجتماعية للتهرب الضريبي:** يؤدي التهرب الضريبي إلى إضعاف روح التضامن بين الأفراد داخل الدولة الواحدة وعدم المساواة بين المكلفين في تحمل عبء الضريبة أي عدم تحقيق العدالة الضريبية، مما يدفع بالمكلفين الأمناء إلى البحث عن جميع الوسائل سواء المشروعة أو غير المشروعة قصد التحايل والإفلات من الواجب الضريبي، وتصبح الضريبة عاجزة عن تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع.[3]

4- مكافحة التهرب الضريبي:

✓ **تحسين فعالية النظام الضريبي:** عدم فعالية النظام الضريبي تزيد من ظاهرة التهرب الضريبي، ولمعالجة هذه الظاهرة يتطلب تبسيط النظام الضريبي وذلك بتبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بربط وتحصيل الضرائب وتبسيط التشريعات الضريبية واستقرارها ووضوحها .

---

[1] المرجع السابق، ص 158.

[2] المرجع السابق، ص 159 و160.

[3] المرجع السابق، ص 161.

ويعمل المشرع في إرساء نظام ضريبي عادل، وذلك من خلال الأخذ بمبدأ شخصية الضريبة وشمولية الضريبة واعتدال معدل الضريبة وتجنب الازدواج الضريبي وإعفاءات ضريبية مدروسة، بالإضافة إلى تحقيق المساواة التامة بين جميع الممولين أمام قانون الضريبية.

وتحسين التشريع الضريبي يزيد من فعالية النظام الضريبي، لأن التشريع الضريبي الجيد والمترابط يتجنب الثغرات القانونية ويسد منافذ التهرب، وإدخال المرونة على قواعد القانون الضريبي.[1]

- ✓ **تحسين الجهاز الإداري الضريبي:** يجب أن تمتاز الإدارة الضريبية بدرجة عالية من الكفاءة سواء من حيث التنظيم أو التطبيق لمواجهة ظاهرة التهرب، وذلك بتحسين الإمكانيات البشرية والمادية مع تسهيل إجراءات العمل من خلال التنظيم الجيد لتلك الإدارة.[2]
- ✓ **تحسين العلاقة بين الإدارة والمكلف:** تكون العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية قائمة على مبدأ العلاقات الإنسانية، والعمل على تحسينها يقتضي نشر الوعي الضريبي بخصوص هدف الضريبة وأهمية دفعها، وأيضا تكوين وإعلام المكلف بمختلف المستجدات والتعديلات التي يشهدها النظام الضريبي عن طريق الصحف والمنشورات والمجلات الدورية.[3]
- ✓ **تحسين الرقابة الجبائية:** تعتبر الرقابة الجبائية إجراء ضروري لمكافحة التهرب الضريبي والحد منه، وتستخدم الإدارة الضريبية عدة أشكال للرقابة الجبائية لكشف مختلف المخالفات المرتكبة، وتتوقف فعالية الرقابة الجبائية على تنظيم إطارها القانوني وتعدد أشكالها وأهمية الغرامات والعقوبات المستخرجة في إطار العملية الرقابية.[4]

[1] المرجع السابق، ص162 و163.
[2] المرجع السابق، ص164.
[3] المرجع السابق، ص167 و168.
[4] المرجع السابق، ص169.

المبحث الثاني: الإطار النظري (الاستثمار المحلي – البيئة الاستثمارية)

يعد الاستثمار أساس العملية الاقتصادية ومحط اهتمام الكثير من الباحثين الاقتصاديين لما له من أهمية كبيرة، ويعتبر الصورة المعبرة للنمو والتقدم الوطني فهو أحد أهم محددات النمو الاقتصادي، وظل يجذب اهتمام المتعاملين الاقتصاديين وقد زاد الاهتمام به أكثر في السنوات الأخيرة، وسنحاول من خلال هذا المبحث تحديد:

- ✓ مفهوم الاستثمار وأهميته؛
- ✓ أنواع الاستثمار وشروط نجاحه.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار وأهميته

يعتبر الاستثمار أساس العملية الاقتصادية وتكمن أهميته في تحقيق التنمية الشاملة للبلد، وسوف نوضح في هذا المطلب مختلف المفاهيم للاستثمار وأهميته البالغة في تطور المجتمع.

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار

الاستثمار في اللغة "يعني طلب الحصول على الثمرة. وثمرة الشيء ما تولد عنه. زمن ذلك قولهم: ثمر الشجر؛ أي ظهر ثمره. وثمر الشيء؛ إذا نضج وكمل. وثمر ماله؛ أي كثر. وأثمر الشجر؛ أي بلغ أوان الإثمار. وأثمر الشيء: إذا تحققت نتيجته."[1]

وكذلك يعرف بأنه: "مشتق من الثمر، ويقال: استثمر المال، أي: طلب نماءه ونتاجه. وقد تعددت أراء الفقهاء القدامى في بيان مفهوم الاستثمار؛ فقد استخدموا مصطلحات: النماء والإستنماء والتنمية."[2]

أما الاستثمار في الاقتصاد يعرف بأنه " ارتباط مالي، يهدف إلى تحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها على مدى فترة طويلة في المستقبل." [3]

ويصنف الاستثمار على أساس جنسيته، ونعبر عن الاستثمار الوطني (المحلي) بما يقوم به أفراد أو منشآت وطنية، بينما الاستثمار الدولي هو ما تقوم به الشركات أو الهيئات الأجنبية، وقد يتم ذلك بدون المشاركة مع الجانب الوطني أو بمشاركته.[4]

---

[1] نزيه حماد، **معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء**، دار القلم – دمشق، الدار الشامية – بيروت، دار البشير – جدة، الطبعة الأولى، 2008 .

[2] محمد بن يحي أل مفرح ، **أفاق الاستثمار في الجهات الخيرية**، مؤسسة الدرر السنية للنشر – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2011 ، ص34.

[3] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[4] محمد عبد الرؤوف سليمان ، إبراهيم جابر السيد أحمد، **آليات المحاسبة في إدارة الاستثمار**، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع ،دسوق –شارع الشركات–ميدان المحطة–بجوار البنك الأهلي المركز،دار الجديد للنشر والتوزيع، تجزئة عزوز عبدالله رقم 71 زرالدة الجزائر، 2019، ص13.

ويعرف الاستثمار المحلي بأنه " الاستثمار الذي يوجه فيه أطراف النشاط الاقتصادي في الداخل (الأفراد–المشروعات–الدولة) مدخراتهم نحو الحصول على رأس مال إنتاجي يستخدم في الداخل، فأموال هذا الاستثمار ترد من مصادر داخل الدولة، ويمتلك الوطنيون أغلبية رأس مال المشروع الاستثماري، ولكن إن تملك الأجانب جزء يسير لا ينفي صفة المحلية عنه، وذلك لأن تملك الأجانب هذا الجزء اليسير لا يخولهم حق الإدارة مما يبقى هذا الاستثمار محليا."[1]

ويعرف أيضا بأنه " جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية أي داخل حدود الدولة الواحدة، بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة، مثل العقارات والمشروعات التجارية والصناعية والفلاحية والأوراق المالية....إلخ. وسواء كان المشروع الذي يستثمر فيه الأموال يتبع القطاع الخاص أو يتبع القطاع الحكومي."[2]

ويمكن القول بأن الاستثمار المحلي هو أحد أنواع الاستثمار يتم خلاله استخدام المال لإنشاء مشروع استثماري داخل حدود الدولة الواحدة، ويمتلك الوطنيون أغلبية رأس مال المشروع الاستثماري، أي" ملكية رأس المال وكافة الأصول تعود بالكامل للطرف المحلي"[3]، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة للوطن.

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار

يعتقد الكثير من الاقتصاديون أن انخفاض النمو الاقتصادي وتباطؤ عملية التنمية الاقتصادية، راجع خاصة بما يسمى فجوة التمويل أو فجوة الاستثمار، والمعبر عنها بالفرق بين الادخار المحلي والاستثمارات المطلوبة لتعزيز النمو الاقتصادي، ولسد هذه الفجوة وجب تشجيع الاستثمار المحلي أو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .[4]

ويمكن القول "إن الاستثمار من النشاطات الاقتصادية التي لم تشهد تباينا في الآراء حول الدور الذي يمكن أن يلعبه على النشاط الاقتصادي، ومن خلال قنوات كثيرة، البعض منها يكون تأثيره مباشرة على محددات النمو الاقتصادي، كالمدخرات المحلية، انخفاض تكاليف رأس المال – نقل التقنيات العلمية الحديثة، تنمية القطاع المالي المحلي، تطوير الشركات المحلية من خلال نسخها للتكنولوجيا...الخ."[5]

---

[1] عبد الفتاح محمد عبد الفتاح، **السياسة الضريبية وأثرها على الاستثمار في مصر**، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، رقم المجلد 1 ،العدد 1 ،تاريخ النشر 28/ 04 /2013 ، ص 688 .

[2] حوحو حسينة، **دور الزكاة في تنشيط الاستثمار المحلي**، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة سكيكدة، العدد السابع، جوان 2017، ص 229.

[3] سعودي عبد الصمد، **تقييم برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر (2001-2014)**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016، ص44.

[4] زغبة طلال، **واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات ومتطلبات تحسين بيئة الاستثمار**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،جامعة محمد بوضياف المسيلة، المجلد 05، العدد07، سنة2012، ص197.

[5] حسن كريم حمزة، **مناخ الاستثمار في العراق**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 8، العدد 23، سنة 2012، ص ص 25- 26.

وبشكل عام يمكن إجمال أهمية الاستثمار على المستوى الاقتصادي بالاتي:

- ✓ يسهم الاستثمار في معالجة مشكلة البطالة من خلال خلق مناصب عمل وبالتالي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي يحقق الرفاهية الاجتماعية؛
- ✓ الإسهام في تمويل عملية التنمية ويمكن اعتبار الاستثمارات كأداة تستعملها الدولة لتعديل الوضع الاقتصادي، وتعتبر أيضا إحدى الوسائل الضرورية لتطوير المنشآت وتوسيعها؛
- ✓ يوفر الاستثمار العملات الأجنبية عن طريق تصدير المنتجات؛
- ✓ النمو بالاستثمار بعد تكوين رأس مال جديد، والذي بدوره يؤدي إلى توسيع الطاقة الإنتاجية للمؤسسة وهذا من خلال تنمية فروق الإنتاج وتوسيع مكانتها في السوق.[1]

تنبع أهمية الاستثمار في الاقتصاد القومي من حقيقة أنه يقوم بدور أساسي على المستوى القومي وتأتي أهميته من أنه أحد أهم المتغيرات الاقتصادية على الإطلاق في العملية التنموية، ومستوى قطاع الأعمال حيث يعتبر الاستثمار هو المؤشر الحقيقي لنشاطات هذا القطاع والعامل الحاسم في انتعاش أو انحسار الأنشطة في قطاع الأعمال، أما مستوى القطاعات الاقتصادية فيقوم الاستثمار بدور فعال في تطوير قطاعات اقتصادية معينة والتي تؤثر بدورها على انتعاش قطاعات أخرى تمتد الآثار إلى بقية قطاعات الاقتصاد الأخرى[2]، " ومن هنا قيل أن الاستثمار هو مفتاح النشاط الاقتصادي."[3]

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار وشروط نجاحه

نتطرق في هذا المطلب إلى مختلف أنواع الاستثمار حسب التصنيف المتعارف عليه مع الإشارة للعوامل المعززة لنجاحه.

الفرع الأول: أنواع الاستثمار

تتباين مجالات وأنواع الاستثمار بحسب طبيعة النشاط الذي سيوظف فيه المستثمر أمواله ويبوب الاستثمار حسب التبويب المتعارف عليه إلى:

---

[1] محمد عبد الرؤوف سليمان ، إبراهيم جابر السيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص08 .

[2] محمد الزين محمد، **الضمانات القانونية للاستثمارات الأجنبية في السودان وأثرها على الأمن القومي الإستراتيجي**، مكتبة جزيرة الورد، الطبعة الأولى 2017، ص22.

[3] محمد علي أحمد إسماعيل، إبراهيم جابر السيد أحمد، **المحاسبة القومية لإدارة المال والأعمال**، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع ،دسوق –شارع الشركات–ميدان المحطة–بجوار البنك الأهلي المركز،دار الجديد للنشر والتوزيع، تجزئة عزوز عبد الله رقم 71 زرالدة الجزائر، 2019، ص30.

أ- **المعيار الجغرافي لمجالات الاستثمار:**

1-الاستثمارات المحلية:

تشمل مجالات الاستثمار المحلية جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلي، بغض النظر عن أداة الاستثمار المستخدمة مثل: العقارات، الأوراق المالية والذهب، والمشروعات التجارية.

2- الاستثمارات الخارجية أو الأجنبية:

تشمل مجالات الاستثمار جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية، مهما كانت أدوات الاستثمار المستخدمة. وتتم الاستثمارات الخارجية من قبل الأفراد والمؤسسات المالية إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

ب- **المعيار النوعي لمجال الاستثمار:**

1-الاستثمارات الحقيقية أو الاقتصادية:

يعتبر الاستثمار حقيقيا أو اقتصاديا عندما يكون للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي، أي أصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته، ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر على شكل عقار، السلع، الذهب... الخ.

2-الاستثمار المالي:

وتشمل الاستثمار في سوق الأوراق المالية حيث يترتب على عملية الاستثمار فيها حيازة المستثمر لأصل مالي غير حقيقي يتخذ شكل سهم أو شهادة إيداع ...الخ.[1]

الفرع الثاني: شروط الاستثمار الناجح

هناك ثلاثة عوامل مترابطة في توفير بيئة أعمال إيجابية لتعزيز تنمية استثمار البلد وهي:

أولا تتحدد بطريقة تنفيذ الإطار السياسي والمؤسسي والتشريعي الرسمي، وثانيا تمثل مصداقية وشفافية التغيرات السياسية وإمكانية توقعها عناصر حاسمة في بيئة الأعمال، وثالثا تسهم الإجراءات المباشرة كتبسيط اللوائح وإدارتها بكفاءة عنصرا حاسما لنجاح الاستثمار.

- ✓ إن الشرط الأكثر حسما لتطوير استثمار ديناميكي وكفؤ هو توفير بيئة أعمال تشجع الكفاءة وزيادة المنافسة في أوجه النشاط الإنتاجية المتنوعة، [2]

" وتشكل بيئة الأعمال الناجحة بفعل عدد من العوامل:

- ✓ آفاق السوق: بما فيها حجم السوق وأداء الاقتصاد الكلي واستقراره؛

[1] سيف محمود عبد الله التهامي، إبراهيم جابر السيد أحمد، **إدارة الاستثمار الأجنبي**، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، دار الجديد للنشر والتوزيع، 2019 .

[2] مروان عبد المالك ذنون، **قياس العلاقة بين الاستثمار المحلي والأجنبي وأثرهما على النمو الاقتصادي في تركيا 1970-2011**، مجلة تنمية الرافدين، العدد 117، المجلد 37، سنة 2018، ص 184.

- ✓ اللوائح الحكومية بما فيها لوائح الأسعار والتجارة والضرائب والعمل والاستثمار الأحنبي والتراخيص والشفافية والحوكمة؛
- ✓ كفاءة توزيع الموارد بين القطاعات المختلفة وإمكانية الحصول على الاستيرادات المتنوعة؛
- ✓ الجوانب المؤسسية مثل استقلال عمليات المنشآت العامة وقوانين الشركات والقوانين المضادة للاحتكار وسهولة دخول المنشآت وخروجها والبيئة التنافسية ونظم المحاسبة والمراجعة وتوفر المعلومات التكنولوجية والمعلومات عن الأسواق وإدارة الجمارك وغيرها؛
- ✓ النظام المالي بما فيه سياسات سعر الفائدة وتعبئة المدخرات وأسواق رأس المال والأعمال المصرفية والائتمانية والقروض الداخلية والخارجية وإمكانية الحصول على العملات الأجنبية عن طريق التصدير؛
- ✓ الهياكل الأساسية بما فيها وفرة الموارد البشرية والطاقة وشبكات النقل والمواصلات وخدمات التسويق والتكنولوجيا والدعم؛
- ✓ الوزن السليم للتكاليف والمنافع: دائما ما تبدو الحجج المؤيدة للتحويل إلى القطاع الخاص في عبارات مالية هي تقليص عجز الميزانية الحكومية وتعبئة الموارد المالية والادارية ورفع كفاءة الاستثمارات الحكومية، كما إن هناك إشارات كثيرة إلى المنافع الاقتصادية، إذ يقال إن زيادة دور القطاع الخاص سيتيح استخداما أكفأ للموارد الانتاجية ويحسن مستوى مدخرات الحكومة وتخصيص مواردها الاستثمارية، ومن ثم يحسن أداء النمو الاقتصادي." [1]

[1] المرجع السابق، ص 184.

المبحث الثالث: علاقة السياسة الجبائية بالاستثمار المحلي

نتطرق في هذا المبحث للإعفاءات والتخفيضات والاستثناءات التي أقرها النظام الضريبي بغية تحقيق أهداف السياسة الجبائية، ومن أجل بلوغ الأهداف المرجوة يكون هناك ترشيد أحسن للموارد وفعالية في التحفيزات الجبائية.

المطلب الأول: التحفيزات الجبائية كإستراتيجية مشجعة للاستثمار المحلي

سوف نتناول في هذا المطلب الإطار المفاهيمي للتحفيزات الجبائية، وذلك بمعالجتنا لمفهوم وأهداف وأشكال التحفيز الجبائي في الفرع الأول والتطرق لأهمية وفعالية التحفيزات الجبائية في الفرع الثاني.

الفرع الأول: التحفيز الجبائي (المفهوم، الأهداف وأشكاله)

أ- مفهوم وأهداف التحفيز الجبائي:

تعتبر نظرية التحفيز الجبائي وليدة التجارب المالية، ويستخدم مصطلح التحفيز أو التحريض للدلالة على المنهج الإغرائي الذي تستعمله الحكومة في سياستها الاقتصادية كوسيلة لأجل تحقيق النمو الاقتصادي. [1]

وتعتمد السياسة الضريبية على "مجموعة من الأدوات التي أصبح يعبر عنها في الأدبيات الضريبية بالإنفاق الضريبي"[2]

1- مفهوم التحفيز الجبائي:

التحفيز الجبائي هو" ما يتعارف عليه في المرحلة الراهنة بمصطلح النفقات الجبائية (الإنفاق الضريبي) والذي يعني الحوافز الضريبية أو الامتيازات الجبائية المختلفة"[3]، ويطلق هذا المصطلح تسميات أخرى"كالحث الضريبي، أو الضريبة الحافزة، الإمتياز الضريبي، التحريض، الفراغ الضريبي، والإجازة الضريبية...."[4]

---

[1] والي صفية، **دور التحفيزات الجبائية في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة مقارنة (الجزائر، تونس)**، شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2012/2011، ص 24.

[2] عبد الحميد عفيف، **فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2012)**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس –سطيف1–، 2013-2014، ص37.

[3] قرين رشيد، **السياسة الجبائية: بين المفاضلة في التوسع في الإنفاق الجبائي والحصيلة الجبائي**، معارف مجلة علمية محكمة، السنة العاشرة _ العدد: 20 (جوان 2016)، جامعة البويرة، ص316 .

[4] عبد الحميد شنتوفي، **المعاملة الإدارية والضريبية للاستثمارات في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2017، ص 207.

فالنفقات الضريبية هي امتيازات ضريبية مخصصة من أجل توفير ميزة لنشاط معين أو فئة من دافعي الضرائب، وتأخذ الصفة السلبية عندما تكون تكلفة الامتيازات أعلى من منفعتها، وتمنح هذه النفقات في شكل إعفاء ضريبي أو خصم ضريبي أو خصم ضريبي أو تخفيضه معدل الضريبة أو عن طريق تأجيل الالتزام الضريبي. [1]

ويعرف التحفيز الجبائي بأنه عبارة عن مساعدات مالية غير مباشرة تمنحها الدولة إلى بعض الأعوان الاقتصاديين بشروط محددة سلفا.[2]

ونخلص إلى القول أن التحفيز الجبائي هو تيسيرات ضريبية تمنح وفقا لأحكام القانون من أجل تحفيز الأنشطة المختلفة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

2- أهداف التحفيز الجبائي:

تسعى الدول من خلال سياسة التحفيز الجبائي إلى تحقيق جملة من الأهداف ويمكن تقسيمها إلى:

- أهداف مالية:

توفير موارد مالية للدولة، " فتنمية الاستثمار تؤدي بالضرورة إلى تنوع النشاط الاقتصادي ومنه نمو الفروع الإنتاجية مما ينتج عنه تعدد العمليات الخاضعة للضريبة مما يؤدي إلى اتساع الوعاء الضريبي وهذا يؤدي إلى زيادة الحصيلة الجبائية"؛[3]

- أهداف اقتصادية:

- ✓ "توفير الحماية الملائمة للصناعات الوطنية والتشجيع أو الحد من بعض الصناعات تبعا لخطة التنمية الاقتصادية عن طريق التميز السعري للضريبة بين الأنشطة المختلفة"؛ [4]
- ✓ توفير مناخ استثماري ملائم ومشجع لزيادة حجم الاستثمارات في الداخل وجلب الاستثمارات الأجنبية من الخارج؛ [5]
- ✓ خلق تنافس بين المؤسسات المحلية في الأسواق الخارجية لتشجيع الصادرات خارج المحروقات، وتحقيق توازن الاستثمارات في جميع القطاعات وتوجيهها حسب الأنشطة ذات الأولوية في السياسة التنموية؛

---

[1] Hana Polackova Brixi, and Christian Valenduc**, Tax Expenditures--Shedding Light on Government Spending through the Tax System : Lessons from Developed and Transition Economies**, World Bank Publications, 2003. ProQuest Ebook Central, p 45-46.

[2] عبد الحق بوقفة، الحاج عرابة، عبد الله مايو، **أثر التحفيز الجبائي على تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر –دراسة ميدانية–**، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، المجلد 4 العدد 2 ، سنة 2018، ص 210.

[3] نفس المرجع ، ص 211.

[4] محمود جمام، مرجع سبق ذكره، ص68.

[5] بلال شيخي، لعبيدي مهاوات، إسماعيل ممي ، **مداخلة بعنوان : التحفيزات الجبائية آلية لدعم وترقية الاستثمار في الجزائر**، الملتقى الدولي الخامس، دور الجماعات المحلية في ترقية الاستثمار – تجارب دولية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، 17و18 أفريل 2018، ص05.

- أهداف اجتماعية:

✓ توزيع العبء الضريبي بين كافة أفراد المجتمع على أساس المقدرة التكليفية لكل منهم وتقليل الفجوة بين ذوي الدخول المرتفعة والدخول المنخفضة؛

✓ تقليص حجم البطالة والحد منها من خلال منح تحفيزات جبائية للمؤسسات وتمكينها من تحقيق وفورات ضريبية لإعادة استثمارها وخلق مناصب شغل جديدة.

ب- أشكال التحفيز الجبائي:

وتتخذ النفقات الجبائية عدة أشكال تتمثل فيما يلي:

1- الإعفاءات الضريبية: ويقصد بها "إسقاط حق الدولة كليا أو جزئيا من الضرائب تحت بعض الشروط المحددة عن طريق القانون من أجل تحفيز مختلف الأنشطة وخاصة ما يتعلق بالجانب الاقتصادي والاجتماعي وقد تكون هذه الإعفاءات دائمة أو مؤقتة."[1]

2- التخفيضات الضريبية المتعلقة بالوعاء: "يقصد به إجراء خصم في وعاء الضريبة، وذلك في حالات معينة كاستنزال بعض النفقات كتلك المتعلقة بتكاليف الدراسات، الأبحاث وتكوين وتدريب الإطارات، بالإضافة إلى ترحيل الخسائر من سنة إلى سنوات موالية...إلخ."[2]

3- التخفيضات الخاصة بالمعدلات: "تتمثل في أن يتم إخضاع المكلف بالضريبة (أو الممول) إلى معدلات خاصة بدل من معدلات النظام العام مقابل الالتزام ببعض الشروط القانونية كما هو مطبق على الأرباح الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات في الجزائر حيث يتم تطبيق معدلا خاصا قدره 15% على أرباح الشركات في الجزائر، التي تنشط في الإنتاج والبناء والأنشطة السياحية بينما يطبق معدل 25 % على باقي الأنشطة."[3]

4- القرض الضريبي: هو حق ضريبي يتمثل في امتياز ضريبي لفئة من الممولين، فيعمل على التخفيض من قيمة الضريبة المستحقة ولا يمس قيمة المادة الخاضعة للضريبة، ولكنه يؤدي إلى تحقيق وفرات ضريبية، ولا تتغير هذه الوفرات الضريبية تبعا لسلم الاقتطاع التصاعدي.[4]

5- تأجيل الضريبة: وهي عبارة عن مبالغ لا تدخل في حساب المادة الخاضعة للضريبة أو تحصيلها للفترة الزمنية المعنية بالضريبة فهي تدخل في الفترات اللاحقة، وهذا الامتياز يمنح لتجنب ظاهرة التهرب الضريبي و تشجيع بعض القطاعات ومنح فرصة للمشروعات التي لا تتلقى إعفاءات أو تخفيضات في تلك الفترة.[5]

---

[1] تيوه عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص53.

[2] عبد الحميد شنتوفي، مرجع سبق ذكره، ص259.

[3] حجار مبروكة، **دور السياسة الجبائية في دعم استثمارات القطاع الخاص دراسة تطبيقية على مؤسسة POLYBEN لصناعة أكياس التغليف بولاية برج بوعريريج**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور الجلفة، العدد الاقتصادي 33 (02)،2018، ص 228.

[4] عفيف عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[5] زهية لموشي، **الإمتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنويع الإنتاجي بالجزائر**، المجلة العلمية لجامعة الجزائر3، المجلد 06، العدد 11، جانفي 2018، ص10.

الفرع الثاني: أهمية وفعالية التحفيزات الجبائية

أ- أهمية التحفيزات الجبائية:

تستخدم الضرائب "كأداة لتوجيه الاستثمارات بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة، أي استخدام الضريبة للتأثير على هيكل الاستثمارات ويتم ذلك من خلال تقرير معاملة ضريبية شديدة بالنسبة للأنشطة المراد انكماشها، وتظهر فعالية هذه السياسة بالنسبة للاستثمارات الجديدة، وذلك بسبب ما يحيط بالاستثمارات القديمة من جمود قد يمنع من تنقلها."[1]

وكذلك تعتبر الضرائب من الوسائل الهامة في تنشيط وتحفيز الاستثمارات المحلية أو الأجنبية الخاصة، بغرض زيادة الإنتاج ومن ثم مواجهة الضغوط التضخمية وما ينتج عنه تقليص في نسب البطالة حيث تلعب دورا هاما ومؤثرا في تحديد قرارات الاستثمار.[2]

ب- فعالية التحفيزات الجبائية:

تعرف الفعالية بأنها: "تحقيق النتائج المرغوبة بشكل سليم."[3]، وتعتبر محصلة تفاعل مكونات الأداء الكلي للمؤسسة، بما يحتويه من أنشطة فنية وإدارية ووظيفية، ومدى تأثره بالمحيط. كما أنها ترتبط بمدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها في الوقت المحدد وبأقل كلفة [4]، وهي تمثل درجة نجاح المنظمة في الاستخدام الأمثل للإمكانيات المتاحة لتحقيق أهداف المنظمة، وتقاس درجتها بمدى تحقيقها للأهداف المسطرة[5]،" فتحقق الفعالية يعني تحقيق الأهداف المسطرة"[6].

ويمكن أن نحكم على" فاعلية ونجاح الحوافز الضريبية في تحقيق أهدافها من خلال المعيارين التاليين:-

1. معيار الكفاءة فلابد من أن نقارن بين منافع الحوافز الضريبية وتضحيات الدولة مقابل منح هذه الحوافز.
2. معيار الفاعلية لبيان مدى تحقيق الحوافز الضريبية لأهدافها في تحقيق التراكم الرأسمالي وزيادة عدد المشروعات الجديدة وزيادة القيمة المضافة لهذه المشروعات ."[7]

---

[1] دلال عيسى موسى مسيمي، مرجع سبق ذكره، ص36.

[2] محمود جمام، مرجع سبق ذكره، ص67.

[3] الحديدي محمد عبد السلام أحمد، إبراهيم جابر السيد، **إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، دار الجديد للنشر والتوزيع، زرالدة الجزائر، 2020، ص 12.

[4] عبد الحميد برحومة، **الكفاءة والفعالية في مجالات التصنيع والإنتاج**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد1، العدد 1، سنة 2008، ص57.

[5] لعراف فائزة، **زيادة الكفاءة والفعالية المصرفية من منظور إدارة الجودة الشاملة – دراسة قياسية لعينة من البنوك الجزائرية–**، أطروحة دكتوراه العلوم تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2014-2015، ص103.

[6] عبد الحميد برحومة، مرجع سبق ذكره، ص57.

[7] م. كريم عبيس حسان العزاوي، **الحوافز الضريبية و دورها في نمو القطاع الصناعي الخاص في العراق** ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية ، ع 12. (2014)، ص ص 125-156 ، ص 131 .

باختصار، تكون سياسة الحوافز ناجحة إذا: [1]

ارتفاع الدخل بسبب زيادة الاستثمار	+	زيادة المنافع الاجتماعية بسبب زيادة الاستثمار	<	خسائر الدخل المتأتية على الاستثمارات	+	التكلفة غير المباشرة للحوافز

وفي هذا السياق نجاح هذه الحوافز والحكم عليها يتطلب تحقيق: [2]

- ✓ توحيد النصوص التشريعية للإعفاءات والحوافز الضريبية في قانون واحد حتى تكون الرؤية واضحة وسهلة للمستثمر؛
- ✓ إلزام المشروعات المستفيدة من الإعفاءات الجبائية بالاستمرار في النشاط لمدة الإعفاء الممنوح لها؛
- ✓ هدف الحوافز الممنوحة هو دعم المشروعات التي تقدم إضافة حقيقية للاقتصاد الوطني وتخلق مناصب عمل حقيقية؛
- ✓ توفير المناخ الملائم للاستثمار وتسهيل المعاملات الإدارية لأجل تشجيع وتحفيز الاستثمار؛
- ✓ توسيع قاعدة الملكية وتشجيع أفراد المجتمع على الاستثمار وعدم اكتناز الأموال في شكل ودائع ونحرم الاقتصاد منها.

لذلك لابد أن يكون عائد الاستثمار أكبر من عائد الادخار، مما يتطلب السعي نحو ترشيد وتطبيق حوافز وإعفاءات ضريبية تساهم في تعزيز دور المشروعات نحو التنمية وتحقيق الأهداف التي ترمي إليها تلك الإعفاءات.

المطلب الثاني: كفاءة قطاعات الاستثمار المحلي لتحقيق أهداف السياسة الجبائية

نستعرض في هذا المطلب لمفهوم الكفاءة وأساليب قياسها، حيث يتناول الفرع الأول مفهوم الكفاءة وطرق قياسها أما الفرع الثاني يشير إلى مفهوم أسلوب تحليل مغلف البيانات ومزايا متطلبات استخدامه.

[1] Sebastian James, **Tax and Non-Tax Incentives and Investments , Evidence and Policy Implications**, Investment Climate Advisory Services of the World Bank Group, September 2013, p 50.

[2] محمود نمر توفيق مهاني، **أثر الحوافز التشجيعية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الإيرادات الضريبية في قطاع غزة**، شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، سنة 2010، ص 25-26.

الفرع الأول: مفهوم الكفاءة وطرق قياسها

أ- مفهوم الكفاءة:

بالنسبة لكيان تجاري، تعتبر الكفاءة أمرا مهما للغاية، غالبا ما يقصد بها فعل أي شيء صحيح لوصول الشركة للهدف، لذلك ينظر إلى مفهوم الكفاءة من جانب التكلفة كمدخلات والربح كنواتج. [1]

ويقصد بالكفاءة "إنجاز المهام الأساسية في المشروع بأقل تكلفة وأعلى جودة في أقل وقت."[2]

وتعرف الكفاءة " على أنها استعداد وطاقة المؤسسة في الاستغلال الأفضل للموارد المتاحة لها ويمكن التعبير عنها بالإنتاجية،وكذلك ترتبط بتقييم تحكم المؤسسة في العمليات من ناحية تقنية اقتصادية."[3]

ويمكن أن تعرف على أنها " تعني قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها، سواء زيادة في الإنتاج أو تقليل للتكاليف، وذلك بالاستغلال الأمثل للموارد المتاحة من حيث المردود الكمي والنوعي بأقل نفقات ممكنة."[4]

وتعرف الكفاءة كذلك بأنها " إنجاز الكثير بأقل ما يمكن، أي العمل على تقليل الموارد المستخدمة،سواء كانت هذه الموارد بشرية أو مادية أو مالية،كذلك العمل على تقليل الهدر والعطل في الطاقة الإنتاجية".[5]

لا يختلف مفهوم الكفاءة في المؤسسة المصرفية عنه في المؤسسة الاقتصادية خاصة من حيث المبدأ أو المعنى الاقتصادي لكلمة كفاءة (Efficiency)، حيث تعني: " الاستغلال الأمثل للموارد" أو " تحقيق أقصى المخرجات من الموارد المتاحة " أو " تحقيق مخرجات معينة بأدنى مدخلات ممكنة ".[6]

ويمكن القول ما ذهب إليه " العديد من الكتاب والباحثين أن كفاءة المنظمة ينظر لها غالبا من زاوية تقديم المنافع القادرة على إيجاد التوازن في أدائها." [7]

---

[1] Solihah Sari Rahayu and Aam Slamet Rusydiana**, Measuring The Efficiency of Pesantren Cooperatives: Evidence in Indonesia,** Global Review of Islamic Economics and Business, Vol. 6, No. 2 (2018) ,P 103-116.

[2] الحديدي محمد عبد السلام أحمد، إبراهيم جابر السيد، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[3] مراد عليان عوض أبو دقة، **مدى كفاءة استخدام الأموال وتأثيرها على عملية جلبها للمؤسسات الأهلية التي لا تهدف إلى تحقيق الأرباح"دراسة ميدانية على المؤسسات الأهلية في قطاع غزة –فلسطين**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية–غزة، فلسطين، 2009، ص 26.

[4] دريدي بشير، **دراسة تحليلية وقياسية لكفاءة إنتاجية القطاع المصرفي الجزائري في ظل تحديات التحرير المصرفي دراسة ميدانية لعينة من البنوك للفترة (2009-2016)**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة،سنة 2021، ص84.

[5] محمد الجموعي قريشي، **قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة2003-1994**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر، 2006، ص 34.

[6] فريد بن ختو، و محمد الجموعي قريشي، **قياس كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA)**، *مجلة الباحث* العدد 12، 2013، ص 140.

[7] نادية سعودي، **مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018، ص7.

تستخدم الكفاءة كمعيار للأداء الاقتصادي في إدارة المنظمات فالكفاءة هي تمثيل صادق للأداء الإجرائي المتعلق بالطبيعة الاقتصادية للمنظمات، ومن ثم يمكن قياسها بمدى القدرة الإدارية على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة سواء البشرية أو المادية .

ولما كانت أي منظمة عبارة عن شبكة ديناميكية متفاعلة الأجزاء تتكامل فيما بينها لتحقيق الأهداف الكلية لهذه المنظمة، فإن كفاءة المنظمة بشكل عام يعبر عنه بالكفاءات الثلاث وهي:

- الكفاءة المعرفية؛
- الكفاءة الأدائية؛
- الكفاءة الإنتاجية. [1]

ويمكن تعريف الكفاءة بشكل عام سواء أكان المقصود بها الفرد أو الجماعة أو منظمة أو هيئة . . . . الخ بأنها " القدرة على تحقيق الأهداف. " [2]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الكفاءة تعني الاستخدام الأحسن والأفضل للموارد المتاحة من طرف الفرد أو الجماعة أو منظمة أو هيئة بغية تحيق الأهداف المرجوة.

الشكل رقم (1-2): حالة التطويق بالتوجه المخرجي

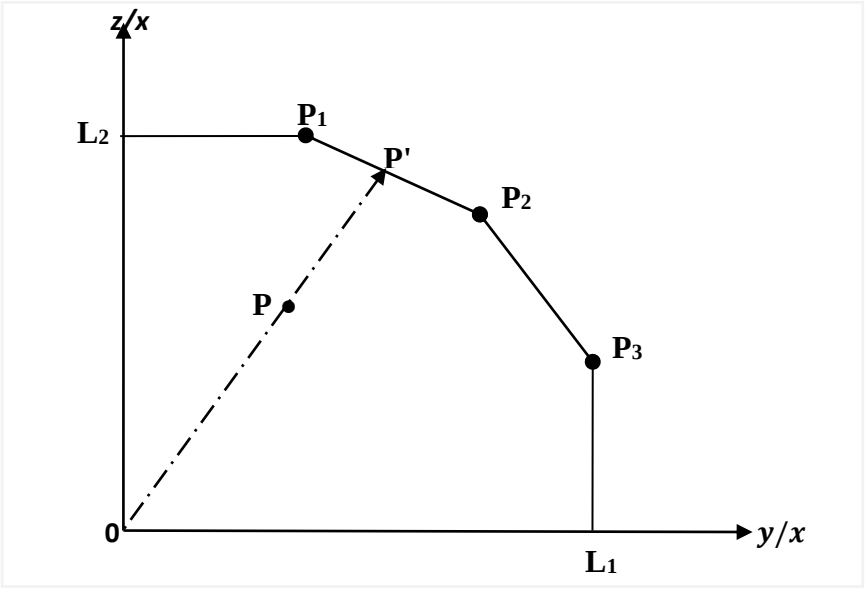

Source: Ali Emrouznejad, Madjid Tavana, Performance Measurement with Fuzzy Data Envelopment Analysis, Springer-Verlag Berlin Heidelberg 2014, p 4.

يوضح الشكل رقم (1-2) وجود أربعة وحدات اتخاذ القرار DMU الممثلة ب P_3 P P_1 P_2 ولكل منهما مخرجتين y وz ومدخل واحد x، وحسب أسلوب تحليل مغلف البيانات لتحديد الكفاءة النسبية لهذه الوحدات يتضح أن

[1] محمد نسيم علي سويلم، ***التوأمان الكفاءة والفعالية*** **Efficiency&The Effectiveness**، دار جوانا للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016، ص 34.

[2] نفس المرجع ، ص 15.

الوحدات P_2 P_1 P_3 والواقعة على المنحنى المتساوي L_1 L_2 حققت الكفاءة التامة التي تشكل الحزام الأمامي للكفاءة وتطوق الوحدة غير الكفء P الواقعة أسفل منحنى الكفاءة، ويمكن حساب مقدار الكفاءة للوحدة غير الكفء P بالعلاقة التالية: نسبة $\frac{OP}{OP'}$ ،حيث تمثل OP المسافة من الصفر إلى P، وتمثل 'OP المسافة من الصفر إلى 'P، وهي النسبة التي يمكن بها زيادة جميع النواتج.

يجب التمييز بين أربعة أنواع من الكفاءة وهي: [1]

– الكفاءة الفنية Technical Efficiency: يقصد بها تحويل مدخلات الإنتاج مثل العمل، ورأس المال، إلى مخرجات بأفضل أداء.

– الكفاءة التوزيعية Allocative Efficiency: ويقصد بها استخدام المدخلات بنسب صحيحة، عند مستوى معين من الأسعار لإنتاج مستوى معين من المخرجات.

– الكفاءة الاقتصادية Economic Efficiency: ويقصد بها إنتاج الوحدة الاقتصادية لمستوى معين من الإنتاج عند أدنى مستوى من التكاليف. والكفاءة الاقتصادية تمثل حاصل ضرب الكفاءة الفنية بالكفاءة التوزيعية.

– الكفاءة الحجمية Scale Efficiency: يقصد بها أن الوحدة الإنتاجية، تعمل عند غلة الحجم المتزايدة أو الثابتة أو المتناقصة.

ب– طرق قياس الكفاءة:

تقاس الكفاءة بالطرق المعلمية والطرق غير المعلمية:[2]

– الطرق المعلمية Parametric methods: تقوم على رسم حدود الكفاءة وذلك بتحديد دالة للتكاليف والأرباح. ومن بين هذه الطرق نذكر: تحليل الحد العشوائي (Stochastic Frontier Analysis, SFA)، والطريقة شبه المعلمية semi-parametric method وأيضا generalized method of moments.

وترتكز طريقة تحليل الحد العشوائي على تقدير الكفاءة الاقتصادية للمنشأة عن طريق التحليل الحدودي العشوائي. ويتم ذلك إما عن طريق تحديد ما يسمى بدالة الإنتاج الحدودية العشوائية (Stochastic frontier production function) أو عن طريق تحديد دالة التكاليف الحدودية العشوائية (Stochastic frontier cost function)، ويتطلب تقدير دالة الإنتاج معرفة كمية المدخلات وكمية المخرجات، ومن عيوب هذه الطريقة أنها تستوجب تحديدا مسبقا لشكل الدالة ولا تفصل بين الكفاءة الفنية والكفاءة التخصيصية.

[1] سلوى المحمد، ابتسام جاسم، و مي لبس، **الكفاءة الفنية لإنتاج محصول القطن لمزارعي المدارس الحقلية في محافظة إدلب**، *المجلة السورية للبحوث الزراعية*، *5* (2)، 2018، ص73.

[2] عادل بن شاهين الدوسري، هاني بن يوسف خاشقجي، عبد العزيز بن علي العدوان، العبد الحسين العبيد، و عبد الحفيظ محمد عبد الصادق، **من منتدى الرياض الاقتصادي**، 2017، ص42.

– الطرق غير المعلمية non – parametric methods: تعتمد على أسلوب البرمجة الخطية لقياس الأداء والكفاءة النسبية للوحدات الإنتاجية اعتمادا على مدخلات ومخرجات متعددة وهي لا تحتاج إلى تحديد مسبق لدوال الإنتاج. ومن بين طرقها نذكر طريقة المؤشرات وطريقة مغلف البيانات.

فالعلاقة التي تربط الكفاءة بالفعالية ليس بالضرورة أن تكون إيجابية، قد تكون سلبية في بعض الحالات، أي تحقيق الفعالية لا يعني بالضرورة تحقيق الكفاءة والعكس صحيح [1]، وبالتالي تكون المؤسسة أمام إحدى هذه الحالات:

- الحالة الأولى: كفاءة عالية وفعالية منخفضة يوجد رشد في استخدام الموارد ولا تتحقق الأهداف؛
- الحالة الثانية: كفاءة منخفضة وفعالية منخفضة يوجد هدر في الموارد ولا تتحقق الأهداف؛
- الحالة الثالثة: فعالية عالية وكفاءة منخفضة يوجد إسراف في استخدام الموارد مع تحقق الأهداف؛
- الحالة الرابعة: فعالية عالية وكفاءة عالية وهي الحالة المثالية حيث تتحقق الأهداف في الاستخدام الأمثل للموارد.

الشكل رقم (1-3): علاقة الكفاءة والفاعلية

الكفاءة

عالية ← → منخفضة

الأهداف تتحقق في ظل استخدام كفؤ للموارد	هدر في الموارد لتحقيق الأهداف
رغم الاستخدام الكفء للموارد لا تتحقق الأهداف الصحيحة	هدر في الموارد وعدم القدرة على تحقيق الأهداف

الفاعلية: عالية ↕ منخفضة

المصدر: مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات البيئة والعولمة، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق سوريا، 2013، ص 26.

الفرع الثاني: نظرية تحليل مغلف البيانات DEA

أ– مفهوم أسلوب تحليل مغلف البيانات:

يعتبر فاريل Farrell هو أول من استخدم أسلوب تحليل مغلف البيانات لقياس الكفاءة حيث:[2]

- كانت بداية أسلوب تحليل مغلف البيانات عام1957، حيث اقترح Farrell مدخلا لقياس الكفاءة بالاعتماد على فكرة «منحنيات الكفاءة»؛

[1] دريدي بشير، مرجع سبق ذكره، ص87.

[2] ملفي الرشيدي، **الأساليب الكمية في الإدارة**، –المحاضرة التاسعة – PDF، 2018، ص6.

- عام 1978، قدم كل من: Charnes, Cooper and Rhodes لأول مرة مفهوم تحليل مغلف البيانات عن طريق نموذج أولي يركز على محاولة تقدير التحسينات الممكنة في المدخلات (الاقتصاد في المدخلات) مع تحقيق نفس المستوى الحالي من المخرجات، مع افتراض ما يعرف في علم الاقتصاد بـ «ثبات العائد على الإنتاج»؛
- عام1984، قدم كل من:Banker, Charnes and Cooper نموذجا آخر لتحليل مغلف البيانات يأخذ في الاعتبار افتراض «تغير العائد على الإنتاج».

ويمكن تعريف أسلوب تحليل مغلف البيانات Data Envelopment Analysis (DEA) بأنه أداة تستخدم البرمجة الخطية لتحديد المزيج الأمثل لمجموعة مدخلات ومجموعة مخرجات لوحدات إدارية متماثلة الأهداف وذلك بناءا على الأداء الفعلي لهذه الوحدات.[1]

ويعرف أيضا أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA) على أنه أحد أساليب البرمجة الخطية يقيس الكفاءة النسبية لمجموعة وحدات صنع القرار (DMUs) التي تكون لها أهداف متماثلة في عينة ما. ويتم تقييم كفاءة هذه الوحدات بنسبة مجموع المخرجات إلى مجموع المدخلات. وتقاس الكفاءة بمقياس يتراوح بين (0،100%) حيث تعبر النسبة 100 % عن الكفاءة التامة.[2]

وان من أهم مميزاته هو استخدامه كأداة مهمة لتقييم كفاءة المنظمات وتوفير المعلومات التي تجعل المنظمات غير كفئة كمثيلاتها وكذلك يساعد على تقليل الهدر في الموارد ومساعدة المختصين في اتخاذ القرارات المناسبة.[3]

ويتميز الأسلوب بأنه أسلوب تطبيقي يقلل من الحاجة إلى الفروض والقيود على أساليب التحليل التقليدي لقياسات الكفاءة. وقد تم استخدام الأسلوب أساسا لقياس الكفاءة للوحدات التي لا تهدف إلى الربح والوحدات الحكومية، غير أنه منذ إدخال الأسلوب تم تطويره وتوسيع استخدامه ليشمل الكثير من الوحدات التي تهدف إلى الربح والتي لا تهدف إليه .[4]

يعتبر أسلوب تحليل مغلف البيانات أحد أساليب تقييم الأداء بمؤشر الكفاءة الفنية وأداة للحكم على مدى تحقيق الأهداف ونجاح السياسة والبرامج التنفيذية للاستثمار.[5]

---

[1] أسماء بنت محمد باهرمز، **تحليل مغلف البيانات : استخدام البرمجة الخطية في قياس الكفاءة النسبية للوحدات الإدارية**، *مجلة الإدارة العامة*، *36* (2)،1996، ص318.

[2] مها محمد زكي علي، **قياس كفاءة الأداء في شركات التأمين التكافلي**، *المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة–جامعة الأزهر* (العدد الثامن عشر)، 2017، ص523.

[3] أحمد بتال، مهند خليفة، و عادل منصور، ***تحليل مغلف البيانات: النظرية والتطبيقات***، نور للنشر، 2017، ص24.

[4] محمد إبراهيم السقا، **هل تتحول الكويت لمركز مالي إقليمي: تحليل الكفاءة الفنية وكفاءة الربحية للبنوك التجارية بدولة الكويت مقارنة ببنوك دول مجلس التعاون الخليجي**، *مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة*، *22* (2)، 2008، ص41.

[5] فريد عطاب، حمزة طيبي، **استخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات لقياس كفاءة قطاعات الاستثمار المحلي في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب و الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار**، مجلة أفاق علوم الإدارة والاقتصاد، جامعة محمد بوضياف المسيلة، المجلد 5،العدد2، سنة 2021، ص 12.

ب- مزايا متطلبات استخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات DEA:

1- مزايا أسلوب تحليل مغلف البيانات DEA:

يتميز أسلوب تحليل مغلف البيانات بالعديد من المزايا نوجزها فيما يلي:[1]

- إنه يمكن من تلخيص أداء كل وحدة في صورة مؤشر أداء واحد للكفاءة؛

- إنه يمكن من إدخال المدخلات والمخرجات المتعددة ومن ثم حساب الكفاءة الفنية على أساس بيانات كمية المدخلات والمخرجات فقط وليس قيمتها، ومن ثم يتسم بالقدرة على التعامل مع العديد من المدخلات المعبر عنها بوحدات قياس مختلفة، الأمر الذي يجعل هذا النوع من التحليل مناسبا لتحليل كفاءة الوحدات التي تقدم خدمات يصعب تقييمها، على سبيل المثال وحدات الخدمات الحكومية أو الوحدات التي تقدم مخرجات يستحيل تحديد أسعارها؛

- إنه يساعد على تحديد سبل تحسين الكفاءة لكل وحدة من الوحدات من خلال تحديد وضع الوحدات غير الكفء على منحنى الكفاءة؛

- إنه يركز على منحنى أفضل أداء (Best practice) بدلا من مجتمع يقوم على أساس النزعات المركزية مثل التحليل التقليدي، حيث يتم مقارنة كل وحدة إنتاج بأكفأ وحدة أو توليفة من الوحدات الكفء. وتؤدي المقارنة إلى التعرف على مصادر عدم الكفاءة للوحدات التي تقع على منحنى الكفاءة؛

- لا يتطلب صياغة محددة للعلاقة الدالية لدالة الإنتاج أو التكاليف، حيث لا توجد قيود حول الشكل الدالي (Functionalform) الذي يربط المدخلات بالمخرجات، حيث يتم تقييم أكثر من دالة ومن ثم فإن التحليل التطويقي يتسم بأنه أكثر مرونة في إبراز الفروق في دالة الإنتاج بين وحدات صناعة القرار؛

- إنه يوفر وحدات مناظرة (Peer units) والتي يمكن للوحدات الأخرى النظر إليها لتحسين عملياتها، وهو ما يجعل تحليل تطويق البيانات أداة مفيدة للتقييم وتعديل برامج التنفيذ. ويزيد من أهمية هذا الدور قدرة تحليل تطويق البيانات على إدخال الفروق في المناخ التشغيلي التي لا تقع تحت سيطرة المنشأة في الاعتبار، مما يمكن من جعل الوحدات متماثلة عند إجراء عمليات المقارنة، ومن ثم يسهل من عملية الاستنتاج حول الصورة العامة لكل وحدة من الوحدات.

[1] محمد إبراهيم السقا، مرجع سبق ذكره، ص ص 42-43.

2- متطلبات استخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات DEA:

يتطلب تطبيق أسلوب تحليل مغلف البيانات ما يلي:[1]

- ✓ تحديد بدقة المدخلات الملائمة والمخرجات المقابلة لها؛
- ✓ التوازن بين العدد الإجمالي للمدخلات والمخرجات من جهة وعدد الوحدات الداخلة في التقييم من جهة أخرى. يتطلب هد التوازن أن يكون عدد الوحدات الداخلة في التقييم ثلاثة أضعاف مجموع المدخلات والمخرجات كحد أدنى، وللتوضيح أكثر نستخدم الصيغة التالية:

$$n = 3(m+s)$$

حيث:

n عدد الوحدات المراد قياس كفاءتها؛

mعدد المدخلات؛

S عدد المخرجات.

- ✓ يجب أن تكون أهداف الوحدات متماثلة.

يقترح (Cooper et al،2006) ثلاثة قواعد تجريبية كإرشادات لنموذج DEA حتى يعمل بنجاح وهي:[2]

- القاعدة الأولى: يجب أن يكون حجم العينة أكبر من حاصل ضرب المدخلات والمخرجات وإلا فإن النموذج يفقد سلطته التقديرية؛ $S_s \geq I*O$؛
- القاعدة الثانية: يجب أن يكون حجم العينة أكبر من أو يساوي ثلاثة أضعاف مجموع عوامل المدخلات والمخرجات؛ $S_s \geq 3(I+O)$؛
- القاعدة الثالثة: تقترح قاعدة الثلث أن حجم العينة مقبول إذا كان عدد وحداتDMU ذات الكفاءة الكاملة ليست أكبر من ثلث حجم العينةS_s * 1/3 $\leq$ Eff DMU_s .

ت- نماذج أسلوب تحليل مغلف البيانات:

يعتبر نموذج تحليل مغلف البيانات(Data Envelopment Analysis "DEA")نموذج غير معلمي (Non Parametric) ويستخدم البرمجة الخطية لإيجاد نقاط التجزئة لمنحنى الحدود القصوى للأداء ومن ثم يقيس درجة الكفاءة مقارنة بهذا المنحنى. وهنالك نوعان من نماذج ال DEAهما اقتصاديات الحجم الثابتة (CRS) واقتصاديات الحجم المتغيرة (VRS) ولأي من النوعين يمكن حساب مؤشرات الكفاءة إما باستخدام خريطة المدخلات أو خريطة المخرجات.[3]

---

[1] خليد علي، **قياس الكفاءة النسبية لقطاع الفندقة باستعمال تقنية DEA**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر 3، المجلد 4، العدد 28، سنة 2013، ص 11.

2 Alex Manzoni, Sardar M.N. Islam, **Performance Measurement in Corporate Governance**, Physica-Verlag, Heidelberg 2009, p119.

[3] مصطفى بابكر، **مؤشرات الأرقام القياسية**، مجلة جسر *التنمية* (8)، 2002، ص 20.

ويمكن تصنيف نماذج تحليل مغلف البيانات إلى أربعة نماذج أساسية:

- نموذج (CCR): هو النموذج الأساسي الذي قام بوضعه كل من Cooper and Rhodes ,Charnes وهو يعطي تقويما للكفاءة كما يحدد مصدر ومقدار عدم الكفاءة.
- نموذج (BCC) وينسب هذا النموذج إلى كل من (Banker - Charnes - Cooper), ويتميز على نموذج (CCR) بأنه يعطي تقديرا للكفاءة الفنية بموجب حجم العمليات scale of operations في الوحدة.

بعد التطرق بالحديث بشيء من الإيجاز عن النموذجين الرئيسين اللذين يحتويهما أسلوب تحليل مغلف البيانات، يوجد نوعين آخرين يقعان ضمن نموذج (BCC) و(CCR) وذلك بناء على توجه الوحدات الإدارية المراد المقارنة بين كفاءتها الإنتاجية. فإذا كانت هذه الوحدات ذو توجه مدخلي Input-Oriented أي هدفها هو استخدام أقل كمية من المدخلات لتقديم كمية محددة من الخدمات فإنه يستخدم نموذج (CCR-I) أو(BCC-I). أما إذا كانت هذه الوحدات ذو توجه مخرجي Oriented -output هدفها هو تقديم أكبر كمية من الخدمات باستخدام الكمية المتاحة من المدخلات فإنه يجب استخدام (BCC-0) أو (CCR-0) للحصول على كفاءة الوحدات.[1]

والشكل الموالي يوضح توجهات الكفاءة حسب نموذج عوائد الحجم الثابتة CRS ونموذج عوائد الحجم المتغيرة VRS كالآتي:

الشكل رقم (1-4): الشكل القاعدي لتحليل مغلف البيانات

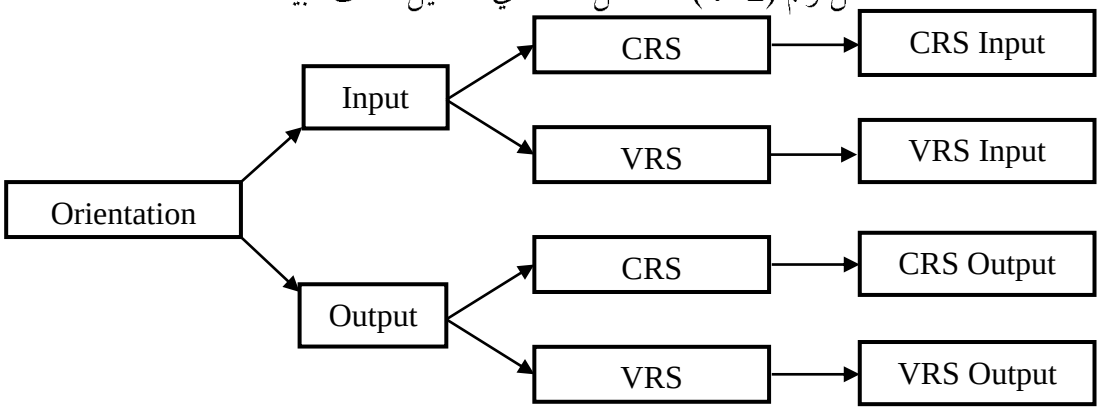

Source: Yasar a. ozcan: health care benchmarking and performance evaluation , An Assessment using Data Envelopment Analysis (DEA), P24.

ويمكن تمثيل نموذج عوائد الحجم الثابتة CRS ونموذج عوائد الحجم المتغيرة VRS بالنموذج الرياضي المبين في الجدولين التاليين:

[1] مها محمد زكي علي، **قياس كفاءة الأداء في شركات التأمين التكافلي**، مرجع سبق ذكره، ص527.

الجدول رقم (1-1): نموذج عوائد الحجم الثابتة

نموذج CCR حسب التوجه المدخلي (CCR-I)	نموذج CCR حسب التوجه المخرجي (CCR-O)
$\max z \sum_{r=1}^{s} u_r \ y_{r_0}$ $subject\ to$ $\sum_{r=1}^{s} u_r \, y_{rj} - \sum_{i=1}^{m} v_i \, x_{ij} \leq 0$ $\sum_{i=1}^{m} v_i \, x_{i_0} = 1$ $u_r \, , v_i \ \geq 0$	$\min q \sum_{i=1}^{m} v_i \ x_{i_0}$ $subject\ to$ $\sum_{i=1}^{m} v_i \, x_{ij} - \sum_{r=1}^{s} u_r \, y_{rj} \geq 0$ $\sum_{i=1}^{s} u_r \, y_{rj} = 1$ $u_r \, , v_i \ \geq \varepsilon, \forall r, i$

Source: Cooper, W. W., Lawrence, S. M., & Zhu, J. Handbook on Data Envelopment Analysis (Vol. 2eme Edition). USA: Springer, Boston, MA, 2011, pp. 8-11

الجدول رقم (1-2): نموذج عوائد الحجم المتغيرة

نموذج BCC حسب التوجه المدخلي (BCC-I)	نموذج BCC حسب التوجه المخرجي (BCC-O)
$\min \theta$ $s.t.$ $\sum_{j=1}^{n} \lambda_j \, x_{ij} \leq \ x_{ik}$ $\sum_{j=1}^{n} \lambda_j \, y_{rj} \geq \ y_{rk}$ $\sum_{j=1}^{n} \lambda_j = 1$ $\lambda \geq 0$ $i = 1,2 \dots, m; r = 1,2 \dots, q; j = 1,2 \dots, n$	$\max \emptyset$ $s.t.$ $\sum_{j=1}^{n} \lambda_j \, x_{ij} \leq x_{ik}$ $\sum_{j=1}^{n} \lambda_j \, y_{rj} \leq \ \emptyset y_{rk}$ $\sum_{j=1}^{n} \lambda_j = 1$ $\lambda \geq 0$ $i = 1,2 \dots, m; r = 1,2 \dots, q; j = 1,2 \dots, n$

Source: Cheng, G. Data Envelopment Analysis: Methods and MaxDEA Software. Beijing: Intellectual Property Publishing House Co.Ltd. 2014, pp. 32-33

خلاصة الفصل الأول:

حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق لمفهوم السياسة الجبائية والاستثمار المحلي والعلاقة التي تربطهما، يعمل الاستثمار المحلي على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد والتي تختلف من دولة إلى دولة أخرى حسب السياسة الجبائية المنتهجة.

ولتحقيق أهداف الاستثمار يتعين على الدولة رسم سياسة ضريبية واضحة المعالم وهادفة وكابحة لمعوقاتها، واتخاذ التحفيزات الجبائية كإستراتيجية مشجعة للاستثمار المحلي بمختلف أصنافه وعوامل نجاحه، وفعالية هذه الإستراتيجية تؤدي إلى تحفيز الاستثمار المحلي الذي من خلاله يتم التعرف على القطاعات الاستثمارية الكفء وغير الكفء، وبالتالي تحقيق أهداف السياسة الجبائية المسطرة.

الفصل الثاني:

الدراسات السابقة للسياسة الجبائية وأثرها على الاستثمار المحلي

تمهيد الفصل الثاني:

لقي موضوع الاستثمار وعلاقته بالسياسة الجبائية في الآونة الأخيرة اهتمام العديد من الباحثين سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي، فمنهم من ربط الاستثمار بقياس الكفاءة ومنهم من ربط السياسة الجبائية بفعالية التحفيزات الجبائية، كل على حسب بيئته وطبيعة الأهداف المرجوة من الدراسة.

وحاولنا من خلال بحثنا هذا ربط العلاقات التي تناولتها الدراسات التي تحصل عليها الباحث في متناوله من خلال ربط السياسة الجبائية بالاستثمار المحلي وربط السياسة الجبائية بفعالية التحفيزات الجبائية وكذلك ربط الاستثمار المحلي بكفاءة قطاعات الاستثمار المحلي، وهذا ما سوف نقوم بالتطرق إليه في هذا الفصل من خلال التعرض إلى مجموعة من الدراسات السابقة وصولا إلى مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة في آخر الفصل وهذا ما يتم التطرق إليه في المباحث التالية:

- المبحث الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بالسياسة الجبائية؛
- المبحث الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بالاستثمار المحلي؛
- المبحث الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بالسياسة الجبائية

قصد الإحاطة أكثر بالموضوع حاولنا من خلال هذا المبحث إدراج الدراسات والأبحاث السابقة والتي تناولت السياسة الجبائية، بصلة مباشرة أو غير مباشرة لدراستنا سواء كانت محلية أو دولية، حيث تم تقسيم المبحث إلى مطلبين فالمطلب الأول يحتوي الدراسات السابقة باللغة العربية التي تناولت السياسة الجبائية أما المطلب الثاني فخصصناه للدراسات باللغة الأجنبية التي تناولت السياسة الجبائية.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

سنحاول من خلال هذا المطلب إلقاء نظرة تحليلية حول الدراسات باللغة العربية المتناولة لموضوع السياسة الجبائية، منها دراسات أجريت في البيئة الوطنية وأخرى في البيئة العربية وكانت على النحو التالي:

1. **دراسة (خليفي سامية، عليلي نادية)، 2021.**[1]

بعنوان: **فعالية التحفيزات الجبائية في دعم وتطويرالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار-ANDI- .**

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور التحفيزات الجبائية كأحد السياسات الجبائية الداعمة لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفعالية ديمومتها بالجزائر ومدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن التحفيزات الجبائية تعتبر عامل أساسي في نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأداة مهمة في جلب وتشجيع الاستثمار، وتقييم إسهامات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2. **دراسة (بن لحرش صراح)، 2020.**[2]

بعنوان: **دور التحفيزات الجبائية وهياكل الدعم والمرافقة في تشجيع المقاولاتية بالجزائر دراسة حالة (ANDI , ANSEJ , CNAC , ANGEM) .**

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور التحفيزات الجبائية وهياكل الدعم والمرافقة في تشجيع المشاريع المقاولاتية بالجزائر، وتم استعمال المنهجين الوصفي والتحليلي في وصف وتحليل واقع المشاريع المقاولاتية في ظل تطبيق سياسة التحفيزات الجبائية وكذا إنشاء هياكل متخصصة في دعم ومرافقة أصحاب هذه المشاريع.

---

[1] خليفي سامية، عليلي نادية ، **فعالية التحفيزات الجبائية في دعم وتطويرالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار-ANDI-** ، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي- جامعة المسيلة-، المجلد 05 العدد 01 (2021).

[2] بن لحرش صراح، **دور التحفيزات الجبائية وهياكل الدعم والمرافقة في تشجيع المقاولاتية بالجزائر دراسة حالة (ANDI , ANSEJ , CNAC , ANGEM)** ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 07، العدد01، جوان 2020.

توصلت هذه الدراسة إلى تسجيل زيادة معتبرة في عدد المشاريع المقاولاتية وخلق مناصب شغل جديدة، إلا أن هذه الزيادة غير كافية خاصة في ظل القيود والعراقيل التي يفرضها المناخ الاستثماري في الجزائر على نشاط المشاريع المقاولاتية.

3. دراسة (قريشي هاجر، عزي فريال منال)، 2020.[1]

بعنوان: **دور سياسة التحفيز الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر– إحصائيات الاستثمار في إطار وكالات: ANDI , ANSEJ , ANGEM .**

تناولت هذه الدراسة دور سياسة التحفيز الجبائية المطبقة في الجزائر ومدى مساهمتها في ترقية الاستثمار، الذي يكون بديلا استراتيجيا للمحروقات يعول عليه في تنويع الاقتصاد الجزائري. وإبراز أهم آليات دعم لتشجيع وتنمية الاستثمار وتسهيل إنشاء المؤسسات وتمويلها؛ على غرار وكالات ANSEJ،ANDI و ANGEM، والدور الذي تلعبه الوكالات في استقطاب المستثمرين من حيث الامتيازات والتمويلات الممنوحة لزيادة حجم المشاريع المستقطبة وتشغيل أكبر عدد ممكن من الشباب لتقليص نسبة البطالة.

وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة التحفيزية ساهمت ايجابيا في جذب المستثمرين من جهة والرفع من مناصب العمل وتخفيض نسبة البطالة من جهة أخرى، إلا أن مساهمتها لم ترقى لطموحات السياسة الاقتصادية الجزائرية الرامية إلى تطوير الصادرات خارج المحروقات.

4. دراسة (بودالي محمد، بوشنب موسى)، 2020.[2]

بعنوان: **دور، التحفيزات الجبائية كإستراتيجية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة مع الإشارة إلى حالة الجزائر.**

تهدف الورقة البحثية إلى تبيان أهمية الإصلاح الجبائي للقوانين والتشريعات الجبائية منذ بداية التسعينيات، خاصة فيما يتعلق بالمزايا الجبائية والتحفيزات ذات الطابع الاجتماعي والبيئي إضافة إلى المزايا المقدمة لتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية، كالقطاع الفلاحي والصناعي والسياحي.

توصلت الدراسة إلى أن الحكومة الجزائرية خصصت حزمة من التدابير التحفيزية بهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية والثقافية لأفراد المجتمع مثل المزايا الموجهة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المزايا لدعم السياحة والفلاحة، كما اهتمت بالمزايا الاجتماعية من خلال دعم أصحاب المداخيل الضعيفة، الجمعيات، الصحة،

---

[1] قريشي هاجر و عزي فريال منال، **دور سياسة التحفيز الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر– إحصائيات الاستثمار في إطار وكالات: ANDI , ANSEJ , ANGEM** –، مجلة البحوث والدراسات التجارية مجلد 04 عدد 01 – مارس 2020.

[2] بودالي محمد و بوشنب موسى، **التحفيزات الجبائية كإستراتيجية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مجلة دراسات جبائية، المجلد 79 العدد: 1 (2020)، ص 63- 82.

الشباب والرياضة، الفن والمسرح...الخ، أما التحفيزات البيئية فان التشريع الجبائي الجزائري لم يتحدث صراحة عنها وإنما كان ذلك ضمنيا من خلال التحفيز السلبي والذي كان الغرض منه الحفاظ على البيئة من خلال الرسوم على المنتجات الملوثة للبيئة والرسوم على إنتاج واستعمال المواد الملوثة للبيئة.

5. دراسة (عبدالله الطيبي)، 2020.[1]

بعنوان: **دور الحوافز الضريبية في تشجيع الاستثمار بالجزائر.**

تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف على دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من خلال تشجيع الاستثمار في مختلف القطاعات والمناطق الجغرافية والحوافز الضريبية التي تمنحها للمستثمرين المحليين والأجانب .

وتوصلت الورقة البحثية أن الحوافز التي تمنحها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ساهمت في زيادة عدد المشاريع الاستثمارية على المستوى المحلي، ولم يكن لها تأثير كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر،لهذا يجب على الدولة أن تسعى إلى تحسين كل مكونات المناخ الاستثمار، ولا تقتصر على الحوافز الضريبية فقط.

6. دراسة (سحنون جمال الدين، سمرود زبيدة)، 2019.[2]

بعنوان: **التحفيزات الجبائية كآلية لتشجيع وتمويل الاستثمار في الجزائر (دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار).**

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور التحفيزات الجبائية لترقية الاستثمار في الجزائر، لهذا عملت الجزائر على توفير مناخ ملائم لتشجيع وتحفيز الاستثمار وذلك من خلال جملة من الامتيازات الضريبية لأجل الخروج من التبعية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات.

فقد خلصت الدراسة إلى أن تقديم الحوافز بالمجال الاستثماري بكل أنواعه وأشكاله ساهم في زيادة حجم المشاريع الاستثمارية وتوفير مناصب الشغل، غير أن الملاحظ بشكل عام وبالرغم من تطبيق هذه الإجراءات بقيت النتائج جد متواضعة بالمقارنة مع النتائج المسطرة.

---

[1] عبد الله الطيبي ،**دور الحوافز الضريبية في تشجيع الاستثمار بالجزائر** ، مجلة إقتصاد المال والأعمال، ا جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي،الجزائر، مجلد 05 ، العدد 01 ،جوان 2020، ص211-220.

[2] سحنون جمال الدين، **سمرود زبيدة** ، **التحفيزات الجبائية كآلية لتشجيع وتمويل الاستثمار في الجزائر (دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار)** ، الملتقى الدولي الخامس، دور الجماعات المحلية في ترقية الاستثمار –، الملتقى العلمي الوطني حول تفعيل النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة والمستقبلية، جامعة يحي فارس المدية، يوم 21 نوفمبر 2019.

7. دراسة (حسين بومدين، إبراهيم لحول)، 2018.[1]

بعنوان: **دور السياسة الجبائية في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.**

تناولت هذه الدراسة العلاقة الموجودة بين السياسة الجبائية و الاستثمار الأجنبي المباشر و تبيان نوع الضرائب الأكثر تأثيرا على استقطاب ودعم و ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر.

توصلت الدراسة إلى أن علاقة الضريبة على أرباح الشركات والاستثمار الأجنبي المباشر هي علاقة عكسية في الجزائر. إلا أن أثرها يبقى محدودا وضعيفا، كما هناك علاقة ضعيفة التي تربط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والرسم على القيمة المضافة، إذ أن هذا الأخير لا يعمل على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحفيزه ويرجع هذا إلى معدلاته المرتفعة مقارنة بما هو سائد دوليا.

8. دراسة (بلال شيخي، لعبيدي مهاوات، إسماعيل ممي)، 2018.[2]

بعنوان: **التحفيزات الجبائية آلية لدعم وترقية الاستثمار في الجزائر.**

تناولت هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية المتمثلة في ماهية الآليات والسبل التي قامت بها الجزائر في مجال التحفيز الجبائي من اجل دعم الاستثمار وكسب ثقة المستثمرين .وكان الهدف منها هو التطرق إلى مناخ وواقع الاستثمار في الجزائر لتشجيع الاستثمارات الأجنبية من أجل إعادة بعث وإنعاش الوضع الاقتصادي من جديد, إضافة إلى التعرف على مختلف التحفيزات الجبائية المطبقة فيها .

وقد خلصت الدراسة على أن الجزائر قد عرفت منذ الاستقلال عدة قوانين وتشريعات في مجال دعم وتطوير الاستثمار كما سعت على دعم وتشجيع المستثمرين ومنحهم للتحفيزات الجبائية المتاحة, وكذلك قامت الجزائر بإنشاء هياكل و أجهزة تدعم وتنظم الاستثمار وتسهر على شؤون المستثمرين غير أن كل المجهودات المبذولة والتحفيزات الممنوحة في ظل سياستها الاستثمارية المتعاقبة إلا أنها لا تزال بعيدة كل البعد عن تطلعاتها مقارنة بدول أخرى.

9. دراسة (رابح بحشاشي، فؤاد بوفطيمة)، 2018.[3]

بعنوان: **مدى مساهمة الإعفاء الضريبي في تكوين رأس مال المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.**

تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة النظام الضريبي الجزائري في تكوين رأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة،

---

[1] محسين بومدين، ابراهيم، **دور السياسة الجبائية في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة مجاميع المعرفة، العدد 06-2018، المركز الجامعي تندوف.

[2] بلال شيخي، لعبيدي مهاوات، اسماعيلي ممي، مرجع سبق ذكره.

[3] فؤاد بوطفيمة، رابح بحشاشي ، **مدى مساهمة الإعفاء الضريبي في تكوين رأس مال المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ، مجلة طريق التعليم والعلوم الاجتماعية (Route educational & social science journal) المجلد 05 العدد 28، 2017.

والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في فترة بداية الإصلاحات سنة 2002 إلى غاية صدور قانون المالية لسنة 2018، وذلك من خلال تقيم نتائج النظام الضريبي الجزائري خلال فترتين هامتين عرفها النظام الضريبي الجزائري – قبل وبعد أزمة إنخفاض أسعار البترول سنة 2014–. حيث اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي، والمنهج المقارن، مستخدما أسلوب المسح لكل السياسات الضريبية المنتهجة طيلة فترة الدراسة لمعرفة ما تحقق من نتائج في هذا المجال.

وتوصلت الدراسة إلى أن النظام الضريبي الجزائري مزال يدعم عملية تكوين رأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إبقائه على حزمة من الإعفاءات الضريبية في إطار سياسة دعم التشغيل والوكالة الوطنية للاستثمار، مع توسيع الوعاء الضريبي في مجال الإنفاق رغم انخفاض أسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014.

10. دراسة (عبد الكريم مسعودي، محمد بوقناديل)، 2017.[1]

بعنوان: **دور السياسة الجبائية في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة تحليلية للفترة 2000-2014.**

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري ضمن توجهات السياسة العامة للدولة بداية من سنة 2000م، وتتجلى أهمية هذا الدور من خلال المبالغ المالية المخصصة لتمويل وترقية المؤسسات بالإضافة إلى الإصلاحات المتعاقبة لقوانين الاستثمار، وإنشاء عدة هيئات لتمويل ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستفادتها من مختلف الإعفاءات الجبائية وشبه الجبائية، من أجل الخروج من تبعية المحروقات.

11. دراسة (حجار مبروكة)، 2017.[2]

بعنوان: **دور السياسة الجبائية في دعم استثمارات القطاع الخاص دراسة تطبيقية على مؤسسة POLYBEN لصناعة أكياس التغليف بولاية برج بوعريريج.**

تهدف هذه الورقة إلى الاطلاع على الواقع العملي لتأثير السياسة الجبائية على أهم عنصرين محفزين على الاستثمار وهما التمويل الذاتي وعنصر العمل في إحدى المؤسسات الخاصة في الجزائر .

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج نوجزها فيما يلي:

- يساهم القطاع الخاص في الجزائر بنسبة تفوق 45 % في المتوسط في الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع مساهمة القطاع العام؛

[1] عبد الكريم مسعودي و محمد بوقناديل، **دور السياسة الجبائية في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة تحليلية للفترة 2000-2014**، مجلة التكامل الاقتصادي، الحجم 5، العدد 4، ص 110-137.

[2] حجار مبروكة، مرجع سبق ذكره.

- التمويل الكافي لاستثمارات القطاع الخاص يعتبر محفز رئيسي لتطوره؛
- زيادة قيمة التمويل الذاتي للمؤسسة ناتج عن تأثير التحفيزات الجبائية على مخصصات الاهتلاكات والمؤونات والنتيجة الصافية؛
- للامتيازات الضريبية تأثيرا هاما في توفير مناصب عمل خاصة على الاستثمارات التي تعتمد على عنصر العمل؛
- هناك عوامل أخرى تؤثر على نمو القطاع الخاص كالفساد الإداري والمسائل المتعلقة بالعقار والتمويل والمنافسة غير الشرعية.

12. دراسة (برابح محمد)، 2016.[1]

بعنوان: **دور السياسة الضريبية في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر. دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2014-1990).**

تناول هذا البحث دراسة دور السياسة الضريبية كأداة من أدوات السياسة المالية في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة إلى حالة الدول النامية، ولذلك تعتبر السياسة الضريبية إحدى الأساليب المستخدمة من طرف الدولة لجذب المستثمرين إليها ومن خلالها سعت هذه الدول إلى جدب كم أكبر من الاستثمارات الأجنبية وذلك بإصدار تشريعات تتضمن العديد من الحوافز والمزايا والضمانات للمستثمرين الأجانب، لتشجيعهم وتحفيزهم للاستثمار على أراضيها.

وتوصلت هذه الدراسة إلى البحث عن أهم العناصر التي تحكم المعاملة الضريبية للاستثمار الأجنبي المباشر وأهم الامتيازات الضريبية الممنوحة للاستثمارات الأجنبية المباشرة كالإعفاءات والتخفيضات الضريبية، وفقا للتشريع الضريبي وقانون الاستثمار بالجزائر .بالإضافة إلى الاتفاقيات الثنائية المبرمة من طرف الجزائر مع مختلف البلدان عمليا إلى قيام السلطات العمومية ببذل جهودا كبيرة لتحسين جاذبية البلاد خاصة فيما يتعلق بوضع تنظيم جبائي وجمركي ملائم للاستثمارات الأجنبية، لذلك استخدمت الجزائر أسلوب التحفيز الجبائي والحد من المعوقات الجبائية بغرض استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال إصدار الأمرين 03 - 01 و 03-08 المتعلقين بتطوير الاستثمار وما تضمناه من إجراءات لتحسين المناخ الاستثماري، إضافة إلى التحفيزات التي أقرتها قوانين المالية لسنوات 2008-2009-2010-2012 .

[1] برابح محمد، **دور السياسة الضريبية في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر. دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2014)**، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه في علوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2015-2016.

13. دراسة (الحواس زواق)، 2016.[1]

بعنوان: **دور السياسة الضريبية في تحفيز وتوجيه الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة لمنظومة م ص م في الجزائر– .**

حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على دور السياسة الضريبية في تحفيز وتوجيه الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاعتبارين التاليين:

– أن السياسة الضريبية تتوفر على الكثير من الأدوات التي من شأنها المساهمة في تهيئة بيئة أعمال قادرة على جذب الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة وضمان استمرارية نشاطها.

– أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت في الوقت الحالي أداة تنمية اقتصاديات دول العالم.

واستندت الدراسة على استعراض التجربة الجزائرية التي اعتمدت بشكل كبير على السياسة الضريبية قصد تهيئة بيئة أعمال جاذبة للاستثمارات الصغيرة والمتوسطة، لمحاولة تقييم مدى نجاح هذه السياسة في توفير بيئة أعمال ضريبية مناسبة لترقية الاستثمار.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج حول الدور الذي يمكن أن تقوم به السياسة الضريبية في مجال تحفيز و توجيه الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وهي:

1- نتائج اختبار الفرضيات:

- مساهمة كفاءة التشريع الضريبي في تحفيز وتوجيه الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحقق بدور النظام الضريبي القائم على المعدلات الضريبية الموضوعية وفعالية الرقابة الجبائية وتخفيف كلفة الامتثال الضريبي وتهيئة البيئة المناسبة للاستثمار؛
- تعتبر الحوافز الضريبية من أهم أدوات تحفيز وتوجيه الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي يعود لقوة تأثير هذه الحوافز على قرار الاستثمار في هذا النوع من المؤسسات، والتطبيقات الايجابية لبرامج التحفيز الضريبي في كثير من الدول؛
- السياسة الضريبية الحالية جعلت المؤسسات تنشط في بيئة ضريبية تتميز بارتفاع كلفة الامتثال الضريبي، والمساهمة السلبية للمؤسسات في الاقتصاد الوطني من حيث توفير مناصب الشغل وتكوين القيمة المضافة والنسبة الهامشية في الصادرات وعدم الكفاءة في تخصيص الموارد الاستثمارية بين القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية، ما كرس تبعية الاقتصاد الجزائري ونظامه الضريبي لقطاع المحروقات.

[1] الحواس زواق، **دور السياسة الضريبية في تحفيز وتوجيه الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة لمنظومة م ص م في الجزائر–** ، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 01 السنة الجامعية 2015-2016.

2- النتائج المتعلقة بأهمية الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودور السياسة الضريبية في تحفيزه توجيهه:

- يحتل الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة في اقتصاديات دول العالم؛
- تتوفر السياسة الضريبية على الأدوات التي تشجع الأفراد على استثمار مدخراتهم بدل من اكتنازها؛
- قصور دور أدوات التحفيز الضريبي في تحفيز وتوجيه الاستثمار لا تعود إلى طبيعة هذه الأدوات بقدر ما تعود لطريقة استخدامها؛
- تتوقف فعالية الحافز الضريبي على دقة اختيار نمط التحفيز ومجاله؛
- الإجازة الضريبية هي أكثر الحوافز تفضيلا بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- لا يمكن للسياسة الضريبية أن تحفز وتوجه الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل غياب المناخ الاستثماري.

3- النتائج المتعلقة بالسياسة الضريبية المطبقة لتحفيز الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

- عدم التناسب بين حجم الاستقطاع الضريبي وسياسة تنمية الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تباين المعاملة الضريبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإرتباطها بالطبيعة القانونية للمؤسسة أو نظام خضوعها للضريبة، بدلا من إرتباطها بالعوامل المتحكمة في تخصيص الموارد الاستثمارية بين المؤسسات والقطاعات الاقتصادية؛
- عدد القضايا المتواضع والمبرمج لعملية الرقابة الجبائية بمختلف أشكالها، سوف يحد من قدرتها على حماية الحصيلة الضريبية من التهرب الضريبي؛
- ظاهرة النزاع الضريبي تعرف تضخم في عدد القضايا النزاعية، مما يزيد من كلفة الامتثال الضريبي للمؤسسات ويضع الكثير منها موضع تعسف ضريبي؛
- تشتت المعاملة الضريبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين قوانين الضرائب وقوانين وهيئات ترقية الاستثمار المختلفة، وغياب التمايز الضريبي لصالح هذه المؤسسات؛
- إعتبار نظام الضريبة الجزافية الوحيدة بصيغته الحالية أسوء خيارات السياسة الضريبية للمؤسسات الإنتاجية منها كنظام ملائم لتنميتها؛
- غياب المعايير والضوابط الكمية الضامنة لاستخدام الحوافز بكفاءة؛
- تعميم الحوافز الضريبية لاسيما في إطار قوانين وهيئات ترقية الاستثمار؛

- غياب الخلفية العلمية لعملية الانتقاء وطريقة الاستخدام لأدوات التحفيز الضريبي، على غرار الإهتلاك المعجل ومعونات الاستثمار والإفراط في استخدام الإجازة الضريبية وتعميمها.

4- النتائج المتعلقة بدور السياسة الضريبية في تطوير منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية مساهمتها في الاقتصاد الوطني:

- التطور الذي عرفته منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لم يكن في مستوى حاجة الاقتصاد الجزائري؛
- ارتفاع نسبة تصفية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في القطاعات ذات الأهمية والأولوية للاقتصاد الوطني؛
- المساهمة المتواضعة لهذه المؤسسات في توفير مناصب الشغل؛
- لم تسهم السياسة الضريبية في تخصيص الموارد الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وفق أهميتها وأولويتها، وتطوير منظومة هذه المؤسسات إلى المستوى الذي يسمح لها بتكوين الفوائض الاقتصادية القادرة على الحد من تبعية الاقتصاد الوطني وحصيلة نظامه لقطاع المحروقات،وعجزها في جذب الموال المكتنزة في شكل مشاريع استثمارية.

14. دراسة (نوي طه حسين، سرار خيرة)، 2016.[1]

بعنوان: **دور السياسة الجبائية في ترقية الإستثمار المحلي بالجزائر خلال الفترة (2000-2016) – دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار بالجلفة.**

تتمحور الدراسة حول أهمية ودور التحفيزات الجبائية المقدمة من طرف الجزائر للمستثمر المحلي من أجل تشجيع الاستثمارات المحلية كبديل اقتصادي لقطاع المحروقات قصد الرفع من عجلة التنمية، لكن هذه السياسة لم تحقق الأهداف المسطرة وهذا ناتج عن عدم ملائمة المناخ الاستثماري والمعيقات السياسية والإدارية وعدم استقرار القانوني والتنظيمي بالإضافة إلى انعدام الرؤية الإستراتيجية والإستشرافية، الأمر الذي يحول دون نجاح السياسة الجبائية وكذا سياسة تشجيع الاستثمار على حد سواء، وأثبتت الدراسة عدم نجاح السياسة الجبائية المطبقة من خلال الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لانعدام مناخ استثماري يخدم الولاية في أي قطاع من القطاعات.وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أغلب الاستثمارات في الجزائر هي استثمارات محلية تعتمد على القطاع الخاص؛

[1] نوي طه حسين، سرار خيرة، **دور السياسة الجبائية في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – العدد الاقتصادي – 35(01)، جامعة زيان عاشور بالجلفة.

- المشاريع الاستثمارية في إطار أجهزة الدعم حققت نجاحا نسبيا إلا أنها تبقى عرضة للمعوقات الإدارية والتنظيمية؛
- عدم جدوى السياسة الجبائية في تشجيع الاستثمار يرجع للمناخ العام للاستثمار في الجزائر؛
- محدودية الاستثمار الخاص في الجزائر سببه وجود فجوة كبيرة بين الاستثمارات المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والاستثمارات المنجزة فعلا؛
- بيروقراطية الإدارة وقلة الوعي لدى أصحاب رؤوس الأموال يقلل من فرص الاستثمار في ولاية الجلفة.

15. دراسة (الطيب لحيلح، حنان شريط)، 2015.[1]

بعنوان: **الحوافز الضريبية ودورها في دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.**

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور التحفيزات الضريبية في الحياة الاقتصادية، فهي تؤثر بشكل مباشر في النشاط الاقتصادي و تتدخل كعامل أساسي في الاستثمار و ذلك من خلال دور الدولة في استعمال هذه الأداة بما يتماشى و سياستها الاقتصادية.

وتوصلت الدراسة على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تعتبر من أكبر المستفيدين في هذا الجانب باعتبارها تلعب دورا هاما في تنمية الاقتصاد الوطني، وبذلك فقد استفادت من عدة امتيازات ضريبية عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب و الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، و هو ما ساهم في دعم و ترقية هذه المؤسسات و نموها و تطورها من سنة لأخرى.

16. دراسة (حجار مبروكة)، 2016.[2]

بعنوان: **دور الإنفاق الجبائي في تطور القطاع الخاص – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1999-2014 .**

يهدف هذا المقال إلى توضيح مدى فعالية سياسة الإنفاق الجبائي في دعم نمو وتطور القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1999-2014، وإبراز أهم الامتيازات الجبائية الممنوحة للقطاع الخاص، ومدى فعالية النفقات الجبائية في تطور المؤسسات الخاصة، وكذلك إبراز أهم التحديات التي تواجهها سياسة الإنفاق الجبائي في الجزائر.

وتوصلت الدراسة إلى أن القطاع الخاص لم يرقى إلى المستوى المطلوب، فانحصرت معظم مؤسساته في الحجم المصغر التي توظف أقل من 10 عمال، ومعظم نشاطات القطاع الخاص لا تتطلب كثافة عالية في رأس المال ولا تكنولوجيا

[1] الطيب لحيلح ، حنان شريط ، **الحوافز الضريبية ودورها في دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، الملتقى الدولي الخامس، دور الجماعات المحلية في ترقية الاستثمار –، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الثالث – جوان 2015.

[2] حجار مبروكة ، **دور الإنفاق الجبائي في تطور القطاع الخاص – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1999-2014** ، الملتقى الدولي الخامس، دور الجماعات المحلية في ترقية الاستثمار –، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الثالث – جوان 2015.

متطورة كقطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات والتجارة، بالإضافة لسياسة الإنفاق الجبائي التي لم تحقق الأهداف المرجوة الخاصة بنمو وتطور الاستثمار الخاص بسبب تفشي الفساد الإداري والقطاع غير الرسمي وزيادة نسبة التهرب الضريبي.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

سنحاول من خلال هذا المطلب إلقاء نظرة تحليلية حول الدراسات باللغة الأجنبية المتناولة لموضوع السياسة الجبائية، أجريت في البيئة الأجنبية و العربية وكانت على النحو التالي:

1. **دراسة (Hamza TAIBI, Hizia ZAID)، 2019.** [1]

بعنوان:-**L'impact des incitations fiscales sur l'investissement en Algérie (1995-2016)**

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز كفاءة الحوافز الضريبية في تشجيع الاستثمار باعتبارها عنصرا مهما في قرارات الاستثمار، مع ذلك هذه الحوافز الضريبية ليست المحدد الرئيسي للاستثمار، فهناك عوامل تحفيزية أخرى تؤثر على الاستثمار من غير الضرائب.في ضوء بيانات الدراسة للفترة 1995- 2016، وتشير الدراسة أن الحوافز الضريبية لم ترق إلى مستوى التوقعات وأظهرت محدوديتها لتأثيرها الضعيف على مبلغ الاستثمار، بحيث لا تشكل العنصر المسيطر في ترويج الاستثمار. مما يفسر أن الاستثمار في الجزائر لا يزال ضحية البيروقراطية، نقص في الشفافية، اتساع المجال غير الرسمي، تخلف نظام التمويل، إجراءات الأعمال التجارية باهظة التكلفة وتستغرق وقتا طويلاً، ولا يزال الحصول على الائتمان أمرا صعبا.

وتوصلت الدراسة إلى التركيز على الامتيازات الأكثر فعالية التي تعكس أولويات الفترة القادمة، وتنويع المزايا الضريبية كمثال على تقديم المزايا الضريبية مؤقتا يمكن للسلطات تعديلها حسب حالة البلد، ومن الضروري الشروع في إصلاحات جذرية للنظام المصرفي والجمركي فيما يتعلق بالجانب الإداري الخاص بهم، فهو من أهم المعوقات التي تواجه ترويج الاستثمار.

1Hamza TAIBI, Hizia ZAID**, L'impact des incitations fiscales sur l'investissement en Algérie (1995-2016)**, Journal Of North African Economies, volume: 15 N°:20,2019, P 73-85.

2. **دراسة (Olga A. Sinenko)، 2016.** [1]

بعنوان:

Methods of Assessing of Tax Incentives EffectivenessF In Special Economic Zones: An Analytical Overview.

الغرض من هذه الدراسة هو دراسة طرق تقييم فعالية الحوافز الضريبية في المناطق الاقتصادية الخاصة، وتتضمن الدراسة نظرة عامة عن الأساليب الحالية لتقييم الحوافز الضريبية في هذه المناطق، لتقدير آثار الحوافز الضريبية على مؤشرات التنمية الإقليمية، والتقدير الشامل لفعالية الحوافز الضريبية في المناطق الاقتصادية الخاصة.

واستخدم في هذه الورقة البحثية الأساليب الاقتصادية القياسية والإحصائية لتقييم فعالية الحوافز الضريبية في المناطق الاقتصادية الخاصة، وتصف الورقة طريقة تعرف باسم "الاختلاف في الاختلافات" والتي يتم تنفيذها على نطاق واسع من قبل العلماء لتقدير تأثير الحوافز الضريبية في المناطق الاقتصادية الخاصة على مؤشرات التنمية الإقليمية الفردية. ويغطي هذا العمل أيضا تأثير استخدام الحوافز الضريبية عند إجراء تقييم شامل للمزايا الضريبية. كما تم اقتراح تصنيف للمؤشرات الكمية لفعالية الحوافز الضريبية في المناطق الاقتصادية الخاصة.

تتيح الدراسة إمكانية تنفيذ النتائج التي تم الحصول عليها في تقييم فعالية الحوافز الضريبية في زيادة تطوير الأراضي الروسية.

3. دراسة (Babajide)، 2013. [2]

بعنوان:

Do Fiscal Incentives Promote Investment Empirical Evidence From Nigeria.

تجري هذه الدراسة استقصاء تجريبيا لتأثيرات الحوافز الضريبية على الاستثمار في نيجيريا. واستخدمت مؤشرين للحوافز الجبائية لتتبع مختلف أنواع الحوافز ومراحلها التي تم الشروع فيها منذ السبعينيات، ثم تم إدراج هذه المؤشرات في معادلات الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر.

أظهرت النتائج التجريبية أهمية التأثير السلبي للحوافز الضريبية على كل من الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا، ويجب على الدولة التركيز على إزالة العوامل التي تعرقل عزيمة المستثمرين بدل من التركيز على الحوافز الجبائية .

Olga A. Sinenko, **Methods of Assessing of Tax Incentives Effectiveness In Special Economic Zones: An Analytical Overview**, Journal 1 of Tax Reform, 2016, vol. 2, no. 3, pp. 168–178.

2Babajide Fowowe, **Do Fiscal Incentives Promote Investment Empirical Evidence From Nigeria** , The Journal of Developing Areas , Fall 2013, Vol. 47, No. 2 (Fall 2013), pp. 17-35.

4. دراسة (Cailin, Owen)، 2013. [1]

بعنوان: **Evaluating State and Local Business Incentives.**

يصف هذا المقال ويقيم الحوافز الضريبية للشركات الحكومية والمحلية في الولايات المتحدة. وناقش ثلاثة أنواع من الحوافز الضريبية – ضرائب الشركات الحكومية،الإعفاءات الضريبية للولاية، والحوافز الخاصة بالشركة – والمفاضلات بين هذه السياسات في الهدف وحسن التقدير لتحقيق الأهداف المحلية والوطنية.

وفي سنة 2014، أنفقت الولايات ما بين 5 دولارات و 216 دولارا للفرد على حوافز الشركات في شكل إعانات خاصة للشركات والإعفاءات الضريبة العامة، والتي تستهدف الاستثمار في خلق فرص العمل والبحث والتطوير. وقد بلغت هذه الحوافز إلى ما يقارب 40 في المائة من عائدات ضريبة الشركات المملوكة للدولة، لكن في بعض الولايات تجاوز الإنفاق التحفيزي عائدات ضرائب الشركات، ويبلغ متوسط الإعانة التقديرية 178 مليون دولار مقابل خلق 1500 وظيفة.

تعمل هذه السياسات على تحسين رفاهية العمالة الضعيفة والعاملين ذوي الدخل المنخفض، ومدى فعالية هذه الأساليب في الأماكن الأكثر فقرا على جذب الشركات بحوافز ضريبية لتوظيف السكان المحليين الذين كانوا عاطلين عن العمل ويعملون في وظائف منخفضة الأجر.

بشكل عام، المزيد من العمل هو اللازم لتقييم الكفاءة والنتائج لهذه السياسات وتصميم إصلاحات تعالج بشكل أفضل الفوارق الإقليمية وتحسن الرفاهية من العاطلين عن العمل والطبقة العاملة.

5. دراسة (Jens, Bert, Christopher, Asa, Cyrulle, laura)، 2011. [2]

بعنوان: **Tax Policy For Economic Recovery And Growth.**

تبحث هذه المقالة في مسألة كيفية تصميم سياسة ضريبية تعمل على تسريع عملية الخروج من الأزمة الاقتصادية الحالية وتساهم في النمو على المدى الطويل. هذا هو التحدي لأن الانتعاش قصير الأجل يتطلب زيادات في الطلب مع نمو طويل الأجل يتطلب زيادات في العرض. هذا الاختلاف مهم مثل الامتيازات الضريبية قصيرة الأجل، مما يعني أن السياسات الرامية إلى التخفيف من حدة الأزمة يمكن أن تؤدي إلى حل وسط للنمو على المدى الطويل. تهدف هذه المقالة إلى تحديد تأثير النمو المحتمل والبديل للتغييرات في الهياكل الضريبية التي قد يعتقد أنها تسرع الانتعاش الاقتصادي ويركز التحليل على الهياكل الضريبية (مثل مزيج الضرائب أو معدلات وأسس الضرائب الفردية) بدلاً من

1Cailin Slattery and Owen Zidar**, Evaluating State and Local Business Incentives**, The Journal of Economic Perspectives , Vol. 34, No. 2 (Spring 2020), pp. 90-118.
2Jens Matthias Arnold, Bert Brys, Christopher Heady, Åsa Johansson, Cyrille Schwellnus and Laura Vartia**, Tax Policy For Economic Recovery And Growth**, The Economic Journal , FEBRUARY 2011, Vol. 121, No. 550, FEATURES (FEBRUARY 2011), pp. F59-F80

المستويات كما تم قياسها، على سبيل المثال، من خلال الضريبة الإجمالية– إلى الناتج المحلي الإجمالي، لأن الفروق بين البلدان في مستويات الضرائب تعكس إلى حد كبير المجتمع في الخيارات المتعلقة بالمستوى المناسب للإنفاق العام، وهي مسألة خارجة عن نطاق تحليل السياسة الضريبية.

6. دراسة (David S.T. Matkin)، 2010. [1]

بعنوان:

Designing Accountable And Effective Economic Development Tax Incentives: A Study of Corporate Tax Credits in Kansas.

استخدام الإعفاء الضريبي لتحفيز استثمار الشركات هو أكثر استراتيجيات التنمية الاقتصادية شيوعا في حكومة الدول. وفي كل عام، تتخلى الدول عن ملايين الدولارات من عائدات الضرائب في انتظار ما تجلبه هذه الاستثمارات من فائدة صافية لاقتصادها. غالبا ما يرى منتقدو الحوافز الضريبية الحكومية أن الإعفاءات الضريبية لا تؤثر على قرارات الاستثمار، ويؤكد المؤيدون أن برامج الحوافز الضريبية يمكن أن تكون فعالة في تحفيز تطوير الأعمال إذا كانت مصممة بشكل صحيح . الاعتماد على أدلة من برامج الحوافز الضريبية في كانساس.

تستخدم هذه المقالة إقرارات ضريبة دخل الشركات الحكومية والمقابلات مع مسؤولي الشركات لفحص ما إذا كانت المتطلبات الإجرائية تحسن المساءلة وفعالية الحوافز الضريبية. تشير النتائج إلى أن المتطلبات الإجرائية قد تحسن المساءلة عن الحوافز الضريبية ولكنها تشير إلى قلة احتمالية تحفيزها للاستثمار .

1DAVID S.T. MATKIN**, Designing Accountable And Effective Economic Development Tax INCENTIVES: A Study of Corporate Tax Credits in Kansas**, Public Performance & Management Review, , Vol. 34, No. 2 December 2010, pp. 166-188.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بالاستثمار المحلي

حاولنا من خلال هذا المبحث إدراج الدراسات والأبحاث السابقة التي تناولت موضوع الاستثمار المحلي وذات صلة مباشرة أو غير مباشرة لدراستنا سواء كانت محلية أو دولية، حيث تم تقسيم المبحث إلى مطلبين مرتبة حسب تاريخ نشرها، المطلب الأول يحتوي الدراسات السابقة باللغة العربية أما المطلب الثاني فخصصناه للدراسات باللغة الأجنبية .

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

نعرج في هذا المطلب إلى بعض الدراسات التي تناولت موضوع الاستثمار المحلي، منها دراسات أجريت في البيئة الوطنية وأخرى في البيئة العربية وكانت على النحو التالي:

1. دراسة (نعيمة شلابي، فضيلة كشيدة)، 2019.[1]

بعنوان: **فعالية السياسة الضريبية في تشجيع استثمار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.**

تناولت هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على فعالية السياسة الضريبية في توفير المناخ الملائم لتشجيع الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، و هذا لاعتبار أن:

– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة احتلت مكانة هامة في اقتصاديات الدول وبالتالي أصبح على هذه الأخيرة توفير المناخ المناسب لتطوير وتشجيع الاستثمار في تلك المؤسسات.

– السياسة الضريبية من بين السياسات الاقتصادية المتبعة بمختلف أدواتها التي تستخدمها بهدف تحفيز وتشجيع الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الجزائر.

وخلصت الورقة البحثية إلى:

- تحاول الجزائر على تطوير وتشجيع الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتخلص من اقتصاد الريع؛
- لم ترتقي السياسة الضريبية المنتهجة المستوى المطلوب الذي يسمح لها بتكوين فوائض اقتصادية خارج قطاع المحروقات؛
- تتميز بنية الإيرادات الضريبية بالهشاشة وهذا لانخفاض الضرائب المقتطعة من الموارد المنتجة محليا؛
- لم تحقق سياسة التحفيز الأهداف المرجوة على مختلف الاستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

[1] نعيمة شلابي ، فضيلة كشيدة ، **فعالية السياسة الضريبية في تشجيع استثمار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ، الملتقى العلمي الوطني حول تفعيل النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة والمستقبلية، جامعة يحي فارس المدية، يوم 21 نوفمبر 2019.

- تكون السياسة الضريبية ذات فعالية في تحفيز وتشجيع الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتوفر مناخ استثماري ملائم تتوفر فيه فرص حقيقية للاستثمار.

2. دراسة (عامر أسامة)، 2019.[1]

بعنوان: **تقييم كفاءة صناعة التأمين التجاري في الجزائر – دراسة حالة شركات التأمين – .**

هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتقييم الكفاءة النسبية لشركات التأمين التجاري الجزائرية خلال سنة 2017، حيث تم تطبيق أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA) بنموذجيه عوائد الحجم الثابتة (CRS)، وعوائد الحجم المتغيرة (VRS)، بالتوجه الإخراجي. وخلصت الدراسة إلى أن هناك إحدى عشرة (11) شركة حققت الكفاءة التامة بالنموذجين، وثلاثة (03) شركات لم تحقق بكلا النموذجين، ويوجد أربعة (04) شركات لم تحقق الكفاءة بنموذج (CRS) لكن حققت الكفاءة الفنية بنموذج (VRS)، وبهذا توصلنا لثلاث وحدات مرجعية حددنا من خلالها التحسينات اللازمة في المدخلات والمخرجات، وبالتالي على مدراء الشركات غير الكفؤة الاقتداء بآلية عمل الشركات المرجعية المحددة لها لتحسين شركاتهم.

3. دراسة (مراد حجاج)، 2019 . [2]

بعنوان:دراسة قدرة المؤشرات المالية على تفسير الكفاءة النسبية للأداء المالي لمؤسسات الإسمنت الجزائرية – دراسة تطبيقية لمؤسسات المجمع الصناعي لاسمنت الجزائر خلال الفترة (2011-2016) –.

جاءت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على الأداء المالي لمؤسسات الإسمنت الجزائرية البالغ عددها (12) مؤسسة تابعة للمجمع الصناعي لإسمنت الجزائر (GICA) للفترة الممتدة بين (2011-2016)، ومعرفة طرق وأساليب تقييمه ومن ثم التعرف على أهم العوامل المؤثرة عليه، ثم قياس كفاءة الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية، وكذا أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA)، لنصل إلى المقارنة بين مستويات الكفاءة النسبية، وتحديد مستوى استغلال الموارد المتاحة، ومعدلات التحسين المطلوبة في كل مؤسسة من أجل بلوغ مستوى الكفاءة التامة.

كما توصلت النتائج التجريبية لقياس كفاءة الأداء المالي لمؤسسات الإسمنت الجزائرية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA) ذو التوجه الإخراجي (CCR-O) وفق نموذج عوائد الحجم الثابتة (CRS) ونموذج عوائد الحجم المتغيرة (VRS) وذلك بإستخدام ستة (06) مدخلات تتمثل في: (الأصول، القيمة المضافة، الإنتاج، رأس مال المستثمر، مصاريف المستخدمين، التكاليف التشغيلية) وستة (06) مخرجات وهي:(معدل العائد على الأصول،

[1] عامر أسامة، **تقييم كفاءة صناعة التأمين التجاري في الجزائر – دراسة حالة شركات التأمين –** ، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، السنة الجامعية 2018-2019،منشورة.

[2] مراد حجاج، **دراسة قدرة المؤشرات المالية على تفسير الكفاءة النسبية للأداء المالي لمؤسسات الإسمنت الجزائرية – دراسة تطبيقية لمؤسسات المجمع الصناعي لاسمنت الجزائر خلال الفترة (2011-2016) –** ، أطروحة دكتوراه طور ثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، السنة الجامعية 2018-2019.

معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على المبيعات، القيمة السوقية المضافة، القيمة الاقتصادية المضافة، عائد التدفق النقدي على الاستثمار) وجود مؤسسة واحدة بلغت مستوى الكفاءة التامة (100%)، وذات مرجعية لكل المؤسسات التي شملتها الدراسة وهي مؤسسة الإسمنت سعيدة (SCIS-Saida)، وأنه لا توجد أي إمكانية لتخفيض المدخلات، مما يدل على أنه لا توجد موارد معطلة على مستوى المؤسسة، وهو ما يتوافق مع درجة الكفاءة الفنية التامة التي حققتها المؤسسة .

كما تمثل سنة 2016 سنة مرجعية لفترة الدراسة (2011-2016) كون أن هناك مؤسسة واحدة فقط لم تحقق أي نوع من الكفاءة الفنية أوالحجمية وهي مؤسسة الإسمنت الجزائر (SCAL-Alger)، وباقي المؤسسات الإحدى عشر (11) قد حققت الكفاءة الفنية فقط.

4. دراسة (ياسمينة إبراهيم سالم، شعلان منية)، 2018[1]

بعنوان: **قياس كفاءة شركات التأمين بأسلوب تحليل مغلف البيانات – دراسة السوق الجزائري – .**

تعد الكفاءة أهم تحد لشركات التأمين لمواكبة التطورات الحديثة وضمان النمو والاستمرارية. تتمحور الورقة البحثية حول مفهوم الكفاءة والتي تهدف في شقها التطبيقي إلى قياس وتحليل الكفاءة لشركات التأمين الجزائرية بأسلوب تحليل مغلف البيانات، لبيان أهمية هذا الجانب في الواقع العملي لدى متخذي القرار في تحليل مصادر عدم الكفاءة للوصول إلى حلول لمحاربة التكاليف غير المبررة، وتلخصت النتائج في وجود نسبة 50% من عدد الشركات التي حققت نسبة الكفاءة واحد والتي تعكس التقارب الكبير في أداء الشركات في السوق.

5. دراسة (لعلا رمضاني، عبد القادر شارف)، 2017[2]

بعنوان: **واقع وتحديات الاستثمار المحلي في السياحة الصحراوية "ولاية الأغواط نموذجا".**

جاء هذا البحث ليسلط الضوء على القطاع السياحي الذي يمكن أن يكون قطاعا بديلا لقطاع النفط بالجزائر في ظل إستراتيجية التنويع الاقتصادي المنشودة، خاصة أن الجزائر بصفة عامة تتمتع بمؤهلات طبيعية تستطيع أن تصبح البلاد من خلاله رائدة في هذا المجال، وخاصة قطاع السياحة الصحراوية لما تزخر به الصحراء الجزائرية من موروث طبيعي وثقافي وتاريخي، وكانت ولاية الأغواط نموذجا من خلال إبراز مختلف المقومات السياحية الطبيعية التي تتميز بها، إلا أن هناك بعض التحديات والصعوبات والتي تقف عائقا أمام تحقيق الغرض المنشود، ولهذا تم اقتراح مجموعة من التوصيات من شأنها أن تخلق تنمية سياحية في المنطقة.

---

[1] ياسمينة إبراهيم سالم، شعلان منية ، **قياس كفاءة شركات التأمين بأسلوب تحليل مغلف البيانات – دراسة السوق الجزائري** –، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد: 07 العدد: 06 السنة 2018.

[2] لعلا رمضاني، عبد القادر شارف ، **واقع وتحديات الاستثمار المحلي في السياحة الصحراوية "ولاية الأغواط نموذجا"**، مجلة الاقتصاد والتنمية – مخبر التنمية المحلية المستدامة–، جامعة يحي فارس المدية، العدد 07، جانفي2017.

- محاربة البيروقراطية والتصدي للعراقيل التي يواجهها القطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار فيما يخص العقار والتحفيزات الضريبية؛
- العمل على وضع منظومة متكاملة للتسويق السياحي في المنطقة بالاعتماد على وسائل الإعلام (تلفزيون، إذاعات، تظاهرات....الخ) مع اشتراكات الجمعيات ذات الصلة وكذا الوكالات السياحية؛
- تسخير شبكات النقل والمواصلات وربطها بالمناطق الصحراوية من خلال إنشاء خطوط دولية؛
- وضع نظام للرقابة والتفتيش من الهيئات الوصية للوقوف على جودة الخدمات المقدمة سواء من طرف الفنادق، الوكالات السياحية، هياكل الإطعام.....الخ؛
- غرس الثقافة السياحية لدى مواطني المناطق الصحراوية وتأهيله من خلال تكوين إطارات متخصصة في هذا الميدان؛
- محاولة الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في السياحة الصحراوية كتجربة المغرب.

6. دراسة (لعراف فائزة)، 2015 . [1]

بعنوان: **زيادة الكفاءة والفعالية المصرفية من منظور إدارة الجودة الشاملة – دراسة قياسية لعينة من البنوك الجزائرية– .**

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع النظام المصرفي الجزائري وقياس مستويات الكفاءة والفعالية المحققة من طرف البنوك العامة والخاصة العاملة في الجزائر، والتعرف على مدى تطبيق وإدراك مفهوم إدارة الجودة الشاملة لديها والتركيز على نواحي الضعف والقصور، وكيفية زيادة كفاءتها وفعاليتها من خلال تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة وأبعادها، والوصول إلى بناء نموذج يجمع بين كل من إدارة الجودة الشاملة و كفاءة وفعالية البنوك. من خلال قياس كفاءة وفعالية البنوك العاملة في الجزائر للفترة الممتدة من سنة 2002 إلى غاية سنة 2010 باستخدام برنامج تحليل البيانات التطويقي DEA، والقيام بدراسة ميدانية تم الاعتماد فيها على استمارة استبيان تم تطويرها، لتقيس وتكشف واقع تطبيق متطلبات ومبادئ إدارة الجودة الشاملة، والكفاءة والفعالية في البنوك العاملة في الجزائر العامة والخاصة وتحليلها باستخدام برنامجي SPSS وAMOS .

[1] لعراف فائزة، **زيادة الكفاءة والفعالية المصرفية من منظور إدارة الجودة الشاملة – دراسة قياسية لعينة من البنوك الجزائرية–**، أطروحة دكتوراه العلوم تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2014-2015.

7. دراسة (فريد بن ختو، محمد الجموعي قريشي)، 2013 .[1]

بعنوان: قياس كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام تحليل مغلف البيانات ((DEA .

تهدف هذه الدراسة إلى قياس الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الوطنية والعربية والأجنبية التي تم اعتمادها بعد صدور قانون النقد والقرض (90-10)، وذلك باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات لمعطيات سنة 2010. وتمثلت مدخلات الدراسة في الديون والمصاريف العامة للاستغلال وإهتلاك الأصول الثابتة، والناتج البنكي الصافي والقروض كمخرجات لنموذج التوجيه الإخراجي) CCR-O و BCC-O (لقياس كفاءة عشرة (10) بنوك: ثلاثة وطنية، وأربعة عربية وثلاثة أجنبية.

وتوصلت الدراسة إلى أن معظم البنوك تتمتع بوفرة في الموارد وهو ما يعكس ضعف الاستثمارات المصرفية لدى هذه البنوك، وأن درجات الكفاءة تتسق بشكل كبير وتصنيف عينة الدراسة إلى المجموعات أعلاه، وأن البنوك الأجنبية أكثر كفاءة من البنوك العربية والوطنية وأن درجات مؤشرات الكفاءة لا ترتبط بحجم البنك.

8. دراسة (نهاد نادر، خالد عليطو وباسل ونوس)، 2013 .[2]

بعنوان: **قياس كفاءة محطات الحاويات بإستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات.**

تناولت هذه الدراسة قياس كفاءة محطات الحاويات باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات، حيث تختلف محطات الحاويات في درجة خدمتها لسفن الحاويات التي ازدادت أعدادها مؤخرا في حوض البحر الأبيض المتوسط كما تختلف في استخدامها لكمية المدخلات اللازمة للعملية التشغيلية مما خلق مشكلة انخفاض الكفاءة الفنية لمحطات حاويات البحر الأبيض المتوسط، تم قياس كفاءة أهم (12) محطة حاويات في حوض البحر الأبيض المتوسط لعام 2010 باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات Data Envelopment Analysis (DEA)، حيث تمثلت المدخلات في عدد روافع الرصيف ومساحة المحطة أما المخرجات فكانت عدد الحاويات المتناولة عبر المحطات.

وتوصلت الدراسة إلى أن النتائج العملية لمعدل الكفاءة الفنية وفق نموذج عوائد الحجم الثابت كانت بنسبة 49% بينما كان معدل الكفاءة الفنية وفق نموذج عوائد الحجم المتغير كانت بنسبة 69.3%، وحققت محطة حاويات طنجة أفضل مستوى كفاءة تقنية وحجمية أما محطات حاويات مرسين والجيسيراس وطرطوس حققت الكفاءة الفنية فقط بينما بقية المحطات فلم تحقق أي كفاءة، لذا ينصح بإعادة النظر في كمية المدخلات المستخدمة في المحطات الغير كفؤة لتحسين الكفاءة الفنية لها وتحقيق الكفاءة.

---

[1] فريد بن ختو، و محمد الجموعي قريشي، **قياس كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA)**، مرجع سابق.

[2] نهاد نادر، خالد عليطو وباسل ونوس، **قياس كفاءة محطات الحاويات باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات**، مجلة جامعة تشرين، المجلد 35، العدد 08، 2013، سوريا.

9. دراسة (حسين عاشور العتابي، الست غروب كامل محمد)، 2012 .[1]

بعنوان: **تقويم كفاءة أداء الاستثمارات بحث تطبيقي في شركتي التأمين الوطنية والتأمين العراقية.**

يحاول هذا البحث تقويم كفاءة أداء الاستثمارات في قطاع شركات التأمين لشركتي التأمين الوطنية والتأمين العراقية خلال المدة من 2001- 2010 بهدف معرفة المجالات الاستثمارية والمقارنة بين نشاط الاستثمار والعائد المتحقق عنها، فضلا عن المقارنة بين أداء كل من الشركتين في مجال الاستثمار، وقد اعتمد البحث على مجموعة من التقارير السنوية والميزانية العمومية لكلا الشركتين، وتناول هذا البحث في عدة فصول الجوانب النظرية والعملية للاستثمارات والعوائد المتحققة منها واستند على فرضية مفادها وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لمقدار الاستثمار في معدل العوائد المتحققة .

وتوصلت نتائج البحث إلى أن كل من شركتي التأمين الوطنية والتأمين العراقية لا تتمتع بالمرونة الكافية للتوسع بالمشاريع الاستثمارية وذلك بسبب امتلاكها للدولة وتخضع للقوانين والأنظمة التي تضعها في هذا المجال فضلا عن إن الاستثمارات تتضمن مخاطر عدة مثل مخاطر أسعار صرف العملات، مخاطر هبوط أسعار الأسهم والسندات، مخاطر تقلب أسعار الاستثمارات العقارية، مخاطر تغير أسعار الفائدة فضلا عن مخاطر تسديد المقترضين وكذلك اعتماد شركات التأمين على مبدأ تنويع الاستثمارات وهو يعد من المبادئ المهمة والأساسية التي تحكم الاستثمارات في المؤسسات المالية بشكل عام وشركات التأمين بشكل خاص وهذا يؤدي إلى تحسين ربحية الاستثمارات وتقليل مخاطره فضلا عن توفير سيولة عالية على مدار السنة.

10. دراسة (خالد بن منصور الشعيبي)، 2004 .[2]

بعنوان: **استخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات في قياس الكفاءة النسبية للوحدات الإدارية بالتطبيق على الصناعات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية بمحافظة جدة بالمملكة العربية السعودية.**

تهدف هذه الدراسة إلى قياس كفاءة الوحدات الإدارية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات DEA بالتطبيق على مجموعة من المصانع في قطاع المواد الكيماوية والمنتجات البلاستيكية بمحافظة جدة. وأهم استنتاجات الدراسة هي إن عدد المصانع الكفء هو 13 مصنعاً من أصل حجم العينة البالغة 23 مصنعاً. وقد تم تحديد نسبة عدم الكفاءة في كل مصنع وكذا تحديد الكميات التي يمكن تخفيضها من مدخلات المصانع وأيضاً تلك التي يمكن زيادتها في مخرجات تلك المصانع غير الكفء . وأخيراً تم تحديد المصانع المرجعية لكل مصنع من المصانع غير الكفء التي استطاعت تحقيق الكفاءة النسبية على الرغم من أنها تعمل في نفس الظروف التنافسية للمصانع غير الكفء.

---

[1] حسين عاشور العتابي ، الست غروب كامل محمد، **تقويم كفاءة أداء الاستثمارات بحث تطبيقي في شركتي التأمين الوطنية والتأمين العراقية** ، مجلة دراسات محاسبية و مالية، جامعة بغداد، المجلد السابع، العدد 19، الفصل الثاني، السنة 2012.

[2] خالد بن منصور الشعيبي، **استخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات في قياس الكفاءة النسبية للوحدات الإدارية بالتطبيق على الصناعات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية بمحافظة جدة بالمملكة العربية السعودية**، مجلة جامعة الملك سعود، م 16، العلوم الإدارية (2)، الرياض، 2004، ص.ص.313-342.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

هناك العديد من الدراسات الأجنبية التي تناولت موضوع الاستثمار المحلي في البيئة الأجنبية و العربية وهي كالتالي:

1. **دراسة (Halenur Soysal-Kurt, MSc)، 2017** [1]

بعنوان:

Measuring Tourism Efficiency of European Countries by Using Data Envelopment Analysis.

تهدف هذه الدراسة إلى قياس الكفاءة النسبية لـ 29 دولة أوروبية مع بيانات عام 2013 باستخدام عوائد ثابتة وموجهة نحو المدخلات للقياس بتحليل مغلف البيانات وتقديم اقتراحات التحسين للبلدان التي وجدت غير فعالة بناء على درجات الكفاءة النسبية التي تم قياسها، وتم استخدام ثلاثة متغيرات للمدخلات والمخرجات لتقييم الأداء النسبي للبلدان وهي استخدام نفقات السياحة وعدد الموظفين وعدد الأسرة كمتغيرات مدخلات، و استخدام عائدات السياحة وعدد السائحين وعدد الليالي التي يقضونها كمتغيرات ناتجة. و نتيجة للتحليل، تبين أن 16 دولة حققت كفاءة نسبية و 13 دولة غير فعالة نسبيا. هذه الدراسة هي واحدة من المنشورات القليلة في نطاق الدول الأوروبية بناء على تحليل مغلف البيانات. على عكس معظم الأبحاث التي تقيم كفاءة المؤسسات السياحية على المستوى الجزئي، يعتقد أن هذه الورقة تساهم في الأدبيات ذات الصلة لأنها تقيم الكفاءة النسبية للبلدان على المستوى الكلي لصناعة السياحة. بالنظر إلى المتغيرات المستخدمة في التحليل، من المتوقع إعطاء أفكار للدول الأوروبية غير الفعالة نسبيا بشأن تحسين الكفاءة.

2. **دراسة (Sudipa Majumdar, Behrooz Asgari)، 2017** [2]

بعنوان: **Performance Analysis of Listed Companies in the UAE-Using DEA Malmquist Index Approach.**

تهدف هذه الدراسة إلى بلوغ مجموعة من الأهداف، من أهمها دراسة ومقارنة الكفاءة لمجموعة من الشركات غير المالية في الإمارات المتحدة خلال الفترة (2007-2014). طبقت الدراسة تقنية مغلف البيانات لتحليل النتائج لمجموع 27 شركة في سوق الأوراق المالية أبو ضبي وسوق دبي المالي، وتم استخدام ثلاث مدخلات تمثلت في رأس

1Halenur Soysal-Kurt, Msc, **Measuring Tourism Efficiency of European Countries by Using Data Envelopment Analysis**, European Scientific Journal April 2017 edition Vol.13, No.10 ISSN: 1857 – 7881 (Print) e - ISSN 1857- 7431.
2MAJUMDAR Sudipa et ASGARI Behrooz, **Performance Analysis of Listed Companies in the UAE-Using DEA Malmquist Index Approach**. American Journal of Operations Research, vol. (07), no (02), 2017.

المال وعدد العمال وتكاليف المنتجات المباعة. وتمثلت مخرجات الدراسة في رقم الأعمال أو قيمة المبيعات والعائد لكل سهم .

ولقد توصلت الدراسة إلى أن 17 شركة تحصلت على معدلات كفاءة عالية في كل من الكفاءة التقنية والتكنولوجية. حيث أن شركات الصيدلة والشركات الغذائية لم تتأثر كثيرا بالأزمة الاقتصادية خلال سنوات الدراسة، كما أن كفاءتها لم تنخفض، كما أن الكفاءة التقنية انخفضت لبعض الشركات إلا أنها كانت مرتفعة لشركات التغذية وهذا راجع للاستفادة من الكفاءة التكنولوجية لهاته الشركات عكس الشركات الأخرى.

3. دراسة (Zhang, F, Fang, H, Wu, J and Ward, D)، 2016 [1]

بعنوان: **Environmental Efficiency Analysis of Listed Cement Enterprises in China.**

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الكفاءة البيئية لمجموعة من الشركات تتكون من 16 شركة اسمنت صينية خلال الفترة بين (2008-2013)، حيث طبقت الدراسة تقنية مغلف البيانات لتحليل النتائج واعتمدت على خمس مخرجات تمثلت في القدرة الإنتاجية للشركة وتسرب غاز ثاني أكسيد الكربون وتسرب غاز النيتروجين وأخيرا النفايات وأما المدخلات تمثلت في إجمالي رأس المال السنوي وعدد العمال والطاقة المستهلكة.

وتوصلت الدراسة إلى أن الكفاءة البيئية للشركات تتراوح بين 0.35 و1 وأن الكفاءة تختلف بين هاته الشركات من سنة إلى أخرى، ولقد تم رصد متغيرين رئيسيين في تحديد الكفاءة البيئية لهاته الشركات تمثلت في كل من حجم الشركة ونوعية المالكين. وبينت الدراسة أن الشركات الصغيرة ذات كفاءة بيئية أقل من الشركات الكبيرة، وكذلك الشركات الحكومية تعتبر أكثر مسبب للتلوث مقارنة بالشركات الخاصة.

4. دراسة (Oukil, A, Channouf, N, AL-Zaidi)، 2016 [2]

بعنوان: **Performance Evaluation of the Hotel Industry in an Emerging Tourism Destination: Case of Oman.**

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة كفاءة الفنادق وأدائها في دولة عمان، وتحديد العوامل التي تزيد من كفاءة الفندق. طبقت الدراسة على عينة تتكون من 58 فندق في عمان باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات، حيث كانت مدخلات الدراسة ممثلة في عدد الأسرة وعدد الغرف وعدد العمال وأجر العمال، وأما المخرجات تتمثل في إجمالي العائدات السنوية وعدد الضيوف أو المستأجرين وعدد الليالي المحجوزة ومعدل الإيجار السنوي للغرف.

1Zhang, Fang, Fang, Hong, WU, Junjie, et al. **Environmental efficiency analysis of listed cement enterprises in China**. Sustainability, vol. (08), no (05), 2016.
2Oukil, A, Channouf, N, AL-Zaidi, A, **Performance Evaluation of the Hotel Industry in an Emerging Tourism Destination: The Case of Oman**. Journal of Hospitality and Tourism Management, vol. 29, 2016.

وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة الفنادق التي حققت الكفاءة تقدر بحوالي 37 % و أكثر من نصف عدد الفنادق غير كفئة، ولقد أرجعت الدراسة السبب إلى أن معظم المناطق السياحية تتمركز في العاصمة مسقط حيث أن الفنادق ذات الكفاءة كانت أغلبيتها في العاصمة مسقط أو ما جاورها، كما أنها استخلصت أن الفنادق ذات الطابع التقليدي والذي يركز على ثقافة الشعب من العوامل التي تزيد من أداء وكفاءة الفندق وليس عوامل أخرى مثل حجم الغرف.

5. دراسة (Rahmatallah and Tooraj)،2015 [1]

بعنوان: **A New Perspective: Investment and Efficiency under Incentive Regulation.**

بعد تحرير صناعة الكهرباء في بداية التسعينات ، اعتمد العديد من منظمي القطاع تنظيما تحفيزيا مدعوما بقياس الأداء وتحليل الإنتاجية. وقد أدى هذا النهج في كثير من الأحيان إلى الكفاءة وجودة تحسين الخدمة. ومع ذلك، لا يزال هناك قلق متزايد حول ما إذا كانت المرافق تستثمر بما فيه الكفاية وبكفاءة في صيانة وتحديث شبكاتها. يدرس هذا البحث العلاقة بين الاستثمارات والكفاءة من حيث التكلفة في ظل تنظيم الحوافز مع المعاملة التنظيمية للاستثمارات باستخدام مجموعة بيانات تتكون من 129 شركة توزيع نرويجية للفترة من 2004 إلى 2010. نقدم مفهوم "لا تأثير الكفاءة" باعتبارها تأثيرا محايدا على كفاءة الاستثمار في ظل تنظيم الحوافز الذي يجعل "الاستثمار كفء" في قياس التكلفة. وتقدر الدراسة تأثير الكفاءة الملحوظ للاستثمارات ومقارنتها مع عدم تأثير الكفاءة. أخيرا، الدراسة تناقش الآثار المترتبة على قياس التكلفة للسلوك الاستثماري لشركات الشبكة.

6. دراسة (Kyung-Taek, Deok Joo, Sung-Joon, Yanshuai, Azamat)، 2015 [2]

بعنوان:

Measuring the efficiency of the investment for renewable energy in Korea using data envelopment analysis.

الغرض من هذه الورقة هو تقييم كفاءة الاستثمار لثلاث تقنيات للطاقة الجديدة والمتجددة (NRE) وهي طاقة الرياح، والطاقة الكهروضوئية، وطاقة الوقود باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات DEA، مع الأخذ في الاعتبار هدفي سياسة الاستثمار العام، والتطوير التكنولوجي ونشر الطاقة الجديدة والمتجددة على نطاق أوسع في كوريا.

1Rahmatallah Poudineh and Tooraj Jamasb**, A New Perspective: Investment and Efficiency under Incentive Regulation,** The Energy Journal , October 2015, Vol. 36, No. 4 (OCTOBER 2015), pp. 241-263.

2Kyung-Taek Kim, Deok Joo Lee, Sung-Joon Park, Yanshuai Zhang, Azamat Sultanov , **Measuring the efficiency of the investment for renewable energy in Korea using data envelopment analysis**, Department of Industrial & Management Systems Engineering, Kyung Hee University, Yongin-Si 446-701, Gyeonggi-Do, Republic of Korea Renewable and Sustainable Energy Reviews 47 (2015) 694-702.

وتتكون المدخلا ت من عنصرين: استثمارا ت لنشر الطاقة الجديدة والمتجددة والاستثمارات في تطوير تكنولوجيا الطاقة الجديدة والمتجددة في هذه الدراسة، تم اختيار دعم ترويج استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة الذي قدمته الحكومة الكورية كمقياس بديل للاستثمارات لنشر الطاقة الجديدة والمتجددة ونفقا ت البحث والتطوير العامة لتكنولوجيا الطاقة الجديدة والمتجددة كمقياس بديل للاستثمار في تطوير التكنولوجيا، وتتكون مخرجات نظام الاستثمار من ثلاثة عناصر:تطوير تكنولوجيا، الطاقة الجديدة والمتجددة وزيادة انتشار، الطاقة الجديدة والمتجددة وتحسين الجدوى الاقتصادية للطاقة الجديدة والمتجددة في كوريا.بالنسبة للمتغيرات الممثلة لكل عنصر مخرجات، نختار عدد براءات الاختراع لتطوير تقنية، الطاقة الجديدة والمتجددة والحجم الإجمالي لتوليد الطاقة لزيادة انتشار، الطاقة الجديدة والمتجددة وتكلفة الوحدة لتوليد الطاقة لتحسين الجدوى الاقتصادية.

وتوصلت نتائج تحليل مغلف البيانات إلى أن الاستثمارات في طاقة الوقود في 2007 وطاقة الرياح في 2007 و2008 و2011 كانت أكثر كفاءة. أكد التحليل الإحصائي الإضافي على درجات كفاءة تحليل مغلف البيانات أن طاقة الرياح هي أكثر تقنيات الطاقة الجديدة والمتجددة كفاءة في كوريا من منظور الاستثمار الحكومي. بالإضافة إلى ذلك، تحسين الكفاءة للمستوى المطلوب يكون بتحسين عوامل المدخلات والمخرجات اللازمة لزيادة كفاءة الاستثمار في تقنيات الخلايا الكهروضوئية وخلايا الوقود. نتيجة لذلك، تم التوصل من أن تقليل مستوى الاستثمار في النشر الخلايا الكهروضوئية وخلايا الوقود أمر ضروري في كوريا.

7. دراسة (Kundi, M., & Sharma, S)،2015 [1]

بعنوان: **Efficiency analysis and flexibility: A case study of cement firms in India.**

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل الكفاءة التقنية ومرونة شركات الاسمنت في الهند، وتحليل العلاقة بين الكفاءة والمرونة لهاته الشركات، وتم استخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات على عينة تتكون من 47 شركة اسمنت للفترة (2012-2013).

وتوصلت الدراسة إلى أن 14 شركة أظهرت تزايد في قيمة قانون الغلة بالنسبة للحجم، وهناك 12 شركة تعاني من انخفاض قيمة الغلة بالنسبة للحجم، أما الشركات الباقية فتميزت بثبات القيمة، أما نتائج الدراسة توضح أن الشركات الأجنبية تتمتع بكفاءة أعلى من الشركات المحلية، والشركات الصغيرة تتميز بكفاءة عالية مقارنة بالشركات الكبيرة لأن الشركات الصغيرة تتمتع بحجم صغير من موارد كرأس المال البشري والمادي والذي يسهل تسييره مقارنة بالشركات الكبيرة، أما بالنسبة لعلاقة المرونة والكفاءة هناك علاقة طردية كلما زادت المرونة زادت الكفاءة، بحيث أن المرونة تتمثل في مرونة اختيار المدخلات حيث يجب التركيز على المدخلات ذات تكاليف أقل وعوائد أعلى.

1Kundi M, Sharma S. **Efficiency Analysis and Flexibility: A Case Study of Cement Firms in India**. Global Journal of Flexible Systems Management, Vol.16, No.3, 2015.

8. دراسة (Varmaghani M, Meshkini A h, Farzadfar F, Yousfi M and al)، 2015 [1]

بعنوان:

Evaluation of Productivity in Iranian Pharmaceutical Companies: A DEA-Based Malmquist Approach and Panel Data Analysis .

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم إنتاجية مجموعة من شركات الصيدلة في إيران، وتم استخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات على عينة تتكون من 21 شركة صيدلة مسجلة في السوق المالي لطهران خلال فترة 2000-2013. وتمثلت مدخلات الدراسة في إجمالي الأصول وأسهم رأس المال، ومخرجات الدراسة ممثلة في صافي المبيعات وصافي الأرباح .

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تحسن في إنتاجية الشركات قيد الدراسة خلال 13 سنة، وتحسن في الكفاءة الإدارية لـ 7 شركات، كما حققت 9 شركات صيدلية أخرى كفاءة تقنية خلال 13 سنة. أكدت نتائج الدراسة على أن عمر الشركة وموقعها يؤثران بشكل مباشر على كفاءة إنتاجية الشركات، وهناك علاقة طردية بين عمر الشركة وكفاءتها الإنتاجية بحيث كلما زاد عمر الشركة كلما زادت كفاءتها الإنتاجية، وأيضا كلما كان موقع الشركة قريب من العاصمة طهران كلما ازدادت كفاءتها الإنتاجية ومبيعاتها.

9. دراسة (Miencha Haron, J. A. Arul Chellakumar)، 2014 [2]

بعنوان: **Understanding The Efficiency Of Listed Manufacturing Companies In East Africa Using A Non Parametric Approach: A Case Study Of Kenya.**

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الكفاءة التقنية لمجموعة من الشركات الصناعية في كينيا خلال الفترة (2010-2012)، استخدمت تقنية تحليل مغلف البيانات لتحليل نتائج عينة تتكون من 16 شركة مسجلة في السوق المالي نيروبي كينيا، واستخدمت الدراسة مدخلين تمثلت في إجمالي الأصول وإجمالي الخصوم أو التكاليف ومخرجين المبيعات والربح قبل الضريبة.

وتوصلت الدراسة إلى أن الكفاءة التقنية لهاته الشركات تراوحت بين 0.6916 و 0.92، وأثبتت المدخلات على وجود علاقة موجبة وطردية مع مؤشر الكفاءة. كما أثبتت الدراسة أن الكفاءة التقنية وحجم الشركة هما المؤشران الرئيسيان للكفاءة والأداء لهاته الشركات.

1Varmaghani Mehdi, Meshkini Amir hashemi, Farzadfar Farshad, yousfi Mehdi and al . **Evaluation of Productivity in Iranian Pharmaceutical Companies: A DEA-Based Malmquist Approach and Panel Data Analysis**. Journal of Research in Pharmacy Practice, Vol. (4), No 2, 2015.

2Miencha Haron and J. A. Arul Chellakumar, **Understanding The Efficiency of Listed Manufacturing Companies in East Africa Using a Non Parametric Approach: a Case Study of Kenya**. Global Illuminators, Vol No-1, 2014.

10. دراسة (Canan Saricam, Nazan Erdumlu)، 2012[1]

بعنوان: **Evaluating efficiency levels comparatively: data envelopment analysis application for Turkish textile and apparel industry.**

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة ومقارنة الكفاءة لمجموعة من شركات الخياطة وشركات الملابس في تركيا خلال الفترة (2003-2008). واعتمدت الدراسة على أسلوب مغلف البيانات في تحليل وتقييم النتائج ل 10 شركات ملابس و23 شركة خياطة، وكان للدراسة مدخلتين وهما رأس المال الصافي ومتوسط عدد العمال وثلاث مخرجات وهي الأرباح قبل الضريبة وعائد الصادرات وإجمالي القيمة المضافة.

وتوصلت الدراسة إلى أن متوسط الكفاءة لشركات الملابس كانت أكبر من كل متوسط الكفاءة الخاص بشركات الخياطة ومتوسط الكفاءة الإجمالي لمجموع الشركات. ويتوجب على شركات الخياطة الرفع من إجمالي القيمة المضافة وعلى شركات الملابس الزيادة في الصادرات حتى ترفع من كفاءتها.

11. دراسة (Sabuj Kumar Mandal, S Madheswaran)، 2009[2]

بعنوان: **Energy use Efficiency in Indian Cement Industry: Application of Data Envelopment Analysis and Directional Distance Function.**

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الكفاءة التشغيلية للطاقة المستهلكة لمجموعة من شركات الإسمنت في الهند خلال الفترة (1989-1990) إلى (2006-2007)، حيث استخدمت تقنية تحليل مغلف البيانات لتحليل نتائج عينة تتكون من 70 شركة إسمنت، وتمثلت مدخلات الدراسة في إجمالي رأس المال السنوي وعدد العمال والطاقة المستهلكة، أما القدرة الإنتاجية للشركة وتسرب غاز الكربون وتسرب غاز ثاني أكسيد الكربون وتسرب غاز النيتروجين و النفايات فهي كمخرجات للدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات ذات الإنتاجية الأكبر تتمتع بكفاءة استخدام الطاقة أعلى من غيرها من الشركات. كما أن كفاءة الطاقة المستعملة تتأثر بنوعية العمال حيث كلما كانت العمالة كفئة وذات نوعية كلما زادت الكفاءة التشغيلية للطاقة داخل الشركة. كما أن حجم الشركة يلعب دورا مهما في الكفاءة التشغيلية للطاقة، فكفاءة استغلال الطاقة ترتفع كلما كانت الشركة كبيرة .

1SARICAM Canan and ERDUMLU Nazan. **Evaluating Efficiency Levels Comparatively: Data Envelopment Analysis Application For Turkish Textile and Apparel Industry**. Journal of Industrial Engineering and Management, Vol. (05), No (02), 2012.
2Mandal, Sabuj Kumar, and S. Madheswaran**. Energy use Efficiency in Indian Cement Industry: Application of Data Envelopment Analysis and Directional Distance Function**. Institute for Social and Economic Change, 2009.

12. دراسة (Roberto, Gustavo)، 2003 [1]

بعنوان: **Determinants of Technical Efficiency in Small Firms .**

تناولت هذه الدراسة الكفاءة التقنية لشركات التصنيع الشيلية، وتظهر نتائج هذا البحث باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات أن متوسط كفاءة الشركات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في قطاع التصنيع التشيلي يصل إلى 65% فقط، وتبين الدراسة أن هناك عوامل مهمة تقلل الكفاءة وهي مرتبطة بالقطاع وليس الحجم. وفيما يتعلق بحجم الشركات، نستنتج أنه لا توجد علاقة إيجابية على الإطلاق بين الحجم والكفاءة. في الواقع تحقق الشركات المصغرة متوسط كفاءة أعلى من الشركات الصغيرة. ومع ذلك فإن متوسط كفاءة الشركات المصغرة أدنى من نسبة 84% التي تحققها الشركات الكبرى، لكن جودة متغيرات المدخلات مثل خبرة العامل وتحديث رأس المال، تزيد من كفاءة الشركات. إحدى النتائج المثيرة للاهتمام هي أن الكفاءة مرتبطة بشكل إيجابي بدرجة تميز المنتج، فالشركات الأكثر ابتكارا، التي تطور سلعا جديدة، تزداد ارتفاعا في الكفاءة من الشركات التقليدية.

وتوصلت الدراسة إلى أن الكفاءة مرتبطة بشكل إيجابي بتجربة العمال، وتحديث رأس المال المادي والابتكار التكنولوجي، قد يكون هذا النوع من السياسة مهما جدا من أجل زيادة الكفاءة والإنتاجية في الشركات الصغيرة.

13. دراسة (ALICE SHIU)، 2002 [2]

بعنوان: **Efficiency of Chinese Enterprises.**

تناولت هذه الدراسة مقارنة الكفاءة للشركات المملوكة وغير المملوكة للدولة في الصين.حيث استخدمت تقنية تحليل مغلف البيانات في الدراسة وتمثلت المدخلات في إجمالي الأجر، صافي قيمة الأصول الثابتة وقيمة المدخلات الوسيطة، أما الناتج الصناعي الإجمالي كمخرجات للدراسة.

وتظهر نتائج الدراسة أن الشركات غير المملوكة للدولة أكثر كفاءة من الشركات المملوكة للدولة، وتشير نتائج التفاوت في الكفاءة إلى أن الإصلاح المستمر للشركات المملوكة للدولة ضروري ويجب دعم التحول المستمر لهيكل الصناعة من الشركات المملوكة للدولة إلى الشركات غير المملوكة للدولة، كما تبين نتائج الدراسة وجود تفاوت بين المناطق الساحلية والغربية، فإن هذا التفاوت سيجعل الاستثمار الأجنبي الجديد أكثر تركيز على المنطقة الساحلية و في نفس الوقت ستواجه المنطقة الغربية منافسة مكثفة في فتح الأسواق للواردات.

1Roberto Alvarez and Gustavo Crespi, **, Determinants of Technical Efficiency in Small Firms**, Small Business Economics , May, 2003, Vol. 20, No. 3 (May, 2003), pp. 233-244

2Alice Shiu, **Efficiency of Chinese Enterprises** , Journal of Productivity Analysis , November, 2002, Vol. 18, No. 3 November ,2002,pp. 255-267.

وتوصلت الدراسة لمنع المزيد من اتساع التفاوت الإقليمي، صاغت الحكومة الصينية "إستراتيجية تنمية المنطقة الغربية" لتسريع تنمية المنطقة الغربية و ضخ المزيد من رأس المال لتطوير البنية التحتية وتحسينها ورسم السياسات والإجراءات التفضيلية لتشجيع الاستثمار الأجنبي، وتحسين نظام إدارة الممتلكات الحكومية، وتعزيز إصلاح الاستثمار، ووضع الحوافز المناسبة لمديري الشركات الكبيرة المملوكة للدولة.

المبحث الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

بعد التعرف على أهم الدراسات السابقة التي تناولت السياسة الجبائية والاستثمار المحلي في البيئة الجزائرية والدولية في فترات وأزمنة مختلفة في المبحث الأول والمبحث الثاني، سوف نحاول خلال هذا المبحث قراءة فيما يمز الدراسة الحالية عن الدارسات السابقة من خلال استعراض نتائج الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية وهذا من خلال دراسة مميزات الدراسة الحالية مع الدارسات المتعلقة بالسياسة الجبائية ونفس الشيء للاستثمار المحلي وصولا إلى أوجه التشابه والاختلاف.

المطلب الأول: أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

من خلال التطرق ومراجعة الدراسات السابقة نجد أن هناك العديد من الدراسات التي تناولت السياسة الجبائية والاستثمار المحلي، حيث نجد أن الدراسات السابقة اختلفت فيما بينها في رؤية الباحثين لأهمية السياسة الجبائية في ترقية ودعم وتشجيع الاستثمار، وكانت دراسة كل من (خليفي سامية، عليلي نادية، 2021) و(بن لحرش صراح، 2020) و(قريشي هاجر، عزي فريال منال، 2020) و(بودالي محمد، بوشنب موسى، 2020) ودراسة (عبدالله الطيبي، 2020) و(سحنون جمال الدين، سمرود زبيدة، 2019) و(بلال شيخي، لعبيدي مهاوات، إسماعيل ممي، 2018) و(رابح بحشاشي، فؤاد بوفطيمة، 2018) و(الطيب لحيلح، حنان شريط، 2015) و (حجار مبروكة، 2017) و(Hamza TAIBI, Hizia ZAID ,2019)، و(Olga A. Sinenko, 2016) و(Babajide,2013) و(Cailin, Owen,2013) (David S.T. Matkin,2010) و(Rufin and Pierre,2009) قد تناولت دور الحوافز الجبائية في تشجيع الاستثمار من خلال الدور الذي تلعبه كآلية أو إستراتجية لدعم وتمويل الاستثمار لتحقيق أبعاد التمنية المستدامة خاصة التنمية الاقتصادية المرجوة، وهو ما سعت له هذه الدراسات لتقييم فعالية الحوافز الضريبية في المناطق الاقتصادية وتأثيرهاعلى الاستثمار، ومعرفة مدى فعالية سياسة الإنفاق الجبائي في دعم نمو وتطور القطاعات الاقتصادية في الجزائر، ومدى مساهمة الإعفاء الضريبي في تكوين رأس مال المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بينما نجد دراسة (حسين بومدين، إبراهيم لحول، 2018) و(عبد الكريم مسعودي، محمد بوقناديل، 2017) و (حجار مبروكة، 2017) و(برابح محمد، 2016) و (الحواس زواق، 2016) و (نوي طه حسين، سرار خيرة، 2016) و(Jens, Bert, Christopher, Asa, Cyrulle, laura,2011) فقد تناولت مساهمة ودور السياسة الجبائية في ترقية و دعم الاستثمار المحلي، باعتبارها إحدى الأساليب المستخدمة من طرف الدولة لجذب المستثمرين إليها، من خلال إصدار تشريعات تتضمن العديد من الحوافز والمزايا والضمانات للمستثمر. تتوفر على الكثير من الأدوات التي من شأنها المساهمة في تهيئة بيئة أعمال قادرة على جذب الاستثمارات الصغيرة و المتوسطة، من أجل تشجيع الاستثمارات المحلية كبديل اقتصادي لقطاع المحروقات قصد الرفع من عجلة التنمية.

أما دراسة كل من (نعيمة شلابي، فضيلة كشيدة، 2019) و(لعلا رمضاني، عبد القادر شارف، 2017) فهي تناولت توفير المناخ الملائم لتشجيع الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، وواقع وتحديات الاستثمار المحلي في القطاعات الاقتصادية الأخرى كقطاع السياحة الصحراوية لما تزخر به الصحراء الجزائرية من موروث طبيعي وثقافي وتاريخي، في ظل إستراتيجية التنويع الاقتصادي المنشودة.

في حين نجد الدراسات التالية: (عامر أسامة، 2019) و(مراد حجاج، 2019) و(ياسمينة إبراهيم سالم، شعلان منية، 2018) و(لعراف فائزة، 2015) و(فريد بن ختو، محمد الجموعي قريشي، 2013) و(حسين عاشور العتابي، 2012) و(خالد بن منصور الشعيبي، 2004) و(Halenur Soysal-Kurt, MSc,2017) و(2017, Sudipa Majumdar, Behrooz Asgari) و(Zhang, F, Fang, H, Wu, J and Ward, D, 2016) و(Oukil, A, Channouf, N, AL-Zaidi, A, 2016) و(Rahmatallah and Tooraj,2015) و(Kyung-Taek, Deok Joo, Sung-Joon, Yanshuai, Azamat, 2015) و(Kundi, M., & Sharma, S, 2015) و(Varmaghani M, Meshkini A h, , 2015) و(Farzadfar F, Yousfi M and al Miencha Haron, J. A. Arul Chellakumar, 2014) و(Canan Saricam, Nazan Erdumlu ,2012) و(2009, Sabuj Kumar Mandal, S Madheswaran) و(Roberto, Gustavo, 2003) و(ALICE SHIU,2002) تتناول قياس وتقييم مختلف أنواع الكفاءة للشركات الخاصة والعمومية أو وحدات القطاع الاقتصادي أو قطاع استثماري باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات DEA، كما أن معظم الدراسات و الدارسة الحالية قد اشتركت في نفس الهدف من خلال فعالية التحفيزات الجبائية في دعم الاستثمار المحلي وقياس الكفاءة لهذا الأخير في تحقيق التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

سوف نقوم من خلال هذا المطلب التعرف على أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة وذلك باعتماد على عدة أوجه من المكان والزمان، من حيث المتغيرات، من حيث الأداة المستخدمة، من حيث مجتمع الدراسة، وفي الأخير من حيث مميزات الدراسة الحالية:

الجدول رقم (2-1): مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

إسم الباحث	عنوان الدراسة	زمان ومكان الدراسة	أهداف الدراسات السابقة
الدراسات المرتبطة بالسياسة الجبائية			
خليفي سامية، عليلي نادية	فعالية التحفيزات الجبائية في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار-- ANDI .	2021، الجزائر	تهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور التحفيزات الجبائية كأحد السياسات الجبائية الداعمة لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفعالية ديمومتها بالجزائر ومدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني.
بن لحرش صراح	دور التحفيزات الجبائية وهياكل الدعم والمرافقة في تشجيع المقاولاتية بالجزائر دراسة حالة: ANDI , ANSEJ , CNAC , ANGEM.	2020، الجزائر	تهدف هذه الدارسة إبراز دور التحفيزات الجبائية والتعرف على أهم الهياكل وسبل الدعم التي تبنتها الجزائر في دعم الاستثمار من أجهزة الدعم المعتمدة في الجزائر
قريشي هاجر، عزي فريال منال	دور سياسة التحفيز الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر- إحصائيات الاستثمار في إطار وكالات: ANDI , ANSEJ , ANGEM.	2020، الجزائر	جاءت هذه الدراسة و نفس أفكار الدراسة السابقة من حيث التعرف على سياسة التحفيز الجبائية المطبقة في الجزائر ومدى مساهمتها في ترقية الاستثمار.

بودالي محمد، بوشنب موسى	التحفيزات الجبائية كإستراتيجية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة مع الإشارة إلى حالة الجزائر.	2020، الجزائر	الهدف من هذه الدراسة التعرف على أهمية الإصلاح الجبائي للقوانين والتشريعات الجبائية، التي تتعلق بالمزايا الجبائية والتحفيزات ذات الطابع الاجتماعي والبيئي إضافة إلى المزايا المقدمة لتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر.
عبدالله الطيبي	دور الحوافز الضريبية في تشجيع الاستثمار بالجزائر.	2020، الجزائر	تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف على دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من خلال تشجيع الاستثمار في مختلف القطاعات والمناطق الجغرافية والحوافز الضريبية التي تمنحها للمستثمرين المحليين والأجانب .
سحنون جمال الدين، سمرود زبيدة	التحفيزات الجبائية كآلية لتشجيع وتمويل الاستثمار في الجزائر (دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار).	2019، الجزائر	تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور التحفيزات الجبائية لترقية الاستثمار في الجزائر، لهذا عملت الجزائر على توفير مناخ ملائم للاستثمار وذلك من خلال جملة من الامتيازات الضريبية لأجل

			الخروج من التبعية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات.
حسين بومدين، إبراهيم لحول	دور السياسة الجبائية في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.	2018، الجزائر	تهدف هذه الدراسة إلى إظهار العلاقة بين السياسة الجبائية و الاستثمار الأجنبي المباشر وتبيان نوع الضرائب الأكثر تأثيرا على استقطاب، دعم، ترقية الاستثمار الأجنبي
بلال شيخي، لعبيدي مهاوات، إسماعيل ممي	التحفيزات الجبائية آلية لدعم وترقية الاستثمار في الجزائر.	2018، الجزائر	تسعى هذه الدراسة للتعرف على ماهية الآليات والسبل التي قامت بها الجزائر في مجال التحفيز الجبائي من اجل دعم الاستثمار وكسب ثقة المستثمرين بالإضافة إلى التعرف على مختلف التحفيزات الجبائية المطبقة فيها
رابح بحشاشي، فؤاد بوفطيمة	مدى مساهمة الإعفاء الضريبي في تكوين رأس مال المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	2018، الجزائر	تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة النظام الضريبي الجزائري في تكوين رأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة في إطار برامج الحكومية (الوكالة

			الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار) وهذا منذ بداية الإصلاحات سنة 2002 إلى غاية صدور قانون المالية لسنة 2018،
عبد الكريم مسعودي، محمد بوقناديل	دور السياسة الجبائية في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة تحليلية للفترة 2000-2014.	2017، الجزائر	تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، والذي يدخل ضمن توجهات السياسة العامة للدولة بداية من سنة 2000م.
حجار مبروكة	دور السياسة الجبائية في دعم استثمارات القطاع الخاص دراسة تطبيقية على مؤسسة لصناعة أكياس POLYBEN التغليف بولاية برج بوعريريج.	2017، الجزائر	وتهدف هذه الورقة إلى الاطلاع على الواقع العملي لتأثير السياسة الجبائية على العناصر المحفزة للاستثمار كعنصر التمويل الذاتي وعنصر العمل لإحدى المؤسسات الخاصة في الجزائر
برابح محمد	دور السياسة الضريبية في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر. دراسة	2016، الجزائر	تناول هذا البحث دراسة دور السياسة الضريبية

	حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2014)		كأداة من أدوات السياسة المالية في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة إلى حالة الدول النامية، ومن خلالها سعت هذه الدول إلى جدب الاستثمارات الأجنبية وذلك بإصدار تشريعات تتضمن العديد من الحوافز والمزايا والضمانات للمستثمرين الأجانب، لتشجيعهم وتحفيزهم للاستثمار على أراضيها.
الحواس زواق	دور السياسة الضريبية في تحفيز وتوجيه الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة لمنظومة م ص م في الجزائر–	2016، الجزائر	حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على دور السياسة الضريبية في تحفيز وتوجيه الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتبار أن السياسة الضريبية تساهم في تهيئة بيئة أعمال لجذب الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة و ضمان استمرارية نشاطها، لأن هذه الأخيرة أصبحت في الوقت الحالي أداة تنمية

			اقتصاديات دول العالم.
نوي طه حسين، سرار خيرة	دور السياسة الجبائية في ترقية الإستثمار المحلي بالجزائر خلال الفترة (2000-2016) – دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار بالجلفة	2016، الجزائر	تتمحور الدراسة حول أهمية ودور التحفيزات الجبائية المقدمة من طرف الجزائر للمستثمر المحلي من أجل تشجيع الاستثمارات المحلية كبديل اقتصادي لقطاع المحروقات قصد الرفع من عجلة التنمية
حجار مبروكة	دور الإنفاق الجبائي في تطور القطاع الخاص – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1999-2014 .	2016، الجزائر	يهدف هذا المقال إلى توضيح مدى فعالية سياسة الإنفاق الجبائي في دعم نمو وتطور القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1999-2014، وإبراز أهم الامتيازات الجبائية الممنوحة للقطاع الخاص وفعاليتها والتحديات التي تواجهها سياسة الإنفاق الجبائي في الجزائر.
الطيب لحيلح، حنان شريط	الحوافز الضريبية ودورها في دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	2015، الجزائر	جاءت هذه الدراسة لمعالجة الدور الذي تلعبه الحوافز الضريبية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهي تؤثر بشكل مباشر في النشاط

الاقتصادي و تتدخل كعامل أساسي في الاستثمار			
تهدف هذه الدراسة إلى إبراز كفاءة الحوافز الضريبية في تشجيع الاستثمار باعتبارها عنصرا مهما في قرارات الاستثمار، مع ذلك هذه الحوافز الضريبية ليست المحدد الرئيسي للاستثمار، فهناك عوامل تحفيزية أخرى تؤثر على الاستثمار من غير الضرائب	2019, Algérie	L'impact des incitations fiscales sur l'investissement en Algérie (1995-2016)	Hamza TAIBI, Hizia ZAID
الغرض من هذه الدراسة هو دراسة طرق تقييم فعالية الحوافز الضريبية في المناطق الاقتصادية الخاصة، وتتضمن الدراسة نظرة عامة عن الأساليب الحالية لتقييم الحوافز الضريبية في هذه المناطق، لتقدير آثار الحوافز الضريبية على مؤشرات التنمية الإقليمية، والتقدير الشامل لفعالية الحوافز	RUSSIA،2016	METHODS OF ASSESSING OF TAX INCENTIVES EFFECTIVENESS IN SPECIAL ECONOMIC ZONES: AN ANALYTICAL OVERVIEW.	Olga A. Sinenko

الضـــريبية في المنـــاطق الاقتصادية الخاصة.			
تجـــري هـــذه الدراســـة استقصاءا تجريبيا لتأثيرات الحـــوافز الضـــريبية علـــى الاســـتثمار في نيجـــيريا. واســـتخدمت مؤشـــرين للحـــوافز الجبائيـــة لتتبـــع مختلـــف أنـــواع الحـــوافز ومراحلهـا الـتي تم الشـروع فيهـا منـذ السـبعينيات، ثم تم إدراج هـــذه المؤشـــرات في معـــادلات الاســـتثمار الخـــاص والاســـتثمار الأجنبي المباشر.	2013, Nigeria	Do Fiscal Incentives Promote Investment Empirical Evidence From Nigeria.	Babajide Fowowe
يصـف هـذا المقـال ويقـيم الحوافز الضريبية للشركات الحكوميـــة والمحليـــة في الولايات المتحدة. وناقش ثلاثـة أنـواع مـن الحـوافز الضـــريبية – ضـــرائب الشـــــــــــــركات الحكوميـــــة،الإعفاءات الضريبية للولاية، والحوافز الخاصـــة بالشـــركة – والمفاضـــلات بـــين هـــذه السياســـات في الهـــدف وحسـن التقـدير لتحقيـق	2020, USA	Evaluating State and Local Business Incentives	Cailin Slattery and Owen Zidar

الأهداف المحلية والوطنية.			
تبحث هذه المقالة في مسألة كيفية تصميم سياسة ضريبية تعمل على تسريع عملية الخروج من الأزمة الاقتصادية الحالية وتساهم في النمو على المدى الطويل. هذا هو التحدي لأن الانتعاش قصير الأجل يتطلب زيادات في الطلب مع نمو طويل الأجل يتطلب زيادات في العرض. هذا الاختلاف مهم مثل الامتيازات الضريبية قصيرة الأجل، مما يعني أن السياسات الرامية إلى التخفيف من حدة الأزمة يمكن أن تؤدي إلى حل وسط للنمو على المدى الطويل.	BRITAIN 2011 ،	Tax Policy For Economic Recovery And Growth.	Jens, Bert, Christopher, Asa, Cyrulle, laura
استخدام الإعفاء الضريبي لتحفيز استثمار الشركات هو أكثر استراتيجيات التنمية الاقتصادية شيوعا في حكومة الدول. وفي كل عام، تتخلى الدول عن ملايين الدولارات من	2010, Kansas	Designing Accountable And Effective Economic Development Tax INCENTIVES: A Study of Corporate Tax Credits in Kansas	DAVID S.T. MATKIN

			عائدات الضرائب في انتظار ما تجلبه هذه الاستثمارات من فائدة صافية لاقتصادها. غالبا ما يرى منتقدو الحوافز الضريبية الحكومية أن الإعفاءات الضريبية لا تؤثر على قرارات الاستثمار، ويؤكد المؤيدون أن برامج الحوافز الضريبية يمكن أن تكون فعالة في تحفيز تطوير الأعمال إذا كانت موضوعة بشكل صحيح . الاعتماد على أدلة من برامج الحوافز الضريبية في كانساس.
الدراسات المرتبطة بالاستثمار المحلي			
نعيمة شلابي، فضيلة كشيدة	فعالية السياسة الضريبية في تشجيع استثمار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.	2019، الجزائر	تناولت هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على فعالية السياسة الضريبية في توفير المناخ الملائم لتشجيع الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، باعتبار أن لهذه الأخيرة مكانة هامة في اقتصاديات الدول . السياسة الضريبية من

			بين السياسات الاقتصادية التي تستخدمها بهدف تحفيز وتشجيع الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة في الجزائر.
عامر أسامة	تقييم كفاءة صناعة التأمين التجاري في الجزائر – دراسة حالة شركات التأمين – .	2019، الجزائر	هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتقييم الكفاءة النسبية لشركات التأمين التجاري الجزائرية خلال سنة 2017، حيث تم تطبيق أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA) بنموذجيه عوائد الحجم الثابتة (CRS)، وعوائد الحجم المتغيرة (VRS)، بالتوجه الإخراجي. وخلصت الدراسة إلى أن هناك إحدى عشرة (11) شركة حققت الكفاءة التامة بالنموذجين، وثلاثة (03) شركات لم تحقق بكلا النموذجين، ويوجد أربعة (04) شركات لم تحقق الكفاءة بنموذج (CRS) لكن حققت الكفاءة الفنية بنموذج

			.(VRS)
مراد حجاج	دراسة قدرة المؤشرات المالية على تفسير الكفاءة النسبية للأداء المالي لمؤسسات الإسمنت الجزائرية – دراسة تطبيقية لمؤسسات المجمع الصناعي لاسمنت الجزائر خلال الفترة (2011-2016)–	الجزائر، 2019	جاءت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على الأداء المالي لمؤسسات الإسمنت الجزائرية البالغ عددها (12) مؤسسة تابعة للمجمع الصناعي لإسمنت الجزائر (GICA) للفترة الممتدة بين (2011-2016)، ومعرفة طرق وأساليب تقييمه ومن ثم التعرف على أهم العوامل المؤثرة عليه، ثم قياس كفاءة الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية، وكذا أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA)، لنصل إلى المقارنة بين مستويات الكفاءة النسبية، وتحديد مستوى استغلال الموارد المتاحة، ومعدلات التحسين المطلوبة في كل مؤسسة من أجل بلوغ مستوى الكفاءة التامة.
ياسمينة إبراهيم سالم، شعلان منية	قياس كفاءة شركات التأمين بأسلوب تحليل مغلف البيانات .	2018، الجزائر	تعد الكفاءة أهم تحد لشركات التأمين لمواكبة

			التطورات الحديثة وضمان النمـــو والاســـتمرارية. تتمحـور الورقـة البحثيـة حـول مفهـوم الكفـاءة، وضـرورة فصـله عـن باقـي المفاهيم الأخرى. وتهدف في الجانـب التطبيقـي إلى قيـاس وتحليـل الكفـاءة لشركات التأمين الجزائرية، لبيان أهمية هذا الجانب في الواقـع العملـي لـدى متخـذي القـرار في تحليـل مصـادر عـدم الكفـاءة للوصول إلى حلول لمحاربة التكاليف غير المبررة،
Halenur Soysal-Kurt, MSc	Measuring Tourism Efficiency of European Countries by Using Data Envelopment Analysis	2017, Turkey	تهـدف هـذه الدراسـة إلى قيـاس الكفـاءة النسـبية لقطـاع السـياحة لـ 29 دولـة أوروبيـة مـع بيـانات عـام 2013 باسـتخدام عوائـد ثابتـة وموجهـة نحـو المدخلات للقياس بتحليل مغلـف البيـانات وتقـديم اقتراحـــات التحســـين للبلـدان الـتي وجـدت غـير فعالـة بنـاء علـى درجـات الكفـاءة النسـبية الـتي تم قياسها.

حسين عاشور العتابي	تقـــويم كفـــاءة أداء الاســتثمارات بحــث تطبيقــي في شـركتي التـأمين الوطنيـة والتـأمين العراقية.	2012، **العراق**	نسـعى مـن خـلال هـذه الدراسـة تقـويم كفـاءة أداء الاســتثمارات في قطــاع شـركات التـأمين ومـدى أهميتــه لهــذه الشــركات ولاقتصـاد البلـد، وأجـري هــذا البحــث في شــركتي التـأمين الوطنيـة والتـأمين العراقيـــة وللمـــدة مـــن 2001-2010 بهـــدف معرفـــــة المجـــــالات الاستثمارية والمقارنـة بـين نشـاط الاسـتثمار والعائـد المتحقق عنها.
Sudipa Majumdar, Behrooz Asgari	Performance Analysis of Listed Companies in the UAE-Using DEA Malmquist Index Approach.	2017,USA	تهـدف هـذه الدراسـة إلى بلـــوغ مجموعـــة مـــن الأهـداف، مـن أهمهـا دراسـة ومقارنـة الكفـاءة لمجموعة من الشركات غير الماليـــة في الإمـــارات المتحــدة خــلال الفــترة (2007-2014). طبقــت الدراســة تقنيــة مغلـف البيـانات لتحليـل النتـائج لمجمـوع 27 شـركة في ســوق الأوراق الماليــة أبـــو ضـــبي وســـوق دبي المالي.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الكفاءة البيئية لمجموعة من الشركات تتكون من 16 شركة اسمنت صينية خلال الفترة بين (2008-2013)، حيث طبقت الدراسة تقنية مغلف البيانات لتحليل النتائج	2016, China	Environmental Efficiency Analysis of Listed Cement Enterprises in China	Zhang, F, Fang, H, Wu, J and Ward, D
تهدف هذه الدراسة إلى دراسة كفاءة الفنادق وأدائها في دولة عمان، وتحديد العوامل التي تزيد من كفاءة الفندق. طبقت الدراسة على عينة تتكون من 58 فندق في عمان باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات	2016, Oman	Performance Evaluation of the Hotel Industry in an Emerging Tourism Destination: Case of Oman	Oukil, A, Channouf, N, AL-Zaidi, A
الغرض من هذه الورقة هو تقييم كفاءة الاستثمار لثلاث تقنيات للطاقة الجديدة والمتجددة (NRE) وهي طاقة الرياح، والطاقة الكهروضوئية، وطاقة الوقود باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA)، مع الأخذ في	2015, Korea	Measuring the efficiency of the investment for renewable energy in Korea using data envelopment analysis	Kyung-Taek, Deok Joo, Sung-Joon, Yanshuai, Azamat

الاعتبار هدفي سياسة الاستثمار العام، والتطوير التكنولوجي ونشر الطاقة الجديدة والمتجددة على نطاق أوسع في كوريا.			
تسعى هذه الدراسة البحث العلاقة بين الاستثمارات والكفاءة من حيث التكلفة في سياق تنظيم الحوافز مع المعاملة التنظيمية المكشوفة للاستثمارات باستخدام مجموعة بيانات من 129 شركة توزيع نرويجية من 2004 إلى 2010. نقدم مفهوم "عدم فعالية التأثير" باعتبارها تأثيرا محايدا على كفاءة الاستثمار في ظل تنظيم الحوافز الذي يجعل "الاستثمار" الثابت "فعالاً" في قياس التكلفة	2015,Norway	A New Perspective: Investment and Efficiency under Incentive Regulation	Rahmatallah Poudineh and Tooraj Jamasb
تهدف هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل الكفاءة التقنية ومرونة شركات الاسمنت في الهند، و تحليل العلاقة بين الكفاءة والمرونة لهاته الشركات،	2015, India	Efficiency analysis and flexibility: A case study of cement firms in India	Kundi, M., & Sharma, S

			وتم استخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات على عينة تتكون من 47 شركة اسمنت للفترة (2012-2013).
Varmaghani M, Meshkini A h, Farzadfar F, Yousfi M and al	Evaluation of Productivity in Iranian Pharmaceutical Companies: A DEA-Based Malmquist Approach and Panel Data Analysis .	2015, Iran	تهدف هذه الدراسة إلى تقييم إنتاجية مجموعة من شركات الصيدلة في إيران، وتم استخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات على عينة تتكون من 21 شركة صيدلة مسجلة في السوق المالي لطهران خلال فترة 2000-2013. وتمثلت مدخلات الدراسة في إجمالي الأصول وأسهم رأس المال، ومخرجات الدراسة ممثلة في صافي المبيعات وصافي الأرباح .
لعراف فائزة	زيادة الكفاءة والفعالية المصرفية من منظور إدارة الجودة الشاملة – دراسة قياسية لعينة من البنوك الجزائرية– .	2015، الجزائر	هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع النظام المصرفي الجزائري وقياس مستويات الكفاءة والفعالية المحققة من طرف البنوك العامة والخاصة العاملة في الجزائر، والتعرف على مدى

			تطبيق وإدراك مفهوم إدارة الجودة الشاملة لديها والتركيز على نواحي الضعف والقصور، وكيفية زيادة كفاءتها وفعاليتها من خلال تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة وأبعادها، والوصول إلى بناء نموذج يجمع بين كل من إدارة الجودة الشاملة و كفاءة وفعالية البنوك.
Miencha Haron, J. A. Arul Chellakumar	Understanding The Efficiency Of Listed Manufacturing Companies In East Africa Using A Non Parametric Approach: A Case Study Of Kenya	2014, Kenya	تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الكفاءة التقنية لمجموعة من الشركات الصناعية في كينيا خلال تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الكفاءة التقنية لمجموعة من الشركات الصناعية في كينيا خلال الفترة (2010-2012)، استخدمت تقنية تحليل مغلف البيانات لتحليل نتائج عينة تتكون من 16 شركة مسجلة في السوق المالي نيروبي كينيا، واستخدمت الدراسة مدخلين تمثلت في إجمالي

			الأصول وإجمالي الخصوم أو التكاليف ومخرجين المبيعات والربح قبل الضريبة.
فريد بن ختو، محمد الجموعي قريشي	قياس كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA))	2013، الجزائر	تهدف هذه الدراسة إلى قياس الكفاءة المصرفية لمجموعة من البنوك الوطنية والعربية والأجنبية التي تم اعتمادها بعد صدور قانون النقد والقرض (90-10)، وذلك باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات.
نهاد نادر، خالد عليطو وباسل ونوس	قياس كفاءة محطات الحاويات بإستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات.	2013، سوريا	تناولت هذه الدراسة قياس كفاءة محطات الحاويات باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات، حيث تختلف محطات الحاويات في درجة خدمتها لسفن الحاويات التي ازدادت أعدادها مؤخرا في حوض البحر الأبيض المتوسط كما تختلف في استخدامها لكمية المدخلات اللازمة للعملية التشغيلية مما خلق مشكلة انخفاض الكفاءة الفنية

لمحطات حاويات البحر الأبيض المتوسط، تم قياس كفاءة أهم (12) محطة حاويات في حوض البحر الأبيض المتوسط لعام 2010 باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA)، حيث تمثلت المدخلات في عدد روافع الرصيف ومساحة المحطة أما المخرجات فكانت عدد الحاويات المتناولة عبر المحطات			
تهدف هذه الدراسة إلى دراسة ومقارنة الكفاءة لمجموعة من شركات الخياطة وشركات الملابس في تركيا خلال الفترة (2003-2008). واعتمدت الدراسة على أسلوب مغلف البيانات في تحليل وتقييم النتائج ل 10 شركات ملابس و23 شركة خياطة،	2012, Turkey	Evaluating efficiency levels comparatively: data envelopment analysis application for Turkish textile and apparel industry	Canan Saricam, Nazan Erdumlu
تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الكفاءة التشغيلية للطاقة المستهلكة لمجموعة	2009, India	Energy use Efficiency in Indian Cement Industry: Application of Data Envelopment	Sabuj Kumar Mandal, S Madheswaran

	Analysis and Directional Distance Function		من شركات الإسمنت في الهند خلال الفترة (1990-1989) إلى (2007-2006)، حيث استخدمت تقنية تحليل مغلف البيانات لتحليل نتائج عينة تتكون من 70 شركة إسمنت،
خالد بن منصور الشعيبي	استخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات في قياس الكفاءة النسبية للوحدات الإدارية بالتطبيق على الصناعات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية بمحافظة جدة بالمملكة العربية السعودية.	2004، المملكة العربية السعودية	تهدف هذه الدراسة إلى قياس كفاءة الوحدات الإدارية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات DEA بالتطبيق على مجموعة من المصانع في قطاع المواد الكيماوية والمنتجات البلاستيكية بمحافظة جدة.
Roberto, Gustavo	Determinants of Technical Efficiency in Small Firms	2003, chile	تناولت هذه الدراسة الكفاءة التقنية لشركات التصنيع التشيلية، وتظهر نتائج هذا البحث باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات أن متوسط كفاءة الشركات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في قطاع التصنيع التشيلي يصل إلى 65% فقط، وتبين

			الدراسة أن هناك عوامل مهمة تقلل الكفاءة وهي مرتبطة بالقطاع وليس الحجم. وفيما يتعلق بحجم الشركات، نستنتج أنه لا توجد علاقة إيجابية على الإطلاق بين الحجم والكفاءة. في الواقع، تحقق الشركات المصغرة متوسط كفاءة أعلى من الشركات الصغيرة.
ALICE SHIU	Efficiency of Chinese Enterprises	2002, china	تظهر نتائج الدراسة أن الشركات غير المملوكة للدولة أكثر كفاءة من الشركات المملوكة للدولة، مما يوفر أدلة لدعم التحول المستمر لهيكل الصناعة من الشركات المملوكة للدولة إلى الشركات غير المملوكة للدولة
ما يمز الدراسة الحالية على الدراسات السابقة، هو أن الدراسة الحالية عملت على تقييم فعالية التحفيزات الجبائية الموجهة لقطاعات الاستثمار المحلي في ظل السياسة الجبائية المحفزة للاستثمار، وقياس كفاءة عدة قطاعات استثمارية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات DEA في البيئة الجزائرية.			

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الدراسات السابقة.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل والذي تم فيه عرض الدراسات السابقة المتعلقة بالسياسة الجبائية والاستثمار المحلي ومقارنتها مع الدراسة الحالية، يمكن القول أن السياسة الجبائية والاستثمار المحلي لقي اهتمام العديد من الباحثين سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي، حيث تم ربط السياسة الجبائية بالتحفيزات الجبائية وربط الاستثمار المحلي بكفاءة قطاعاته الاستثمارية، واختلفت معظم الدراسات السابقة في عينات الدراسة رغم استخدامها لنفس النموذج لقياس الكفاءة، إلا أن جل الدراسات السابقة اشتركت في نفس الهدف من خلال فعالية التحفيزات الجبائية في تحقيق أهداف السياسة الجبائية وقياس وتقييم مختلف أنواع الكفاءة للشركات الخاصة والعمومية أو وحدات القطاع الاقتصادي أو قطاع استثماري، أما الدراسة الحالية تناولت تقييم فعالية التحفيزات الجبائية وقياس كفاءة قطاعات استثمارية في البيئة الجزائرية.

الفصل الثالث:

تقييم فعالية التحفيزات الجبائية في تحفيز الاستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة (2005-2018)

تمهيد الفصل الثالث:

عرف الإطار التشريعي المنظم للاستثمار والخاص بالشركات الصغيرة والمتوسطة عدة تطورات وهذا بعد صدور المرسوم التشريعي رقم 93/12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار المعدل بالأمر رقم 01/03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم، والمرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 بموجبه تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وكذلك المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 يناير 2004 الذي بموجبه تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، والمرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 6 يوليو 1994 الذي من خلاله أنشأ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، إلا أن النشاط الاستثماري لم يرقى إلى المستوى المطلوب في ظل التحفيزات الجبائية الممنوحة للمستثمرين.

ومن أجل إعطاء نظرة حول تقييم فعالية التحفيزات الجبائية في تحفيز الاستثمار المحلي في الجزائر قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى:

- المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- المبحث الثاني: البيئة القانونية والمؤسساتية للاستثمار المحلي في الجزائر؛
- المبحث الثالث: تحليل فعالية التحفيزات الجبائية في البيئة الجزائرية خلال الفترة (2005-2018).

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر سنة 1986 جعلتها تهتم بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار، وشهد هذا النوع من المؤسسات تطورا وزيادة معتبرة في حجم الاستثمار منذ صدور القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بالإضافة للدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

المطلب الأول: تدابير الدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

نوضح من خلال هذا المطلب مفهوم المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي لتطويرها، بالإضافة إلى تدابير دعم ترقيتها.

الفرع الأول: تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عرف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القانون رقم 17 –02 الصادر في 10 يناير 2017 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتم الاعتماد فيه على معياري عدد العمال ورقم الأعمال، وتعرف هذه المؤسسات مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات:

– عدد عمالها يتراوح من 1 إلى 250 شخصا؛

– لا يتعدى رقم الأعمال السنوي لهذه المؤسسات 4 ملايير دينار جزائري أو لا يتعدى مجموع حصيلتها السنوية 1 مليار دينار جزائري؛

– تستوفي معايير الاستقلالية.

ويقصد بالمؤسسة المستقلة هي كل مؤسسة لا يمتلك رأس مالها بمقدار25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعات مؤسسات أخرى، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

وتعرف المؤسسة المتوسطة بأنها المؤسسة التي يبلغ عدد عمالها من 50 إلى 250 شخصا، ويتراوح رقم أعمالها بين 400 مليون دينار جزائري و 4 ملايير دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية محصورة بين 200 مليون دينار جزائري و 1 مليار دينار جزائري.

وكذلك تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة يعمل فيها من 10 إلى 49 شخصا، و رقم أعمالها السنوي لا يتعدى 400 مليون دينار جزائري، أو مجموع ميزانيتها السنوية لا تتعدى 200 مليون دينار جزائري.

أما المؤسسة الصغيرة جدا (المصغرة) تعرف بأنها مؤسسة تشغل من 1 إلى 9 شخصا، و رقم أعمالها لا يتعدى 40 مليون دينار جزائري، أو مجموع ميزانيتها السنوية لا تتعدى 20 مليون دينار جزائري.[1]

الجدول رقم (3-1): تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المشرع الجزائري

الصنف	عدد الأجراء	رقم الأعمال	مجموع الميزانية السنوي
مؤسسات مصغرة	9-1	أقل من 40 مليون دج	أقل من 20 مليون دج
مؤسسات صغيرة	49-10	أقل من 400 مليون دج	أقل من 200 مليون دج
مؤسسات متوسطة	250-50	من 400 مليون دج إلى 2 مليار دج	من 200 مليون دج إلى1 مليار دج

المصدر: من إعداد الطالب تطبيقا لأحكام المواد 8، 9 و10 من القانون رقم 17-02 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرع الثاني: تدابير الدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن تلخيص تدابير دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كالآتي:

أ– تدابير دعم المؤسسات:[2]

✓ **تخفيف الأعباء الاجتماعية والأعباء الخاصة بالأجور:**

– إعفاء من الاشتراك الإجمالي للهيئة المستخدمة التي تشرع في عمليات تكوين أو رفع مستوى عمالها، علما بأن الاشتراك الإجمالي في الضمان الاجتماعي يتكفل به الصندوق الوطني للتأمين على البطالة خلال فترة قد تصل إلى ثلاثة (3) أشهر؛

– يوظف صاحب العمل طالبي الشغل المستفيدين من تخفيض 20% من حصة اشتراكهم في الضمان الاجتماعي لكل طالب عمل يوظف لمدة تساوي أو أقل من سنة؛

– تتكفل الدولة بحصة أرباب العمل في الضمان الاجتماعي بنسبة 7% من الراتب الخام للذين يوظفون أشخاصا في إطار ترتيب المساعدة على الإدماج المهني؛

– منح إعانة مالية شهرية للتشغيل لمدة ثلاث (3) سنوات بقيمة 1000دج، عن كل عمليات التوظيف لفترة غير محددة؛

[1] المواد 5، 8، 9 و10 من القانون رقم 17-02 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 هـ الموافق 10 يناير سنة 2017 م، **المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ج ر ج ج العدد 02 الصادرة في 12 ربيع الثاني عام 1438 هـ الموافق ل 11 يناير سنة 2017 م.

[2] **دفتر المستثمر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار** ، ص 20.

– تكفل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بفارق الاشتراك الناتج عن التخفيضات ,كذا الإعانة المالية للتشغيل؛

– في إطار عقد العمل المدعم لتوظيف الشباب لدى المؤسسات العمومية والخاصة، تساهم الدولة لمدة ثلاث سنوات في أجور عقود إدماج حاملي الشهادات، وسنتين لعقود الإدماج المهني وسنة واحدة بالنسبة لعقود التكوين من أجل الإدماج؛

– تخفيض حصة اشتراك أرباب العمل في الضمان الاجتماعي على كل عملية توظيف طالبي الشغل، الذين يوظفون لمدة سنة والمسجلين بصفة منتظمة لدى وكالات التوظيف، يستفيد المستخدم من هذا التخفيض ما دامت علاقة العمل قائمة وفي حدود ثلاث (3) سنوات كحد أقصى.

✓ **تخفيف الأعباء الجبائية والإجراءات المحفزة على الاستثمار:**

– تخفيض الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 15% لفائدة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في الولايات المستفيدة من مساعدة صندوق الهضاب العليا وبنسبة 20% للمؤسسات المتواجدة في الولايات المستفيدة من مساعدة صندوق الجنوب؛

– تعفى من الرسم على النشاط المهني العمليات المنجزة بين الشركات الأعضاء التابعة لمجمع الشركات، وإلغاء شرط التحديد المرخص به لحسم الأعباء؛

– إعفاء مؤقت لشركات رأسمال الخطر من الضريبة على أرباح الشركات ولمدة خمس سنوات من بداية نشاطها؛

– تخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 50% و لمدة خمس سنوات على الاستثمارات المتواجدة في ولايات الجنوب الكبير أدرار، إليزي، تندوف و تمنراست؛

– تعديل الاقتطاعات المرخص بها لتحديد الأرباح الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات؛

– إعفاء مؤقت من الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط المهني لمدة خمس سنوات، ومنح تخفيض قدره 3 % من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية للاستثمارات المرتبطة ببعض الفروع الصناعية والممثلة في:

- صناعة الحديد والتعدين،
- اللدائن الهيدروليكية،
- الكهربائية والكهرو منزلية،

- الكيمياء الصناعية،
- الميكانيك وقطاع السيارات،
- الصيدلانية،
- صناعة الطائرات،
- بناء السفن وإصلاحها،
- التكنولوجيا المتقدمة،
- صناعة الأغذية،
- النسيج والألبسة والجلود وا لمواد المشتقة،
- الخشب وصناعة الأثاث؛

– الإعفاء من جميع الحقوق الجمركية أو الرسوم ومن كل إخضاع ضريبي للتجهيزات المتعلقة بالبحث و التطوير التي تم اقتناؤها من السوق المحلية أو المستوردة؛

– إعفاء من كل الحقوق الجمركية أو من أي رسم يعادله ومن كل إخضاع ضريبي، و الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للتجهيزات المتعلقة بالبحث و التطوير التي تم اقتناؤها من السوق المحلية أو المستوردة، للاستثمارات التي تنجزها مؤسسات القطاع الصناعي في مجال البحث والتطوير.

✓ **تخفيف الأعباء الجبائية والتحفيزية للاستثمارات المصدرة:**

– تعفى من الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية السلع والخدمات الموجهة للتحويل و التصدير؛

– يستفيد من نظام الشراء بدون الرسم على القيمة المضافة للمشتريات أو الواردات التي يقوم بها المصدرين، والموجهة للتصدير أو إلى إعادة تصديرها، سواء كانت تندرج في التصنيع، التركيب، التعبئة والتغليف للمنتوجات الموجهة للتصدير، وكذلك للخدمات المتصلة مباشرة بعملية التصدير؛

– تكفل صندوق ترقية الصادرات بالنفقات المرتبطة بدراسات الأسواق الخارجية والبحث عنها؛

– الإعفاء الدائم من الضريبة على أرباح الشركات للعمليات المدرة للعملة الصعبة، والمتعلقة بعمليات البيع وتقديم الخدمات الموجهة للتصدير، ويتم منح هذا الإعفاء على أساس نسبة رقم الأعمال المحقق بالعملة الصعبة؛

– الإعفاء من الحقوق الجمركية و الشراء بدون الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للمشتريات أو الواردات من السلع التي تندرج في تصنيع وتركيب وتغليف أو تعبئة المنتجات الموجهة للتصدير والخدمات ذات الصلة مباشرة بعملية التصدير.

✓ **تحفيزات متعلقة بالتمويل:**

– منح قروض بدون فوائد لا تتجاوز 25% من الكلفة الإجمالية للاستثمار إذا كانت هذه الأخيرة أقل أو تساوي 2 مليون دينار، و20% من الكلفة الإجمالية للاستثمار إذا كانت هذه الأخيرة تتجاوز 2 مليون دينار و تقل أو تساوي 5 ملايين دينار؛

– منح قروض بدون فوائد تصل إلى نسبة 22% للاستثمارات التي تنجز في المناطق الخاصة أو في ولايات الجنوب و الهضاب العليا؛

– منح قرض بنكي لا يتعدى 70% من المبلغ الإجمالي للاستثمار؛

– قابلية القروض البنكية للاستفادة من تخفيض فوائدها للقروض الاستثمارية المحددة بنسبة 75% من النسبة المدينة المطبقة من قبل البنوك و المؤسسات المالية بعنوان الاستثمارات المنجزة في قطاعات الفلاحة و الري و الصيد البحري، ونسبة 50% من النسبة المدينة المطبقة من قبل البنوك و المؤسسات المالية بعنوان الاستثمارات المنجزة في كل قطاعات النشاط الأخرى، إذا كانت الاستثمارات التي ينجزها الشخص العاطل عن العمل أو المقاول تقع في المناطق الخاصة أو في ولايات الجنوب و الهضاب العليا، مع الإشارة إلى أن نسب تخفيض القروض المذكورة أعلاه، تم رفعها على التوالي إلى 90% و 75% من النسبة المدينة المطبقة من قبل البنوك و المؤسسات المالية، المستفيدون من القرض سيحملون سوى الفارق غير المسير من نسبة الفائدة؛

– تخفيض نسبة الفائدة للقروض الممنوحة من قبل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإنشاء وتوسيع النشاط:

- ولاية الجزائر، وهران و عنابة بنسبة 0.25 %،
- ولايات الجنوب و الهضاب العليا 1.5%،
- الولايات الأخرى1%؛

– إمكانية التمويل على المدى الطويل للمشاريع التي يحتاج نضجها إلى فترة طويلة من طرف الخزينة العمومية بقيمة 100 مليار دينار قابلة للتجديد تحت تصرف البنوك العمومية؛

– رفع الحد الأقصى للضمان المالي من 50 إلى 250 مليون دينار الممنوح من قبل صندوق الضمان للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

– إنشاء صناديق الاستثمار على مستوى الولايات مكلفة بالمساهمة في رأسمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

– تعزيز نظام التمويل البنكي التقليدي، من خلال تطوير صيغة الاستئجار الموجه للمؤسسات والصناعات الصغيرة و المتوسطة؛

– إنشاء شركات مصرفية مشتركة لتسيير الأصول وتحصيل الديون، للحد من المنازعات حول الديون و تفعيل القروض الممنوحة للمستثمرين؛

– دعم الخزينة لفاتورة الكهرباء للنشاطات الاقتصادية باستثناء قطاع الفلاحة في ولايات الجنوب، مع أثر رجعي إلى غاية أول جانفي 2008؛

– زيادة نسب الفائدة على القروض الممنوحة من قبل البنوك لتصل قيمتها إلى:

- 60% بالنسبة للاستثمارات المنجزة في مختلف قطاعات النشاطات،
- 80 % بالنسبة للاستثمارات المنجزة في مختلف قطاعات النشاطات المتواجدة في مناطق خاصة أو في ولايات الجنوب و الهضاب العليا،
- 95 % بالنسبة للاستثمارات المنجزة في قطاعات الفلاحة، الري و الصيد البحري المتواجدة في مناطق خاصة أو في ولايات الجنوب و الهضاب العليا؛

– التمويل التساهمي للصندوق الوطني يمنح للشركات ذات أسهم بما في ذلك رأس مال يتجاوز 100 مليون دينار ويمكن أن تصل نسبة المساهمة إلى 34% من الصناديق الخاصة؛

– في إطار عقد البيع الايجاري المالي المبرم مع المستفيد، تستفيد اقتناء التجهيزات التي ينجزها القارضون الإيجاريون من الامتيازات المنصوص عليها في منظومة التحفيزية للاستثمار.

ب– تدابير الدعم حسب قطاعات النشاط: [1]

✓ **قطاع الفلاحة:**

– استحداث قرض بدون فوائد لفائدة مستثمرات الفلاحة و المربين يسمى بقرض الرفيق؛

[1] المرجع السابق، ص 24.

– في إطار إنشاء مزارع جديدة للفلاحة والثروة الحيوانية على الأراضي الزراعية الغير المستغلة التابعة للملكية الخاصة و العقار الخاص للدولة، تم استحداث قرض استثماري يسمى بقرض التحدي يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛

– إعادة إقرار الإجراء الخاص بتكييف الأسعار المحلية للحبوب التي تسلم لتعاونيات الحبوب والبقول الجافة مع الأسعار المعتمدة في الأسواق العالمية؛

– دعم تنمية إنتاج وجمع الحليب؛

– دعم إنتاج لحوم الأغنام، الماعز، الدواجن، الخيل والإبل؛

– تعزيز تدابير دعم بعض أنواع الثمار كالزيتون، التمور، منتوجات الأشجار المثمرة؛

– تعفى من الرسم على القيمة المضافة الإيجارات المدفوعة في إطار عقود القروض الإيجارية الخاصة بالعتاد الفلاحي المنتج في الجزائر؛

– إعفاء من الرسم على القيمة المضافة الحصادات المصنوعة في الجزائر؛

– تخضع للنسبة المخفضة للرسم على القيمة المضافة مبيدات الحشرات والفطريات والديدان والأعشاب الضارة المستعملة في الفلاحة والأغشية البلاستيكية المستعملة في الفلاحة؛

– الإعفاء من الرسم على صفقات السيارات الجديدة، والجرارات المستعملة للزراعة دون سواها، وكذا المركبات الأخرى غير الخاضعة للتسجيل؛

– تطبيق المعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة على المواد الأولية المواد التي تدخل في صناعة المواد الغذائية للتغذية الحيوانية للدواجن كذلك لحم الدجاج والبيض للاستهلاك.

✓ **قطاع السياحة:**

– يتكفل الصندوق المخصص للمساهمة في تشجيع الاستثمار بالنفقات المرتبطة بالترقية السياحية وكل النفقات الأخرى لدعم إنجاز مشاريع استثمارية سياحية؛

– تستفيد المؤسسات السياحية التي ينشئها المقاولون المحليون أو الأجانب من إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 10 سنوات، ويستثنى من هذا الإعفاء وكالات السياحية و الأسفار، وكذا شركات الاقتصاد المختلط التي تنشط في قطاع السياحة؛

– تستفيد من إعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة 10 سنوات الشركات السياحة التي تم إنشاؤها من طرف المستثمرين المحليين، ويستثنى من هذا الإعفاء وكالات السياحية والأسفار، كذا شركات الاقتصاد المختلط التي تنشط في قطاع السياحة؛

– تستفيد من إعفاء دائم من الرسم على النشاط المهني الأنشطة السياحية والفندقية والحموية؛

– تطبيق النسبة المخفضة للرسم على القيمة المضافة، إلى غاية 31 ديسمبر 2019، فيما يخص الخدمات المرتبطة بالنشاطات السياحية والفندقية والحموية، كذا نشاطات المطاعم السياحية المصنفة، والأسفار و تأجير سيارات النقل السياحي؛

– منح تخفيض على نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية في إطار إنجاز المشاريع الاستثمارية وتحديث المؤسسات السياحية والفندقية.

ت– تدابير لدعم الإنتاج الوطني: [1]

– منح المنتجات من مصدر جزائري، و/أو المؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري التي يحوز فيها المتعاملون الوطنيون المقيمون نسبة الأغلبية في رأسمال، هامشا تفصيليا بنسبة 25%.

المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

سنحاول في هذا المطلب إبراز الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها قاطرة دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

الفرع الأول: الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أ– المساهمة في تكوين رأس المال الثابت:

" تتأثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل سلبي بسبب القوانين الضريبية، فهي تساهم في امتصاص نسبة كبيرة من الأرباح المحققة، وبالتالي التقليل من فرص تكوين احتياطي مالي." [2] عكس الدور الاقتصادي الذي تهدف إليه وهو المساهمة في تكوين رأس المال الثابت.

---

[1] **المرجع السابق**، ص 25.

[2] سمية لوكريز، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الجزائري–دراسة حالة بعض الولايات–**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2021, ص95.

و" يمثل تكوين رأس المال الثابت الإنفاق الاستثماري لشركات الأعمال بغرض تشييد المصانع، وشراء السلع الرأسمالية مثل الآلات والمعدات." [1]

ويمكن إبراز مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكوين رأس المال الثابت من خلال الحركية المتعلقة بتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها من سنة إلى أخرى المبينة في الجداول أدناه:

✓ **تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:** يمكن تلخيص المعطيات الإحصائية تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعمومية للفترة 2017-2018 كالتالي:

جدول رقم (3-2): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعمومية 2018/2017

	طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	سنة 2017		سنة 2018		التطور %
		عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	النسبة %	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	النسبة %	
1. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة						
	الأشخاص المعنوية	609 344	56.71	643 493	56.35	5.60
	الأشخاص الطبيعية:	464 892	43.27	498 109	20.8	7.15
	المهن الحرة	222 570	20.71	237 457	22.83	6.69
	النشاطات الحرفية	242 322	22.55	260 652	43.62	7.56
2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية						
	الأشخاص المعنوية	267	0.02	261	0.02	-2.25
	المجموع الجزئي 2	267	0.02	261	0.02	-2.25
	المجموع الكلي	1 074 503	100	1 141 863	100	6.26

Source: Bulletin D'information Statistique N° 32 et 34 Page 08

حسب معطيات الجدول أعلاه نلاحظ هناك تطور في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعمومية، حيث بلغت النسبة الإجمالية لهذا التطور ب 6.26 % وهذا بالرغم من النسبة السلبية التي سجلتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية والمقدرة ب 2.25- %، وتعني هذه النتائج لتركيز الدولة في دعم وتحفيز القطاع الخاص عن طريق

[1] جابر مهدي، **أثر مناخ الاستثمار في تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – حالة قطاع الصناعات التحويلية في ولاية: (عنابة، قالمة، سوق أهراس)–**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، 2016/2015، ص199.

آليات الاستثمار، والممثلة في الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر والصندوق الوطني للتامين عن البطالة والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

" فالإنفاق الاستثماري الإجمالي والمعبر عنه بعدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" [1] في سنة 2018 بـ 1 141 863 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، أي بتطور بلغ 67360 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بالنسبة لسنة 2017، لأن التراكم الرأسمالي يخلق التنمية الاقتصادية.

- ✓ **حركية متعلقة بتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** في الجدول أدناه نقدم بعض الإحصائيات المتعلقة بحركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لسنة 2018 من حيث الإنشاء، الشطب، إعادة الإنشاء **و**تطورها بالنسبة لسنة 2017، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (3-3): حركية متعلقة بتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة

طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2017	حركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2018				2018
		الإنشاء	الشطب	إعادة الإنشاء	التطور	
الأشخاص المعنوية	609 344	34 877	10 990	10 262	34 149	643 493
الأشخاص الطبيعية	464 892	28 654	1 301	5 864	33 217	498 109
مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	1 074 236	63 531	12 291	16 126	67 366	1 141 602

Source: Bulletin D'information Statistique N° 34 Page16

بلغ العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الحديثة النشأة خلال سنة 2018 ب 63531 مؤسسة صغيرة ومتوسطة منها 34877 مؤسسة للأشخاص المعنوية و28654 مؤسسة للأشخاص الطبيعية، وتوقفت 12291 مؤسسة عن النشاط في نفس السنة، وإعادة تنشيط 16126 مؤسسة مقسمة إلى 10262 مؤسسة للأشخاص المعنوية و 5864 مؤسسة للأشخاص الطبيعية، وبلغ العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لسنة 2018 ب 1141602 مؤسسة وبتطور 67366 مؤسسة بالنسبة لسنة 2017، أي بتطور إيجابي يقدر ب 34149 مؤسسة للأشخاص الطبيعية وبنسبة 5.60 % و ب 33217 مؤسسة للأشخاص الطبيعية وبنسبة 7.15 % والجدول رقم (تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعمومية 2018/2017) يبرز نسبة التطور.

[1] جابر مهدي، مرجع سابق، ص200.

✓ **تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط:** إضافة للمعطيات الإحصائية المذكورة أعلاه، يمكن إبراز تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2017-2018 كالآتي:

جدول رقم (3-4): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط 2018/2017

مجموعات فروع النشاط	سنة 2017	النسبة %	سنة 2018	النسبة %	التطور %
الفلاحة	6 599	1.08	7 068	1.10	7.11
المحروقات، الطاقة، المناجم والخدمات المتصلة	2 887	0.47	2 981	0.46	3.26
البناء والأشغال العمومية	179 303	29.43	185 121	28.77	3.24
الصناعة التحويلية	94 930	15.58	99 865	15.52	5.20
الخدمات	325 625	53.44	348 458	54.15	7.01
المجموع الكلي	609 344	100	643 493	100	5.60

Source: Bulletin D'information Statistique N° 34 page 15

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تبقى مرتفعة في قطاع الفلاحة بنسبة 7.11 %، وقطاع الخدمات بنسبة 7.01 %، ثم يليها قطاع الصناعة التحويلية وقطاع المحروقات، الطاقة، المناجم والخدمات المتصلة وقطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 5.20 %، 3.26 %، 3.24 % على الترتيب، أي بنسبة تطور إجمالية لسنة 2018 تقدر ب 5.60 % مقارنة لسنة 2017.

ب– المساهمة في ترقية الشراكة:

الجزائر تولي اهتماما كبيرا في تحفيز الاستثمار المحلي في حين تبقى ترقية وتشجيع والاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات بالشراكة دون المستوى المطلوب، ويمكن توضيحه من خلال معطيات الجدول الآتي:

جدول رقم (3-5): ملخص المشاريع الاستثمارية المصرحة إلى غاية 2014/12/31

مشاريع الاستثمار	عدد المشاريع المصرحة		المبلغ		عدد مناصب الشغل	
	العدد	%	القيمة بالمليون دينار جزائري	%	العدد	%
الاستثمارات المحلية	9 799	98.94	2 022 302	92.24	132 784	87.96
الشراكة	89	0.90	153 540	7.00	1 108	0.73
استثمارات أجنبية مباشرة	16	0.16	16 687	0.76	17 067	11.31
مجموع الاستثمارات الأجنبية	105	1.06	170 227	7.76	18 175	12.04
المجموع	9 904	100	2 192 529	100	150 959	100

Source: Bulletin D'information Statistique N° 26 page 33

يلخص الجدول أعلاه، مشاريع الاستثمارات المحلية والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكذا المشاريع الاستثمارية في إطار الشراكة.سجلت الجزائر إلى غاية 2014/12/31 نسبة شراكة ضعيفة في عدد المشاريع والتي تقدر ب 0.90 % أي 89 مشروع استثماري، وبلغت تكلفة الشراكة 153540 مليون دينار جزائري ونشأ عنها 1108 منصب شغل جديد وهو عدد قليل مقارنة بعدد مناصب الشغل الخاص بالاستثمارات المحلية الذي يساوي 132784 منصب عمل.ويمكن إرجاع ضعف نسبة الشراكة إلى عدة عوامل سياسية واقتصادية بالإضافة لمناخ الاستثمار الذي لا يشجع على جذب المستثمر الأجنبي.

ت– المساهمة في التجارة الخارجية:

يمكن إبراز مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور الميزان التجاري وتطور الواردات حسب مجموعة المنتجات والمنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات في الجزائر، من خلال توزيع حصيلة المساهمة في التجارة الخارجية كما يلي:

✓ **تطور الميزان التجاري:** يوضح الجدول التالي تطور الميزان التجاري في الجزائر للفترة (2017-2018).

جدول رقم (3-6):تطور الميزان التجاري في الجزائر المبلغ بمليون دولار أمريكي

	عام 2017	عام 2018	معدل التطور (%)
الاستيراد	46 057	46 330.21	0.59
التصدير	37 191	41 797.32	12.38
الميزان التجاري	-10 868	-4 532.89	-41.7

Source: Bulletin D'information Statistique N° 34 page36 et N°36 page30

حسب الجدول أعلاه، سجلت التجارة الخارجية مبلغ يقدر ب 46330.21 مليون دولار أمريكي كقيمة واردات لعام 2018، أي بزيادة تقدر ب 0.59 % مقارنة بسنة 2017.كما سجلت الصادرات قيمة 41797.32 مليون دولار أمريكي لسنة 2018، أي بزيادة تقدر ب 12.38% مقارنة بسنة 2017. رغم هذه الزيادة للصادرات لم تترجم إلى فائض في الميزان التجاري بل تقلص العجز التجاري من 10868- مليون دولار أمريكي لسنة 2017 إلى -4532.89 مليون دولار أمريكي لسنة 2018، أي بنسبة 41.7- %.

✓ **تطور الواردات:** يبرز الجدول أدناه تطور الواردات حسب مجموعة المنتجات لسنتي 2017 و 2018.

جدول رقم (3-7): تطور الواردات حسب مجموعة المنتجات المبلغ بمليون دولار أمريكي

مجموعة المنتوجات	عام 2017		عام 2018		معدل التطور (%)
	القيمة	%	القيمة	%	
السلع الغذائية	8 438	18.32	8 573	18.56	1.6
السلع الخاصة بالإنتاجية	14 504	31.49	13 872	30.03	-4.36
سلع التجهيزات	14 606	31.71	13 996	30.3	-4.18
سلع الاستهلاك غير الغذائية	8 511	18.48	9 756	21.12	14.63
المجموع	46 059	100	46 197	100	0.3

Source: Bulletin D'information Statistique N° 34 page37

يبين هذا الجدول توزيع الواردات حسب مجموعة المنتجات لسنتي 2017 و2018، حيث ارتفعت سلع الاستهلاك غير الغذائية بنسبة 14.63 % ثم تليها السلع الغذائية بنسبة 1.6 %، بينما انخفضت السلع الخاصة بالإنتاجية بنسبة 4.36- % وسلع التجهيزات بنسبة 4.18- %.

✓ **تطور الصادرات:** يبين الجدول أدناه تطور المنتجات الرئيسية المصدرة خارج قطاع المحروقات لسنتي 2017 **و** 2018.

جدول رقم (3-8): تطور المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات المبلغ بمليون دولار أمريكي

المنتجات الرئيسية	عام 2017		عام 2018		التطور (%)
	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	
الأسمدة المعدنية أو النيتروجين الكيميائي	327,04	16,95	917,47	32,42	180,54
الزيوت والمنتجات الأخرى الناتجة عن تقطير الزفت	561,24	29,08	613,63	21,68	9,33
النشادر المنزوعة الماء	341,95	17,72	446,75	15,79	30,65
سكر الشمندر	225,46	11,68	233,03	8,23	3,36
التمور	52,37	2,71	64,19	2,27	22,57
فوسفات الكالسيوم	55,13	2,86	50,95	1,80	-7,58
الهيدروجين والغازات النادرة	27,46	1,42	37,80	1,34	37,65
مثلجات في بلاستيك أو في أوراق	25,42	1,32	33,06	1,17	30,06
غسالة ملابس	33,78	1,75	27,12	0,96	-19,72
الأسمنت	0,63	0,03	24,93	0,88	-
المجموع الجزئي	1 650	85,52	2 449	86,53	48,38
المجموع	1 930	100	2 830	100	46,63

Source: Bulletin D'information Statistique N° 34 page38

تعتبر الأسمدة المعدنية أو النيتروجين الكيميائي من أهم الصادرات التي أخذت تطورا كبيرا في سنة 2018 وعرفت زيادة ملحوظة بحوالي 180,54 % مقارنة مع سنة 2017، ثم تليها منتجات الهيدروجين والغازات النادرة بنسبة 37,65 % و منتجات النشادر المنزوعة الماء بنسبة 30,65 %، وبنسبة تطور لمنتجات المثلجات في البلاستيك أو في الأوراق بحوالي 30,06 %، وتتبع بمجموعة منتجات التمور ومنتجات الزيوت والمنتجات الأخرى الناتجة عن تقطير الزفت ومنتجات سكر الشمندر بنسب تطور تقدر ب 22,57 % و 9,33 % و 3,36 % على الترتيب، أما الصادرات من منتجات فوسفات الكالسيوم ومنتجات غسالات الملابس أخذت نسب تطور سالبة وهي على الترتيب 7,58- %، 19,72- %، بينما بلغت صادرات الأسمنت في سنة 2018 ب 24,93 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 0,88 % .

ث– المساهمة في القيمة المضافة:

يبرز الجدول أدناه المساهمة الإيجابية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة للاقتصاد الوطني، حيث تراوحت نسبة القيمة المضافة بين 11.70 % و 14.23 % للقطاع العمومي وبين 85.77 % و88.30 % للقطاع الخاص، وجاءت نسب هذا الأخير أعلى من نسب القطاع العمومي والذي يعود لسياسة الانفتاح الاقتصادي التي تبنتها الجزائر وتحرير رؤوس الأموال المحلية والأجنبية من عراقيل وقيود الاستثمار.

جدول رقم (3-9): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي القيمة المضافة (2013-2017) بالمليار دج

القطاع القانوني	2013		2014		2015		2016		2017	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
القطـــاع العمومي	893.24	11.70	1187.93	13.93	1313.36	14.22	1414.65	14.23	1291.14	12.78
القطـــاع الخاص	6741.19	88.30	7338.65	86.07	7924.51	85.78	8529.27	85.77	8815.62	87.22
المجموع	7634.43	100	8526.58	100	9237.87	100	9943.92	100	10106.76	100

Source: Bulletin D'information Statistique N° 34 page34.

الفرع الثاني: الدور الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أ– المساهمة في التشغيل:

بلغ إجمالي مناصب الشغل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في نهاية سنة 2018 ب2724264 منصب عمل موزعة ب 22197 منصب عمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية و2702067 منصب عمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، وبالرغم من التطور السلبي في مناصب الشغل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية والمقدر ب 5.35- % إلا أن بلغت نسبة التطور الإجمالية 2.59 % مقارنة مع سنة 2017.

جدول رقم (3-10): تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	سنة 2017		سنة 2018		التطور (%)
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة					
الأجراء	1 557 782	58.66	1 594 614	58.53	2.36
أرباب المؤسسات	1 074 236	40.45	1 107 453	40.65	3.09
المجموع الجزئي	2 632 018	99.12	2 702 067	99.19	2.66
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية	23 452	0.88	22 197	0.81	-5.35
المجموع الكلي	2 655 470	100	2 724 264	100	2.59

Source: Bulletin D'information Statistique N° 34 page16.

ب– المساهمة في تحقيق التوازن الجهوي:

حسب آخر الإحصاء العام للسكان والإسكان في الجزائر بلغ العدد الإجمالي للسكان 42200000 مليون نسمة إلى غاية 01 جانفي 2018، ووصل المعدل الوطني لكثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ل 27 مؤسسة لكل 1000 نسمة موزعة حسب الجهات التالية:

- 30 مؤسسة الصغيرة والمتوسطة خاصة لكل 1000 نسمة في منطقة الشمال؛
- 21 مؤسسة الصغيرة والمتوسطة خاصة لكل 1000 نسمة في منطقة الهضاب العليا؛
- 24 مؤسسة الصغيرة والمتوسطة خاصة لكل 1000 نسمة في منطقة الجنوب .

جدول رقم (3-11):كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات

الجهات	عـــدد المؤسســـات الصغيرة والمتوسطة	عـدد السـكان حسـب الولاية (الإحصاء العام للســكان والإســكان 2008)	النســـــبة (الإحصـــاء العام للسكان والإســـكان 2008)	عدد السكان حسب الولايـة في 1 جـانفي 2018	الكثافة
الشمال	794 633	21 075 874	0.618	26 097 450	30
الهضاب العليا	251 007	9 765 202	0.287	12 091 877	21
الجنوب	96 174	3 238 954	0.095	4 010 673	24
المجموع	1 141 814	34 080 030	1	42 200 000	27

Source: Bulletin D'information Statistique N° 34 page14

المبحث الثاني: البيئة القانونية والمؤسساتية للاستثمار المحلي في الجزائر

شهد كل من التنظيم المؤسساتي للاستثمار المحلي والنصوص القانونية للتحفيزات الجبائية تطورا كبيرا في البيئة الجزائرية، بهدف توفير مناخ جاذب للاستثمار وإصدار قوانين ومراسيم تشريعية داعمة له في شكل تحفيزات جبائية وتنظيم مؤسساتي يهتم بمتابعة المشروعات الاستثمارية والإشراف عليها.

المطلب الأول: الأطر القانونية للتحفيزات الجبائية

أقر المشرع الجزائري عدة نصوص تشريعية تتعلق بالتحفيزات الجبائية في القانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار وقوانين الضرائب السارية المفعول.

الفرع الأول: في ظل قانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار

تضمن قانون الاستثمار العديد من المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة والمزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز و/أو المنشئة لمناصب الشغل وكذا المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطن، والتي نلخصها في:

أ- المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة:[1]

زيادة على التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، تستفيد الاستثمارات المعنية بالمزايا مما يأتي :

✓ **بعنوان مرحلة الإنجاز :**

- الإعفاء من الحقوق الجمركية للسلع ا لمستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة ا لمضافة للسلع والخدمات ا لمستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من دفع حق نقل ا لملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل ا لمقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية لحق الامتياز على الأملاك العقارية ا لمبنية وغير ا لمبنية ا لموجهة لإنجاز ا لمشاريع الاستثمارية، وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز ا لممنوح؛

[1] المواد 12، 13 و14 من القانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2016، **يتعلق بترقية الاستثمار**، ج ر ج ج العدد 46 بتاريخ 3 أوت 2016.

- تخفض الإتاوة الإيجارية السنوية بنسبة 90 % المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من الرسم العقاري على ا لملكيات العقارية لمدة عشر (10) سنوات، ابتداء من تاريخ الاقتناء؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل لعقود تأسيس الشركات والزيادات في رأس المال.
- تتكفل الدولة كليا أو جزئيا، بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمارات التابعة لمناطق الجنوب والهضاب العليا، وكذا كل منطقة أخرى تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة؛
- التخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة بالدينار الرمزي للمتر المربع (م^2) خلال فترة عشر (10) سنوات، وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل إنجاز مشاريع استثمارية التابعة لمناطق الجنوب والهضاب العليا، وكذا كل منطقة أخرى تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة؛
- التخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة بالدينار الرمزي للمتر المربع (م^2) خلال فترة عشر (15) سنوات، وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50 % من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل إنجاز مشاريع استثمارية مقامة في ولايات الجنوب الكبير.

✓ **بعنوان مرحلة الاستغلال :**

بعد معاينة الدخول في مرحلة الاستغلال بناء على محضر تعده ا لمصالح الجبائية بطلب من المستثمر يستفيد هذا الأخير من ا لمزايا الآتية :

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث (3) سنوات ؛
- الإعفاء من الرسم على النشاط ا لمهني لمدة ثلاث (3) سنوات ؛
- تخفض إتاوة الإيجار السنوية بنسبة 50 % والمحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث (10) سنوات للاستثمارات ا لمنجزة في مناطق الجنوب والهضاب العليا، وكذا كل منطقة أخرى تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة؛
- الإعفاء من الرسم على النشاط ا لمهني لمدة ثلاث (10) سنوات للاستثمارات ا لمنجزة في مناطق الجنوب والهضاب العليا، وكذا كل منطقة أخرى تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة.

ملاحظة: يخضع منح المزايا لفائدة الاستثمارات التي يساوي مبلغها أو يفوق خمسة ملايير دينار 5.000.000.000 دج للموافقة ا لمسبقة من المجلس الوطني للاستثمار.

ب– المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز و/أو المنشئة لمناصب الشغل:[1]

لا تلغي المزايا المحددة أعلاه، المنشأة بموجب التشريع المعمول به لفائدة النشاطات السياحية والنشاطات الصناعية والنشاطات الفلاحية.

كما لا يؤدي وجود عدة مزايا من نفس الطبيعة، سواء تلك المنشأة بموجب التشريع المعمول به أو تلك المنصوص عليها في قانون ترقية الاستثمار، إلى تطبيقها معا، لأن المستثمر يستفيد من التحفيز الأفضل.

ترفع مدة مزايا الاستغلال الممنوحة لفائدة الاستثمارات المنجزة خارج المناطق المحددة قائمتها عن طريق التنظيم، التابعة لمناطق الجنوب والهضاب العليا، وكذا كل منطقة أخرى تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة، من ثلاث (3) سنوات إلى خمس (5) سنوات عندما تنشئ أكثر من مائة (100) منصب شغل دائم، خلال الفترة الممتدة من تاريخ تسجيل الاستثمار إلى غاية نهاية السنة الأولى من مرحلة الاستغلال على الأكثر.

ت– المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني:[2]

تستفيد من المزايا الاستثنائية الاستثمارات التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني، و المعدة على أساس اتفاقية متفاوض عليها بين ا لمستثمر والوكالة بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار.

يمكن أن تتضمن ا لمزايا الاستثنائية ما يأتي :

- تمديد مدة مزايا الاستغلال لفترة يمكن أن تصل إلى عشر (10) سنوات؛
- منح إعفاء أو تخفيض طبقا للتشريع المعمول به، للحقوق الجمركية و الجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والإعانات أو ا لمساعدات أو الدعم المالي، والتسهيلات التي تمنح في مرحلة الإنجاز للمدة المتفق عليها.

يؤهل المجلس الوطني للاستثمار لمنح إعفاءات أو تخفيضات للحقوق أو الضرائب أو الرسوم كالرسم على القيمة المضافة المطبق على أسعار السلع المنتجة التي تدخل في إطار الأنشطة الصناعية الناشئة لمدة لا تتعدى خمس (5) سنوات.

تستفيد من نظام الشراء بالإعفاء المواد والمكونات التي تدخل في إنتاج السلع المستفيدة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.

يمكن أن تكون مزايا الإنجاز، بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار، محل تحويل للمتعاقدين مع المستثمر المستفيد، و المكلفين بإنجاز الاستثمار لحساب هذا الأخير، حسب الكيفيات والشروط المحددة عن طريق التنظيم.

[1] المادة 15 و16 من القانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2016، **يتعلق بترقية الاستثمار**، ج ر ج ج العدد 46 بتاريخ 3 أوت 2016.

[2] المواد 17، 18 و19 من القانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2016، **يتعلق بترقية الاستثمار**، ج ر ج ج العدد 46 بتاريخ 3 أوت 2016.

الفرع الثاني: في ظل قوانين الضرائب

أ- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة:

- بعنوان الضريبة الجزافية الوحيدة: حسب نص المادة 282 مكرر 6 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة [1]يكون هناك إعفاء كامل من الضريبة الجزافية الوحيدة لفائدة الأنشطة التي يمارسها الشباب ذو المشاريع، المستفيدة من دعم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتامين عن البطالة، لمدة ثلاث (03) سنوات ابتداء من دخول مرحلة الاستغلال وتمدد هذه المدة إلى ست (06) سنوات في مناطق المراد ترقيتها، وتمدد هذه المدة بسنتين (02) عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف لمدة غير محدودة ثلاث (03) مستخدمين على الأقل، وعدم احترام الالتزامات المرتبطة بعدد الوظائف المحدثة، يترتب عليه سحب الاعتماد و استرداد الحقوق و الرسوم، كما أشارت المادة 12 من قانون المالية التكميلي لسنة 2011 [2]الاستفادة من تخفيض الضريبة الجزافية الوحيدة المستحقة عند نهاية مرحلة الإعفاء، وذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي على النحو الأتي:

✓ تخفيض بنسبة 70% للسنة الأولى من الإخضاع الضريبي؛

✓ تخفيض بنسبة 50% للسنة الثانية من الإخضاع الضريبي؛

✓ تخفيض بنسبة 25% للسنة الثالثة من الإخضاع الضريبي .

ويبقى المستثمر مدين بدفع الحد الأدنى للضريبة المنصوص عليه بموجب المادة 365 مكرر من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة . [3]

- بعنوان الضريبة على الدخل الإجمالي: تنص المادة 13 فقرة 1[4] من نفس القانون على إعفاء الأرباح المحققة من طرف الشباب المستثمر،المستفيد من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتامين عن البطالة، لمدة ثلاث (03) سنوات ابتداء من دخول مرحلة الاستغلال، وبمدد الإعفاء إلى ست (06) سنوات في مناطق الواجب ترقيتها، وتمدد هذه المدة بسنتين (02) عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف لمدة غير محدودة ثلاث (03) عمال على الأقل، وإذا تواجدت مشاريع الشباب المستثمر في منطقة تستفيد من إعانة الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب، تمدد مدة الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي إلى عشر (10) سنوات، ابتداء من تاريخ الدخول في الاستغلال،

[1] المادة 282 مكرر 6 من **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2018**، ص 75 .

[2] المادة 12 من قانون رقم 11-11 المؤرخ في 18 يوليو 2011، **المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011** ج ر ج ج العدد 40 الصادرة في 20 يوليو 2011 .

[3] المادة 365 مكرر من **قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة لسنة 2018**، ص 94 .

[4] المادة 13 فقرة 1 من **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2018**، ص 12 .

و يترتب على عدم احترام التعهدات المتعلقة بعدد مناصب الشغل المحدثة، بسحب الاعتماد و تسديد بالحقوق و الرسوم المستحقة.

كما أشارت المادة 13 من قانون المالية التكميلي لسنة 2011 [1]الاستفادة من تخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي المستحقة عند نهاية مرحلة الإعفاء، وذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي ويكون التخفيض على النحو الأتي:

- ✓ تخفيض بنسبة 70% للسنة الأولى من الإخضاع الضريبي؛
- ✓ تخفيض بنسبة 50% للسنة الثانية من الإخضاع الضريبي؛
- ✓ تخفيض بنسبة 25% للسنة الثالثة من الإخضاع الضريبي .

- بعنوان الضريبة على أرباح الشركات: جاء في نص المادة 138 من هذا القانون [2]على أن تستفيد الأنشطة التي يقوم بها الشباب المستفيد من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة من إعفاء كلي من الضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث (3) سنوات خلال مرحلة الاستغلال، وترفع مدة الإعفاء بست (6) سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال إذا كانت هذه الأنشطة تمارس في مناطق يجب ترقيتها. وتمدد هذه الفترة بسنتين (2) عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف ثلاث (3) عمال على الأقل لمدة غير محددة، وتمدد مدة الإعفاء بعشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال إذا كانت الأنشطة متواجدة في منطقة تستفيد من الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب، وعدم احترام التعهدات المتعلقة بعدد مناصب الشغل المنشأة يؤدي إلى سحب الاعتماد والمطالبة بتسديد الحقوق والرسوم المستحقة.

كما أشارت المادة 13 من قانون المالية التكميلي لسنة 2011 [3]الاستفادة من تخفيض الضريبة على أرباح الشركات المستحقة عند نهاية مرحلة الإعفاء، وذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي ويكون التخفيض على النحو الأتي:

- ✓ السنة الأولى من الإخضاع الضريبي تخفيض بنسبة 70%؛
- ✓ السنة الثانية من الإخضاع الضريبي تخفيض بنسبة 50%؛
- ✓ السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي تخفيض بنسبة 25% .

[1] المادة 13 من قانون رقم 11-11 المؤرخ في 18 يوليو 2011، **المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011** ج ر ج ج العدد 40 الصادرة في 20 يوليو 2011 .

[2] المادة 138 من **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2018**، ص 33 .

[3] المادة 13 من قانون رقم 11-11 المؤرخ في 18 يوليو 2011، **المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011** ج ر ج ج العدد 40 الصادرة في 20 يوليو 2011 .

- بعنوان الرسم على النشاط المهني: حسب ما جاء في قوانين المالية لا سيما أحكام المادة 65 من القانون المالية التكميلي لسنة 2009 [1] والمادة 75 من القانون المالية لسنة 2015 [2]يعفى من الرسم على النشاط المهني لمدة ثلاث سنوات (03)، مبلغ رقم الأعمال المحقق في إطار الأنشطة الممارسة من طرف الشباب المستثمر المستفيد من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، والأشخاص المستفيدين من نظام دعم إحداث أنشطة إنتاجية الذي يسيره الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، والمستثمرين في النشاطات المستفيدين من إعانة الصندوق الوطني الدعم القرض المصغر.

وتمدد مدة الإعفاء إلى ستة (06) سنوات، إذا تمت ممارسة النشاط في المناطق الواجب ترقيتها، وإذا تواجدت هذه الأنشطة في منطقة تستفيد من إعانة الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب تمدد مدة الإعفاء من الرسم على النشاط المهني إلى عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ الدخول في الاستغلال (بلاغ عام يتعلق بالتدابير الرئيسية لقانون المالية لسنة 2014) .

وتستفيد الاستثمارات المنجزة ضمن النشاطات التابعة للفروع الصناعية من إعفاء مؤقت من الرسم على النشاط المهني لمدة خمس سنوات (05) سنوات (المادة 75 من القانون المالية لسنة 2015).

كما أشارت المادة 13 من قانون المالية التكميلي لسنة 2011 [3]الاستفادة من تخفيض الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية مرحلة الإعفاء، وذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي ويكون التخفيض كما يأتي:

- ✓ السنة الأولى من الإخضاع الضريبي تخفيض بنسبة 70%؛
- ✓ السنة الثانية من الإخضاع الضريبي تخفيض بنسبة 50%؛
- ✓ السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي تخفيض بنسبة 25% .

- بعنوان الرسم العقاري: تشير المادة 252 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة [4]بإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات المبنية للبنايات وإضافات البنايات المستعملة في النشاطات التي يمارسها الشباب المستفيد الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، لمدة ثلاث (03) سنوات، ابتداء من تاريخ إنجازها.

تحدد مدة الإعفاء بست (06) سنوات، عندما تكون هذه البنايات وإضافات البنايات مقامة في المناطق الواجب ترقيتها.

---

[1] المادة 65 من أمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 يوليو 2009 ، **المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009** ج ر ج ج العدد 44 الصادرة في 26 يوليو 2009 .

[2] المادة 75 من قانون رقم 14-10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014، **المتضمن قانون المالية لسنة 2015** ج ر ج ج العدد 78 الصادرة في 31 ديسمبر 2015 .

[3] المادة 13 من قانون رقم 11-11 المؤرخ في 18 يوليو 2011، **المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011** ج ر ج ج العدد 40 الصادرة في 20 يوليو 2011 .

[4] المادة 252 من **قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة لسنة 2018**، ص 62 .

تمدد مدة الإعفاء إلى عشر (10) سنوات، عندما تكون هذه البنايات وإضافات البنايات المستعملة مقامة في مناطق تستفيد من إعانة الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب.

تمدد مدة الإعفاء إلى ست (06) سنوات، عندما تكون هذه البنايات وإضافات البنايات المستعملة في إطار الأنشطة الممارسة من طرف الشباب المستثمر مقامة في مناطق تستفيد من إعانة الصندوق الخاص لتطوير الهضاب العليا.

ب– قانون الرسم على رقم الأعمال

العمليات المستفيدة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة طبقا لنص المادة 42 من قانون الرسوم على رقم الأعمال [1]هي العمليات الخاصة بمقتنيات التجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء أو التوسيع عندما تقوم بها مؤسسات الشباب المستثمر والمستفيد من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر، ولا تستفيد السيارات السياحية من هذا التدبير إلا إذا كانت تشكل الأداة الرئيسية للنشاط.

ت– قانون التسجيل:

طبق لأحكام المادة 347 مكرر 5 من قانون التسجيل [2]تعفى من جميع حقوق التسجيل عقود تأسيس الشركات الشباب المستثمر والمستفيد من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر.

المطلب الثاني: آليات تشجيع الاستثمار المحلي في الجزائر

استحدثت الجزائر مجموعة من الهيئات المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي نلخصها في المصالح الداخلية والخارجية المسيرة للاستثمار.

الفرع الأول: المصالح الداخلية المسيرة للاستثمار

أ– وزارة الصناعة:

حدد المرسوم التنفيذي 14/241 المؤرخ في 27 أوت 2014 صلاحيات وزير الصناعة والمناجم، كما نظم المرسوم التنفيذي 14/242المؤرخ في 27 أوت 2014 الإدارة المركزية لوزارة الصناعة والمناجم، ومن أهم مهام وصلاحيات هذه الوزارة نشير إليها فيما يلي:

[1] المادة 42 من **قانون الرسوم على رقم الأعمال لسنة 2018**،ص 23.

[2] المادة 347 مكرر 5 من **قانون التسجيل لسنة 2018**، ص 62.

- **في مجال ترقية وجذب الاستثمار:**[1]
  - اقتراح السياسة الوطنية لترقية الاستثمار وتحسين مناخ الاستثمار؛
  - السهر على الانسجام الشامل للتدابير والأجهزة التحفيزية في مجال ترقية الاستثمار وكذا اقتراح التعديلات الضرورية؛
  - إقتراح كل عمل أو تدبير يهدف إلى وضع وسائل التمويل الملائمة للإستثمار وتطويرها.
  - تحسين شروط الحصول على العقار الصناعي والسهر على ترشيد إستعماله؛
  - السهر على وضع مؤسسات وهيئات الوساطة والضبط للسوق العقارية الإقتصادية وحسن سيرها؛
  - إعداد برامج إنشاء مناطق صناعية ومناطق نشاطات ذات علاقة مع تطوير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطهيرها وإعادة تأهيلها وترقيتها.
- **في مجال ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**[2]
  - تشجيع لخلق مؤسسات جديدة وتوسيع نشاطها؛
  - العمل على عصرنة المحيط وأجهزة الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
  - اقتراح التدابير التي تهدف إلى دعم تطور واستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا تنافسيتها ومردوديتها؛
  - سياسة الدعم والابتكار وتسهيل ولوج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى نتائج الأبحاث؛
  - السهر على وضع الأجهزة والإطارات التنظيمية المرافقة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
  - تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنظيم نفسها في شبكات من خلال أنظمة إنتاجية محلية؛
  - إعداد برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع التأكد من تنفيذه؛
  - تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل من خلال السهر على حسن تخصيص صناديق الدعم والمساندة والضمان؛
  - وضع إطار تشاوري مع الحركة الجمعوية ومنظمات أرباب العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما نظم المرسوم التنفيذي 14/242المؤرخ في 27 أوت 2014 الإدارة المركزية لوزارة الصناعة والمناجم والتي تشتمل تحت سلطة الوزير على الأمين العام ورئيس الديوان والمفتشية العامة وكذا هياكل أخرى تتمثل في مديريات عامة وهي:

- ✓ المديرية العامة للتنمية الصناعية والتكنولوجية؛
- ✓ المديرية العامة للتنافسية الصناعية؛
- ✓ المديرية العامة لتسيير القطاع العمومي التجاري؛

[1] المادة 10 من **المرسوم التنفيذي 14/241 المؤرخ في 27 أوت 2014 المحدد لصلاحيات وزير الصناعة والمناجم** ، ج.ر.ج ج العدد 52 الصادرة في 14 سبتمبر 2014 .

[2] المادة 11 من **المرسوم التنفيذي 14/241 المؤرخ في 27 أوت 2014 المحدد لصلاحيات وزير الصناعة والمناجم** ، ج.ر.ج ج العدد 52 الصادرة في 14 سبتمبر 2014 .

- ✓ المديرية العامة للمناجم؛
- ✓ المديرية العامة لترقية الاستثمار؛
- ✓ المديرية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ المديرية العامة لليقظة الإستراتيجية والدراسات وأنظمة الإعلام؛
- ✓ مديرية التعاون والاتصال؛
- ✓ مديرية الدراسات القانونية والمنازعات والوثائق والمحفوظات؛
- ✓ مديرية الموارد البشرية والتكوين؛
- ✓ مديرية إدارة الوسائل .[1]

ب- المديرية العامة لترقية الاستثمار:

تتكفل المديرية العامة لترقية الاستثمار بتحفيز وجذب الاستثمارات عن طريق:[2]

- ✓ إعداد واقتراح وتنفيذ السياسة العامة للاستثمار؛
- ✓ العمل على حشد وتشجيع المشاريع الاستثمارية ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني وكذا تلك الموجهة للتصدير؛
- ✓ السهر على انسجام التدابير والأنظمة التحفيزية في مجال تطوير الاستثمار وطرح التحسينات الضرورية؛
- ✓ المبادرة بكل تدبير من شأنه تحسين مناخ الاستثمار؛
- ✓ ضمان متابعة السير الحسن للمؤسسات المكلفة بالعقار وترقية الاستثمار؛
- ✓ إعداد إستراتيجيات وسياسات تطوير البنى التحتية الصناعية و اللوجيستية والأقطاب الصناعية.

بالإضافة إلى هذا فإن هذه المديرية تشتمل على ثلاثة أقسام مهمة تتمثل في:

- **قسم جاذبية الاستثمار:**

يعمل هذا القسم على ضمان انسجام التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالاستثمار وتصحيحها أو تحسينها، وتنظيم وترقية العلاقات مع أوساط الأعمال الوطنيين والأجانب من أجل جذب الإستثمار الوطني والأجنبي وتنميته وجعله أكثر إنسجاما مع السياسة الإقتصادية للحكومة، مع التقييم الدوري لحجم وبنية الإستثمار الوطني والأجنبي.

---

[1] المادة الأولى من **المرسوم التنفيذي 14/242 المؤرخ في 27 أوت 2014** ، **المتضمن تنظيم الإدارة المركزية بوزارة الصناعة والمناجم**، ج.ر.ج ج العدد 52 الصادرة في 14 سبتمبر 2014 .

[2] المادة 6 من **المرسوم التنفيذي 14/242 المؤرخ في 27 أوت 2014** ، **المتضمن تنظيم الإدارة المركزية بوزارة الصناعة والمناجم**، ج.ر.ج ج العدد 52 الصادرة في 14 سبتمبر 2014 .

- **قسم المشاريع الكبرى والاستثمارات المباشرة الأجنبية:**

يكلف هذا القسم بالعمل على تشجيع تجسيد المشاريع الاستثمارية، والسهر على تكفل القطاعات أو الهيئات المعنية بأصحاب المشاريع، ومرافقة الإستثمارات المباشرة الأجنبية، عن طريق تنظيم متابعة المشاريع الإستثمارية الكبرى والسهر على إنجازها وجمع المعلومات الخاصة بها ومعالجتها وتوزيعها، وكذا الإشراف على المفاوضات المتعلقة بالمزايا الخاصة التي يطلبها المستثمرون .

- **قسم تطوير البنى التحتية الصناعية واللوجستية والأقطاب الصناعية:**

يكلف على الخصوص بتسهيل الحصول على العقار الاقتصادي لفائدة المتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والسهر على إنشاء ومتابعة هيئات الوساطة وضبط سوق العقار الاقتصادي، ومتابعة تسيير المناطق الصناعية ومناطق النشاط ،كذا تنفيذ برنامج تطهيرها وإعادة تأهيلها، وتشجيع خلق مناطق صناعية جديدة ومناطق نشاط مرتبطة بالتنمية الصناعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واقتراح وضمان تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات العمومية وبرامج تطوير ،كذا الأنشطة التي من شأنها تطوير وتثمين البنى التحتية الصناعية واللوجيستية والأقطاب الصناعية.

ت- مديريات الصناعة والمناجم بالولايات:

تم إنشاء مديريات الصناعة والمناجم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 15-15 المؤرخ في 22 يناير 2015 **و الذي** يحدد مهامها وتنظيمها، حيث تضم خمسة مصالح:[1]

- مصلحة التقييس والقياسة ومراقبة المطابقة؛
- مصلحة ترقية الإستثمار والتطور الصناعي ومتابعة مساهمات الدولة؛
- مصلحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- مصلحة المناجم والمراقبة التنظيمية؛
- مصلحة إدارة الوسائل؛

وتقوم مديرية الولاية للصناعة والمناجم بالمهام الآتية:[2]

- **في مجال التقييس والقياسة والأمن الصناعي ومراقبة المطابقة:**

- العمل على تطبيق السياسة الوطنية للتقييس والقياسة القانونية و الأمن الصناعي ومراقبة المطابقة؛

[1] المادة 10 من **المرسوم التنفيذي رقم 15/15 المؤرخ في 22 جانفي 2015 المتضمن إنشاء مديرية الولاية للصناعة والمناجم ومهامها وتنظيمها** ، ج.ر.ج. ج العدد 04 الصادرة في 29 جانفي 2015.

[2] المواد 3 إلى 9 من **المرسوم التنفيذي رقم 15/15 المؤرخ في 22 جانفي 2015 المتضمن إنشاء مديرية الولاية للصناعة والمناجم ومهامها وتنظيمها** ، ج.ر.ج. ج العدد 04 الصادرة في 29 جانفي 2015.

- المساهمة مع الهيئات العمومية المعنية على تطبيق القواعد التشريعية والتنظيمية في ميدان التقييس والقياسية القانونية والأمن الصناعي والبيئة؛
- تضمن مديرية الولاية للصناعة والمناجم التدقيق في المطابقة للتنظيم المتعلق بأجهزة ضغط الغاز والبخار، بالمراقبة التقنية التنظيمية المرتبطة بها؛
- السهر على مراقبة المطابقة التقنية والتنظيمية للسيارات ولواحقها قبل الاستعمال الأولي لحركة السير أو عند تعرضها لتحويل بارز؛
- السهر على مراقبة المطابقة للمواد الصناعية؛
- العمل والحرص على تطبيق القواعد القانونية والتنظيمية الخاصة بتسيير المواد الخاضعة إلى تنظيم خاص؛
- السهر على مطابقة المنشات الصناعية قبل تشغيلها؛
- المساهمة في كل عملية تهدف إلى التخفيض من مخاطر التلوث الصناعي؛
- تقديم تقارير للإدارة المركزية تقيم فيها دوريا حالة تنفيذ البرامج ونشاطات المراقبة التقنية التنظيمية الدورية.

- في مجال التنافسية الصناعية والابتكار:

- تعمم وتساعد وتتابع تطبيق برامج تأهيل المؤسسات وتقييم انجازها؛
- المساهمة في تنفيذ العمليات والسياسات المتعلقة بترقية الابتكار؛
- المساهمة في تدعيم خدمات الدعم للصناعة؛
- المساهمة في تطوير الحرف الصناعية.

- في مجال تطوير النسيج الصناعي وترقية الاستثمار:

- تساهم مديرية الولاية للصناعة والمناجم في ترقية وتطوير الجاذبية الاقتصادية؛
- المشاكة في ضبط العقار الصناعي على مستوى الولاية؛
- تقوم بالتقييم الدوري لتطبيق إجراءات ترقية الاستثمار؛
- المساهمة في تطوير الفضاءات الجهوية للتنمية الصناعية ومناطق النشاط وتأهيل المناطق الصناعية.

- في مجال تسيير مساهمات الدولة والخوصصة والشراكة:

- المساهمة في إحصاء الأملاك الصناعية للولاية؛
- تعمل على متابعة تعهدات المشتري في إطار الخوصصة والشراكة.

- **في مجال النشاطات المنجمية:**

- السهر على تنفيذ السياسة الوطنية في مجال البحث والاستغلال المنجميين؛
- السهر على تطبيق التشريع والتنظيم والمقاييس المرتبطة بالنشاطات المنجمية والمواد المتفجرة؛
- المساهمة في إعداد وصياغة التنظيم والمقاييس المرتبطة بالنشاطات المنجمية والمواد المتفجرة؛
- متابعة نشاطات وأشغال الهياكل الجيولوجية والبحث والاستغلال المنجمي؛
- تقيم حاجات الولاية من المنتوجات المنجمية على المدى القصير والمتوسط والطويل بالتعاون مع السلطات المعنية؛
- المشاركة مع الأجهزة المعنية في تطهير وتطوير النشاطات المنجمية والمواد المتفجرة والمحافظة على الممتلكات المنجمية للولاية؛
- متابعة عمليات البيع بالمزاد العلني التي تنظمها الولاية لمنح رخص استغلال المحاجر؛
- متابعة تسيير وتطور استهلاك المواد المتفجرة والمفرقعات؛
- السهر مع المؤسسات المعنية على جودة المواد المتفجرة وانتظام التموين بها؛
- معالجة الدراسات المتعلقة بمستودعات الصنف الثاني من المواد المتفجرة.

- **في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

- تساهم مديرية الولاية للصناعة والمناجم في تنفيذ استراتيجيات وبرامج العمل للقطاع وتقيم أثرها وتعد حصيلة النشاطات؛
- تدرس وتقترح كل تدبير للدعم والتشجيع على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تدعيم أنشطة الحركة الجمعوية المهنية والفضاءات الوسيطة والمؤسسات بالاتصال مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تساهم في انجاز وتحيين خارطة تموقع المؤسسات المتوسطة والصغيرة؛
- المساهمة في ترقية الشراكة الوطنية والأجنبية، لاسيما في ميدان المناولة (التقاول تحت الباطن).

- **في مجال الإعلام:**

- تسهر على وضع نظام للإعلام وتقوم بالجمع والنشر الدوري بأي وسيلة اتصال للمعلومات التقنية أو إحصائية مناسبة؛
- المساهمة في وضع نظام لليقظة الإعلامية تدعيما للهياكل المركزية المكلفة باليقظة التكنولوجية.

ث– المجلس الوطني للاستثمار:

يتم إنشاء المجلس الوطني للاستثمار مع وزير الصناعة والمناجم المسؤول عن ترويج الاستثمار وتولي أمانة المجلس، ويوضع تحت سلطة الوزير الأول الذي يتولى رئاسته،.ويمارس عمل هذا المجلس في القرارات الاستراتيجية المتعلقة بالاستثمار وفي فحص ملفات الاستثمار التي تهم الاقتصاد الوطني، ويحدد صلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره بالمرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ 9 أكتوبر 2006.[1]

ويقوم المجلس بعدة مهام أساسية وهي كالآتي: [2]

- ✓ اقترح إستراتيجية لتطوير الاستثمار وأولوياته؛
- ✓ دراسة البرنامج الوطني لترقية الاستثمار والموافقة عليه مع تحديد أهداف تطوير الاستثمار؛
- ✓ اقتراح موائمة التدابير التحفيزية للاستثمار مع التطورات الملحوظة؛
- ✓ دراسة كل اقتراح لتأسيس مزايا جديدة وكل تعديل للمزايا الموجودة؛
- ✓ دراسة قائمة النشاطات والسلع المستثناة من المزايا والموافقة عليها وتعديلها وتحيينها؛
- ✓ دراسة مقاييس تحديد المشاريع والموافقة عليها والتي تكتسي أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني؛
- ✓ الفصل على ضوء أهداف تهيئة الإقليم، فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي المنصوص عليه في الأمر 01-03 بتاريخ 20 أوت 2001؛
- ✓ الدراسة والموافقة على الاتفاقيات المذكورة في المادة 12، المعدلة والمتممة من الأمر المذكور أعلاه؛
- ✓ يقيم القروض الضرورية لتغطية البرنامج الوطني لترقية الاستثمار؛
- ✓ يضبط قائمة النفقات التي يمكن اقتطاعها من الصندوق المخصص لدعم الاستثمار وترقيته؛
- ✓ اقتراح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ إجراء دعم الاستثمار وتشجيعه؛
- ✓ الحث على إنشاء وتطوير مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار ويشجع على ذلك، ويعالج كل مسألة لها علاقة بالاستثمار.

كما يعرف المجلس حضور رئيس مجلس الإدارة وكذا المدير العام للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كملاحظين في اجتماعات المجلس، كما يقدم المدير العام للوكالة مشاريع الاتفاقيات للمجلس وفقا لنص المادة 12 من الأمر 01/03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المعدل والمتمم، و يمكن للمجلس أن يستعين بكل شخص ذو كفاءة أو خبرة في ميدان

[1] **المرسوم التنفيذي 06/355 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006** ، **المتضمن صلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره** ، ج.ر.ج. ج العدد 64 الصادرة في 11 أكتوبر 2006.

[2] المادة 03 من **المرسوم التنفيذي 06/355 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006** ، **المتضمن صلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره** ، ج.ر.ج. ج العدد 64 الصادرة في 11 أكتوبر 2006.

الاستثمار، وكذلك يجتمع المجلس مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل، كما يمكن استدعاؤه عند الحاجة بناء على طلب من رئيسه أو أحد أعضائه، وتتوج في الأخير أعمال المجلس بقرارات وتوصيات. [1]

ج– الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري:

تم إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري في أبريل 2007 لتعزيز الاستثمار وترويجه. هي مؤسسة صناعية وتجارية عامة (EPIC) تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي فتخضع للقواعد المطبقة على الإدارة في علاقتها مع الدولة، وتعد تاجرة في علاقتها مع الغير[2] تخضع لإشراف الوزير المكلف بترقية الاستثمار أي وزير الصناعة والمناجم حاليا.

وتتولى الوكالة المهام التالية: [3]

- ✓ التسيير والترقية والوساطة والضبط العقاري على مكونات حافظة العقار الاقتصادي العمومي؛
- ✓ تسيير حافظتها العقارية وترقيتها بهدف تثمينها في إطار ترقية الاستثمار؛
- ✓ للوكالة صفة المرقي العقاري وهي مؤهلة بتهيئة الأوعية العقارية لإنجاز مناطق صناعية ومناطق النشاطات وكل فضاء مخصص للنشاط الاقتصادي وتعتبر صاحب المشروع المنتدب لتهيئتها،وإنجاز بنايات ذات طابع صناعي وتجاري وحرفي ومكاتب، بالإضافة إلى تسيير المناطق والفضاءات بصفة مباشرة أو غير مباشرة؛
- ✓ القيام بتحفيز وتطوير كل العمليات المنقولة أو العقارية، أو المالية، أو التجارية وإبرام كل العقود والاتفاقيات المتصلة بنشاطها، وكذا تطوير المبادلات مع المؤسسات والمنظمات المماثلة والمرتبطة بنشاط مجالها، وأخذ المساهمات وإبرام كل شكل من الشراكة المتصلة بمجال نشاطها.

يدير الوكالة مدير عام ويسيرها مجلس إدارة الذي يرأسه الوزير المكلف بترقية الاستثمار أو ممثله (وزير الصناعة والمناجم حاليا)، ويحضر المدير العام للوكالة اجتماعات المجلس ويكون له صوت استشاري، ويمكن للمجلس الاستعانة بأي شخص مختص من أجل المساعدة والاستشارة في المسائل المدرجة في جدول الأعمال . [4]

ويداول مجلس الإدارة طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها حول ما يأتي: [5]

---

[1] المواد 04،05 و06 من **المرسوم التنفيذي 06/355 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006، المتضمن صلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره** ، ج.ر.ج. ج العدد 64 الصادرة في 11 أكتوبر 2006.

[2] المادة 01 من **المرسوم التنفيذي 07/119 المؤرخ في 23 أبريل 2007، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ويحدد قانونها الأساسي** ، ج.ر.ج. ج العدد 27 الصادرة في 25 أبريل 2007 المعدل والمتم بالمرسوم التنفيذي 12/126 المؤرخ في 19 مارس 2012 ج.ر.ج.ج العدد 17 الصادرة في 25 مارس 2012.

[3] المواد 03 إلى 10 من **المرسوم التنفيذي 07/119 المؤرخ في 23 أبريل 2007** ، **المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ويحدد قانونها الأساسي** ، ج.ر.ج. ج العدد 27 الصادرة في 25 أبريل 2007 المعدل والمتم بالمرسوم التنفيذي 12/126 المؤرخ في 19 مارس 2012 ج.ر.ج.ج العدد 17 الصادرة في 25 مارس 2012.

[4] المواد 11، 12 من **المرسوم التنفيذي 07/119 المؤرخ في 23 أبريل 2007** ، **المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ويحدد قانونها الأساسي** ، ج.ر.ج. ج العدد 27 الصادرة في 25 أبريل 2007 .

[5] المادة 15 من **المرسوم التنفيذي 07/119 المؤرخ في 23 أبريل 2007** ، **المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ويحدد قانونها الأساسي** ، ج.ر.ج. ج العدد 27 الصادرة في 25 أبريل 2007 المعدل والمتم بالمرسوم التنفيذي 12/126 المؤرخ في 19 مارس 2012 ج.ر.ج.ج العدد 17 الصادرة في 25 مارس 2012 .

- ✓ مشاريع مخططات التنمية الخاصة بالوكالة على المدى القصير، المتوسط والطويل؛
- ✓ البرنامج السنوي لنشاط الوكالة والميزانية المرتبطة بها؛
- ✓ تنظيم وتسيير الوكالة لاسيما حصيلة النشاط؛
- ✓ شروط إبرام الصفقات، العقود والاتفاقيات؛
- ✓ أخذ مساهمات وإبرام شراكات؛
- ✓ الحصول على المساهمات وإنشاء الملاحق؛
- ✓ حصائل وحسابات النتائج وكذا اقتراحات تخصيص النتائج؛
- ✓ التقرير السنوي للتسيير، وتقارير محافظي الحسابات؛
- ✓ قبول وتخصيص الهبات والوصايا طبقا التشريع الساري المفعول؛
- ✓ الاتفاقيات والشروط العامة لأجور مستخدمي الوكالة؛
- ✓ مشروع النظام الداخلي للوكالة؛
- ✓ اقتناء وإيجار البنايات؛
- ✓ كل مسألة يقدمها المدير العام لتحسين تنظيم وسير الوكالة وتشجيع إنجاز أهدافها.

يجتمع المجلس في دورة عادية بناء على استدعاء من رئيسه ثلاثة مرات في السنة، ويمكن أن يجتمع في دورة استثنائية بطلب من رئيسه، أو من المدير العام للوكالة أو على اقتراح ثلثي أعضائه، و لا تصح مداولات المجلس إلا بحضور ثلثي أعضائه، وفي حالة عدم اكتمال النصاب يجتمع المجلس بعد 08 أيام الموالية للتاريخ المحدد سابقا لاجتماعه وعندها تصح مداولاته مهما كان عدد الحضور من الأعضاء .

ويصادق بالأغلبية البسيطة على مداولات المجلس، وفي حالة التساوي في الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا، وتحرر مداولات المجلس في محاضر مدونة في سجل خاص مرقم ومؤشر عليه من طرف رئيس المجلس، والتي يوافق عليها الوزير الوصي خلال 10 أيام التي تلي تاريخ الاجتماع. [1]

ح– الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05- 165 المؤرخ في 03 **ماي** 2005 وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وتقع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة سابقا وزير الصناعة والمناجم حاليا والذي يرأس مجلس التوجيه و المراقبة كما هو منصوص في المرسوم المذكور أعلاه، ومست الوكالة التعديلات المنصوص عليها في القانون التوجيهي لتطوير

[1] المواد 16، 17، 19، 20 من **المرسوم التنفيذي 07/119 المؤرخ في 23 أبريل 2007** ، **المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ويحدد قانونها الأساسي**، ج.ر.ج. ج العدد 27 الصادرة في 25 أبريل 2007 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 12/126 المؤرخ في 19 مارس 2012 ج.ر.ج.ج العدد 17 الصادرة في 25 مارس 2012 .

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2017، حيث تنص المادة 17 من هذا القانون على إنشاء هيئة عمومية ذات طابع خاص تدعى في صلب النص " الوكالة "، تكلف بتنفيذ إستراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. [1]
الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أداة الدولة في تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و البرنامج الوطني لتأهيل هذه المؤسسات ومهامها هي:[2]

- ✓ تنفيذ الإستراتيجية القطاعية في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعته؛
- ✓ ترقية الخبرة والاستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ تقييم فعالية تطبيق البرامج القطاعية ونجاعتها، واقتراح التصحيحات الضرورية؛
- ✓ متابعة ديمغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الإنشاء والتوقف وتغيير النشاط؛
- ✓ إنجاز دراسات حول فروع قطاعات النشاطات الاقتصادية والمذكرات الظرفية الدورية حول التوجهات العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ ترقية الابتكار التكنولوجي واستعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة؛
- ✓ جمع واستغلال ونشر المعلومات المتعلقة بميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ التنسيق مع الهياكل المعنية بين مختلف برامج التأهيل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خ– صندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

صندوق ضمان قروض الاستثمار هي شركة ذات أسهم تم إنشاؤها بمبادرة من السلطات العامة بموجب المرسوم الرئاسي 04-134 المؤرخ 19 أبريل 2004 ويتكون رأس مالها المسموح به من 30 مليار دينار، و الرأس المال المكتتب يصل إلى 20 مليار دينار منها 60 % مملوكة من قبل الخزانة و 40 % من البنوك (BNA، BEA، CPA، BDL وبنك CNEP) .

وتهدف الشركة إلى ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي تلك المتعلقة بتمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسة وتوسيعها وتجديدها، ويستثني صندوق ضمان قروض الاستثمار بعض القطاعات من إمكانية الاستفادة من الضمانات التي يقدمها كالقطاع الزراعي والأنشطة التجارية وقروض الاستهلاك.[3]

---

[1] المادة 17 من **القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 يناير 2017 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

[2] المادة 05 من **المرسوم التنفيذي رقم 05- 165 المؤرخ في 03 ماي 2005، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وسيرها.**

[3] المواد 01-06 من **المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ 19 أبريل 2004، يتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض الاستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،** ج ر ج ج العدد 27 بتاريخ 28 أبريل 2004.

ويكون الحد الأقصى لمستوى الضمان المالي الممنوح من قبل صندوق ضمان اعتمادات الاستثمار – الشركات الصغيرة والمتوسطة – شركة مساهمة لتغطية القروض التي تعاقدت عليها الشركات الصغيرة والمتوسطة لتمويل استثماراتها من 50 مليون دينار إلى 250 مليون دينار،[1]

موزَّعا بنسبة 80% (جزء مضمون) للقروض الممنوحة لتمويل المشروعات الاستثمارية المتعلقة بالإبداع و 60% عندما يتعلق الأمر بالقروض التي منحت للشركات الصغيرة والمتوسطة بهدف توسيع نشاطها وتطويرها أو تجديد تجهيزاتها.[2]

ويرخص لصندوق ضمان اعتمادات الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمنح ضمان للشركات التي يقل إجمالي أصولها عن مليار 1.000.000.000 دج أو يساويه.[3]

وتحدد العلاوة المستحقة للصندوق لتغطية الخطر بنسبة 05% من القرض المضمون المتبقي، يسددها المستثمر سنويا من المتبقي، ويتم تحصيلها من قبل البنك لفائدة الصندوق.[4]

كما أن صندوق ضمان اعتمادات الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤهل أن يسير نيابة عن الدولة وأي جهة مانحة أخرى، صناديق ضمان متخصصة تهدف إلى ضمان تمويل مختلف قطاعات النشاطات، تتم إدارة هذه الأموال بموجب اتفاقية موقعة بين صندوق ضمان ائتمان الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والممول. [5]

د– صندوق ضمان القروض وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أنشأ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي 02-373 المؤرخ 11 نوفمبر 2002 وهو مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تهدف إلى ضمان القروض الضرورية للاستثمارات، وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (وزير الصناعة والمناجم حاليا).[6]

ويتولى الصندوق المهام التالية:[7]

- ✓ يمنح ضمانات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في مجال إنشاء المؤسسات أو تجديد التجهيزات أو توسيع المؤسسة أو أخذ مساهمات؛

---

[1] المادة : 103 من **الأمر رقم 09-01 المؤرخ 22 يوليو 2009 بشأن قانون المالية التكميلية لعام 2009**، ج رج ج العدد 44 بتاريخ 26 يوليو 2009.

[2] المادة 13 من **المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ 19 أبريل 2004، يتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض الاستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ج ر ج ج العدد 27 بتاريخ 28 أبريل 2004.

[3] المادة 65 من **القانون رقم 13-08 المؤرخ 30 ديسمبر 2013 للقانون المالية لعام 2014**، ج ر ج ج العدد 68 بتاريخ 31 ديسمبر 2013.

[4] المادة 15 من **المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ 19 أبريل 2004، يتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض الاستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ج ر ج ج العدد 27 بتاريخ 28 أبريل 2004.

[5] المادة 36 من **القانون رقم 11-2011 المؤرخ 18 يوليو 2011 لقانون المالية التكميلي لعام 2011** المعدل لأحكام المادة 104 من الأمر رقم 09-2009 المؤرخ في 22 يوليو 2009 لقانون المالية التكميلي لعام 2009 بتاريخ 22 يوليو 2009، ج ر ج ج العدد 40 بتاريخ 20 يوليو 2011.

[6] المواد 01 إلى 03 من **المرسوم التنفيذي 02-373 المؤرخ 11 نوفمبر 2002، يتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي**، ج ر ج ج العدد 74 بتاريخ 13 نوفمبر 2002.

[7] المادة 05 من **المرسوم التنفيذي 02-373 المؤرخ 11 نوفمبر 2002، يتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي**، ج ر ج ج العدد 74 بتاريخ 13 نوفمبر 2002.

- ✓ تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرفه طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- ✓ إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة والعمل على متابعة المستحقات المتنازع عليها وتحصيلها، وكذلك متابعة المخاطر الناتجة عن منح ضمان الصندوق؛
- ✓ التزود بالمعلومات عن التزامات البنوك والمؤسسات المالية التي تمت تغطيتها بضمانه؛
- ✓ ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية وضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ يكلف بترقية الاتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك والمؤسسات المالية؛
- ✓ القيام بكل مشروع شراكة مع المؤسسات التي تنشط في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ يكلف بضمان متابعة المخاطر الناتجة عن منح ضمان الصندوق وتسليم شهادات الضمان الخاصة بصيغ التمويل؛
- ✓ اتخاذ التدابير والتحريات المرتبطة بتقييم أنظمة الضمان الموضوعة؛
- ✓ يكلف بإعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية؛
- ✓ يكل بالقيام بأي عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير الخاصة بترقية وتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار ضمان الاستثمار.

ذ- الديوان الوطني للقياسة القانونية:

هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تم إنشاؤها سنة 1986 بمقتضى المرسوم رقم 86-250 المؤرخ في 30 سبتمبر 1986، وهي تحت إشراف وزارة الصناعة والمناجم.

وحسب المادة 3 من نفس المرسوم يهدف الديوان طبقا للتنظيم المعمول به إلى:[1]

- ✓ المحافظة على الضمان القياسي العمومي، وحماية الاقتصاد الوطني في ميدان المبادلات الوطنية والدولية؛
- ✓ يعمل على تحقيق الأهداف المسجلة في المخططات الوطنية وبرامج التنمية المتعلقة بالقياسة؛
- ✓ يتولى دراسة وتجريب النماذج الجديدة لأدوات القياسة قصد الموافقة عليها؛
- ✓ الفحص الأولي والدوري لأدوات القياس المستخدمة في التجارة والصناعة؛
- ✓ المتابعة لأجل إثبات أدوات القياس تتوفر فيها الشروط القانونية؛
- ✓ يتولى عمليات المراجعة للمعايير النموذجية وعمليات التعيير الدقيق لأدوات القياس؛
- ✓ التأكد من كون وحدات القياس المستخدمة مطابقة للتحديدات الفيزيائية التي أقرتها المنظومة الدولية؛

[1] المادة 3 من **المرسوم رقم 86-250 المؤرخ في 30 سبتمبر 1986 يتضمن إنشاء ديوان وطني للقياسة القانونية**، ج ر ج ج العدد 40 بتاريخ 01 أكتوبر 1986.

- ✓ يعمل على سير وقياس سعة خزانات الخمور وصهاريج السفن والخزانات الثابتة والشاحنات والعربات ذات صهريج التي تستخدم في نقل المحروقات والخمور والكحول وخزنها؛
- ✓ يشارك في تصميم أدوات القياس مع الصناع وذلك في إطار احترام المقاييس والتنظيم التقني وتوفر شرط الدقة والأمانة والصلابة...الخ في أجهزة القياس؛
- ✓ المشاركة في إعداد التنظيم التقني الذي يجب أن تتوفر شروطه في أدوات القياس لاسيما صنعها واستعمالها ومراقبتها؛
- ✓ ينشىء ويقيم مخابر للقياسة ومراكز تقنية متخصصة تستخدم في أشغال الأبحاث القياسية والدراسات والمراقبة؛
- ✓ يعمل على جمع كل المعلومات العلمية والتقنية المتعلقة بأدوات القياس ويعالجها ويضعها في متناول المتعاملين؛
- ✓ يعد بنكا للمعلومات التي تخص صناع أدوات القياس قصد مساعدة المتعاملين المواطنين في اختياراتهم التكنولوجية واستعمال الجيد للتجهيزات؛
- ✓ المشاركة في ترقية القياسة على الصعيد الوطني من خلال تنظيم ندوات ومعارض وملتقيات وكذلك إصدار ونشر مجلات وتبادل التجارب والقيام برحلات دراسية؛
- ✓ المشاركة في الأعمال الدولية التي ترتبط بالقياسة؛
- ✓ اقتراح التدابير لأجل تحقيق أحسن تنسيق في أعمال تكوين المستخدمين المتخصصين في القياسة.

ويمكن تلخيص أهداف الديوان الوطني للقياسة القانونية في حماية الأمن العام، حماية الاقتصاد الوطني، التجارة الوطنية والدولية، وحماية المستهلك.

ر- مراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

مراكز التسهيل هي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فبراير 2003، وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (وزير الصناعة والمناجم حاليا).[1]

تعمل مراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحقيق الأهداف التالية:[2]

- ✓ وضع شباك يتكيف ويتلاءم مع احتياجات منشئي المؤسسات والمقاولين؛

[1] المادة 2 من **المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فبراير2003، يحدد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها**، ج رج ج العدد 13 بتاريخ 26 فبراير 2003.

[2] المادة 3 من **المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فبراير2003، يحدد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها**، ج رج ج العدد 13 بتاريخ 26 فبراير 2003.

- ✓ زرع وتطوير ثقافة التقاول؛
- ✓ ضمان تسيير الملفات التي تحضى بمساعدات الصناديق المنشأة لدى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (وزير الصناعة والمناجم حاليا) طبقا للتنظيم المعمول به؛
- ✓ تقليص آجال إنشاء وتوسيع المؤسسات واستردادها؛
- ✓ تشجيع تطوير التكنولوجيات الجديدة لحاملي المشاريع؛
- ✓ العمل على إنشاء مكان التقاء بين عالم الأعمال والمؤسسات والإدارات المركزية أو المحلية؛
- ✓ الحث على تثمين البحث وذلك بتوفير جو للتبادل بين حاملي المشاريع ومراكز البحث ومؤسسات الاستشارة ،كذا مؤسسات التكوين والأقطاب التكنولوجية والصناعية والمالية؛
- ✓ تعمل على تشجيع تطوير النسيج الاقتصادي المحلي؛
- ✓ العمل على ترقية تعميم المهارة وتشجيعها؛
- ✓ تثمين الكفاءات البشرية وترشيد استعمال الموارد المالية؛
- ✓ تعمل على إنشاء قاعدة معطيات حول الكثافة المكانية لنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحول ترقب التكنولوجيات؛
- ✓ نشر ودعم الأجهزة الموجهة لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومرافقة هذه المؤسسات للاندماج في الاقتصاد الوطني والدولي.

ز- مشاتل المؤسسات:

مشاتل المؤسسات هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تتكفل بمساعدة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فبراير 2003، وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (وزير الصناعة والمناجم حاليا)، وتأخذ أحد الأشكال التالية:

- ✓ المحضنة: هيكل دعم يتكفل بأصحاب مشاريع قطاع الخدمات؛
- ✓ ورشة الربط: هيكل دعم يتكفل بأصحاب مشاريع قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرة؛
- ✓ نزل المؤسسات: هيكل دعم يتكفل بأصحاب مشاريع المنتمين إلى ميدان البحث. [1]

وتتوخى مشاتل المؤسسات الأهداف الآتية:

- ✓ تطوير التآزر مع المحيط المؤسساتي والمشاركة في الحركة الاقتصادية؛

[1] المادة الأولى والمادة 2 من **المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فبراير2003 يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات**، ج رج ج العدد 13 بتاريخ 26 فبراير 2003.

- ✓ التشجيع على ظهور المشاريع المبتكرة؛
- ✓ تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الحديثة النشأة؛
- ✓ تعمل على ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة؛
- ✓ تعمل على تشجيع المؤسسات لتنظيم أفضل؛
- ✓ العمل على أن تصبح عاملا إستراتيجيا في التطور الاقتصادي على المدى المتوسط.

الفرع الثاني: المصالح الخارجية المسيرة للاستثمار

أ- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:** [1]

أنشئت الوكالة بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار[2] وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتوضع الوكالة تحت إشراف الوزير المكلف بترقية الاستثمارات (وزير الصناعة والمناجم حاليا)، يتواجد مقرها في الجزائر العاصمة و لها هياكل لامركزية على المستوى المحلي.[3]

و من أهم مهامها:[4]

- ✓ جمع ومعالجة ونشر المعلومة المرتبطة بالمؤسسة والاستثمار لصالح المستثمرين؛
- ✓ مساعدة ومرافقة المستثمرين في مراحل المشروع؛
- ✓ تسجيل الاستثمارات ومتابعة تقدم المشاريع وإعداد إحصائيات الإنجاز والتحليل للمشاريع المنجزة؛
- ✓ تسهيل وتبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع والمساهمة في تحسين مناخ الاستثمار؛
- ✓ ترقية الشراكة والفرص الجزائرية للاستثمار داخل وخارج الوطن؛
- ✓ تسيير المزايا طبقا لأحكام المواد 26 و35 و36 من القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016 .

توضع الهياكل المحلية للوكالة في شكل الشباك الوحيد اللامركزي على مستوى الولاية، الذي يكلف باستقبال المستثمرين واستلام ملفات تسجيلهم وتسليم شهادات إيداع الملفات وقرار منح المزايا، كذلك التكفل بالملفات ذات الصلة بالإدارات الحكومية والهيئات الممثلة داخل الشباك الوحيد وإيصالها إلى المصالح المختصة وحسن إنهائها.

ويضم الشباك الوحيد اللامركزي المراكز الأربعة الآتية:

---

[1] المادة 3 من **المرسوم التنفيذي 17-100 المؤرخ في 05 مارس 2017** ، **يعدل ويتمتم المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها**،ج.ر.ج.ج العدد 16 الصادرة في 08 مارس 2017.

[2] المادة 6 من **الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار**، ج.ر.ج.ج العدد 47 الصادرة في 22 أوت 2001 .

[3] المادة الأولى والمادة 2 من **المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها**،ج.ر.ج.ج العدد 64 الصادرة في 11 أكتوبر 2006 .

[4] المادة 3 من **المرسوم التنفيذي 17-100 المؤرخ في 05 مارس 2017** ، **يعدل ويتمتم المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها**،ج.ر.ج.ج العدد 16 الصادرة في 08 مارس 2017 .

- مركز تسيير المزايا؛
- مركز استيفاء الإجراءات؛
- مركز الدعم لإنشاء المؤسسات؛
- مركز الترقية الإقليمية. [1]

يكلف مركز تسيير المزايا بتسيير المزايا والتحفيزات المختلفة للاستثمار وفقا للتشريع المعمول به، ويكلف مركز استيفاء الإجراءات بتقديم الخدمات التي تتعلق بإجراءات إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع، أما مركز الدعم لإنشاء المؤسسات يكلف بمساعدة ودعم إنشاء وتطوير المؤسسات ويقدم خدمات بعنوان الإعلام والتكوين والمرافقة للاستثمارات المستفيدة من القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016، وعن مركز الترقية الإقليمية فهو يكلف بالتعاون الوثيق مع الجماعات المحلية التابعة لدائرة اختصاصه وبالمساهمة في وضع وإنجاز استراتيجية لتنويع وإثراء نشاطات الولاية من خلال تعبئة مواردها وطاقاتها.[2]

ب- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:**

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، على شكل هيئة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ووضعت تحت سلطة رئيس الحكومة (الوزير الأول حاليا) ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل (الوزير المكلف بالعمل والتشغيل حاليا) المتابعة العملية لمجمل نشاطات الوكالة.[3]

ومن أهم مهامها:[4]

- ✓ دعم ومرافقة الشباب وتقديم الاستشارة لهم في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛
- ✓ تسير تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد، في حدود الغلافات التي تضعها الوزارة الوصية وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- ✓ تبلغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات والامتيازات التي يحصلون عليها؛
- ✓ تطبق برامج لتطوير نوعية الخدمات الخاصة بالوكالة وتحسينها؛

---

[1] المادة 21 و23 من **المرسوم التنفيذي 17-100 المؤرخ في 05 مارس 2017** ، **يعدل ويتمتم المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها**،ج.ر.ج.ج العدد 16 الصادرة في 08 مارس 2017 .

[2] المواد 24 ،27 ، 28 مكرر و28 مكرر1 من **المرسوم التنفيذي 17-100 المؤرخ في 05 مارس 2017** ، **يعدل ويتمتم المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها**،ج.ر.ج.ج العدد 16 الصادرة في 08 مارس 2017 .

[3] المادة الأولى إلى المادة 4 من **المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي**، ج ر ج ج العدد 52 الصادرة في 11 سبتمبر 1996.

[4] المادة 6 من **المرسوم التنفيذي رقم 18-201 المؤرخ في 2 أوت 2018**، **يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي**، ج ر ج ج العدد 48 الصادرة في 5 أوت 2018.

- ✓ تضمن تحصيل القروض غير المكافأة المستفيد منها الشباب ذوي المشاريع؛
- ✓ متابعة الاستثمارات المنجزة من طرف الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات؛
- ✓ تشجيع كل الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية إحداث الأنشطة وتوسيعها.

ت- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 يناير 2004، وهي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية، وتوضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة (الوزير الأول حاليا) ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل (الوزير المكلف بالعمل والتشغيل حاليا) المتابعة العملية لنشاطات الوكالة.[1]

للوكالة فروع محلية مكلفة بعدة مهام منها:[2]

- ✓ تسيير جهاز القرض المصغر طبقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما؛
- ✓ دعم المستفيدين و تقدم لهم الاستشارة ومرافقتهم في تجسيد أنشطتهم؛
- ✓ منح قروض بدون فوائد.
- ✓ تبلغ المستفيدين بمختلف الإعانات التي تمنح لهم؛
- ✓ متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتجسيد مشاريعهم .

ث- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC:

أنشأ الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 6 يوليو 1994، وهو مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويوضع الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي (الوزير المكلف بالعمل والتشغيل والضمان الاجتماعي حاليا) وتحكمه القوانين والتنظيمات المعمول بها وأحكام هذا المرسوم.[3]

---

[1] المواد من 1إلى 3 من **مرسوم تنفيذي رقم 04-14 مؤرخ في 22 يناير 2004 ، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي**، ج رج ج العدد 06 الصادرة في 25 يناير 2004.

[2] المادة 5 من **مرسوم تنفيذي رقم 04-14 مؤرخ في 22 يناير 2004 ، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي**، ج رج ج العدد 06 الصادرة في 25 يناير 2004.

[3] المواد 1 و2 من **المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 6 يوليو 1994، يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة**، ج ر ج ج العدد 44 الصادرة في7 يوليو 1994.

ومهمة الصندوق في إطار القوانين والتنظيمات المعمول بها تتمثل في:[1]

- ✓ ضبط بطاقية المنخرطين وضمان تحصيل الاشتراكات لتمويل أداءات التأمين عن البطالة ورقابة ذلك ومنازعاته؛
- ✓ تسيير الأداءات المقدمة بعنوان الخطر الذي يغطيه؛
- ✓ يساعد ويدعم بالتعاون مع المصالح العمومية للتشغيل والبلدية والولاية إعادة انخراط البطالين المستفيدين قانونيا من أداءات التأمين عن البطالة؛
- ✓ ينظم الرقابة في مجال التأمين عن البطالة بما ينص عليه التشريع المعمول به؛
- ✓ يؤسس ويحفظ صندوق الاحتياط في مواجهة التزاماته إزاء المستفيدين؛
- ✓ يساهم بالتمويل الجزئي للدراسات المتعلقة بالأشكال غير النموذجية للعمل والأجور وتشخيص مجالات التشغيل؛
- ✓ التكفل بالدراسات التقنية الاقتصادية لمشاريع الأعمال الجديدة لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم؛
- ✓ العمل على تقديم المساعدات للمؤسسات التي تواجه صعوبات في أعمالها لأجل الحفاظ على مناصب العمل .

[1] المواد 4 و5 من **المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 6 يوليو 1994، يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة**، ج ر ج ج العدد 44 الصادرة في7 يوليو 1994.

المبحث الثالث: تحليل فعالية التحفيزات الجبائية في البيئة الجزائرية خلال الفترة (2005-2018)

في ظل الأطر القانونية للتحفيزات الجبائية التي قدمتها الجزائر لأجل خلق بيئة قانونية مناسبة للاستثمار، لاسيما المزايا المنصوص عليها في قوانين الضرائب والقانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مدى مساهمة هذه التحفيزات في تطور المؤسسات الخاصة والعمومية خلال الفترة 2005-2018 من حيث عدد المشاريع والقيمة المضافة التي تقدمها هذه المؤسسات.

المطلب الأول: تحليل فعالية التحفيزات الجبائية باستخدام مؤشر عدد المشاريع

تحليلنا لفعالية التحفيزات الجبائية حسب مؤشر عدد المشاريع نتطرق إلى تطور حجم الاستثمار المحلي حسب السنوات (الفرع الأول) وتطور حجم الاستثمار المحلي حسب الشكل القانوني (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تطور حجم الاستثمار المحلي حسب السنوات

يوضح الجدولين والأشكال الموالية تطور عدد المشاريع من سنة 2005 إلى غاية سنة 2018 وما نتج عنها من مناصب شغل خلال هذه الفترة.

جدول رقم (3-12): تطور حجم الاستثمار المحلي خلال الفترة (2005- 2018)

السنوات	عدد المشاريع			عدد مناصب الشغل		
	عدد المشاريع التراكمي	عدد مشاريع السنة	نسبة التطور	عدد مناصب الشغل التراكمي	عدد مناصب الشغل للسنة	نسبة التطور
2005	342 788	29 829	9.53	1 157 856	73 510	6.35
2006	376 767	33 979	9.91	1 231 366	124 035	10.07
2007	410 959	34 192	9.08	1 355 401	105 531	7.79
2008	519 526	108 567	26.42	1 460 932	184 810	12.65
2009	587 494	67 968	13.08	1 645 742	6 375	0.39
2010	619 072	31 578	5.38	1 652 117	79 102	4.79
2011	659 309	40 237	6.50	1 731 219	98 511	5.69
2012	711 832	52 523	7.97	1 829 730	123 920	6.77
2013	777 816	65 984	9.27	1 953 650	153 775	7.87
2014	852 053	74 237	9.54	2 107 425	155 340	7.37
2015	934 569	82 516	9.68	2 262 765	213 788	9.45
2016	1 022 621	88 052	9.42	2 476 553	169 678	6.85
2017	1 074 503	51 882	5.07	2 646 231	114 772	4.34
2018	1 141 863	67 360	6.27	2 761 003	68 794	2.49

Source: Bulletin D'information Statistique N° 08 Page 06,07 et N° 10 Page 08,09 et N° 12 Page 08,09 et N° 14 Page 09,10 et N° 18 Page 08,12 et N° 20 Page 10,14 et N° 22 Page 09,12 et N° 24 Page 08,12 et N° 26 Page 07,10 et N° 28 Page 07,13 et N° 30 Page 08,14 et N° 32 Page 08,14 et N° 34 Page 08,15

حسب الجدول أعلاه، عرف الاستثمار المحلي في الجزائر تطورا معتبرا من سنة إلى أخرى، حيث كان عدد المشاريع التراكمي في سنة 2005 يقدر ب 342788 مؤسسة ليرتفع إلى 1141863 مؤسسة سنة 2018، وحققت سنة 2008 أكبر عدد للمشاريع المنشأة ب 108567 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ليستمر هذا العدد في التذبذب بين الارتفاع والانخفاض حتى وصل إلى 67360 مؤسسة منشأة سنة 2018، والسؤال المطروح هل حقق هذا التطور في عدد المشاريع أهداف التنمية المرجوة والقضاء على البطالة ؟ للإجابة على هذا التساؤل يكون من خلال العلاقة الموجودة بين عدد المشاريع وعدد مناصب الشغل الموضحة في المنحنيين التاليين:

الشكل رقم (3-1): تطور عدد المشاريع التراكمي وعدد مناصب الشغل التراكمي خلال الفترة (2005- 2018)

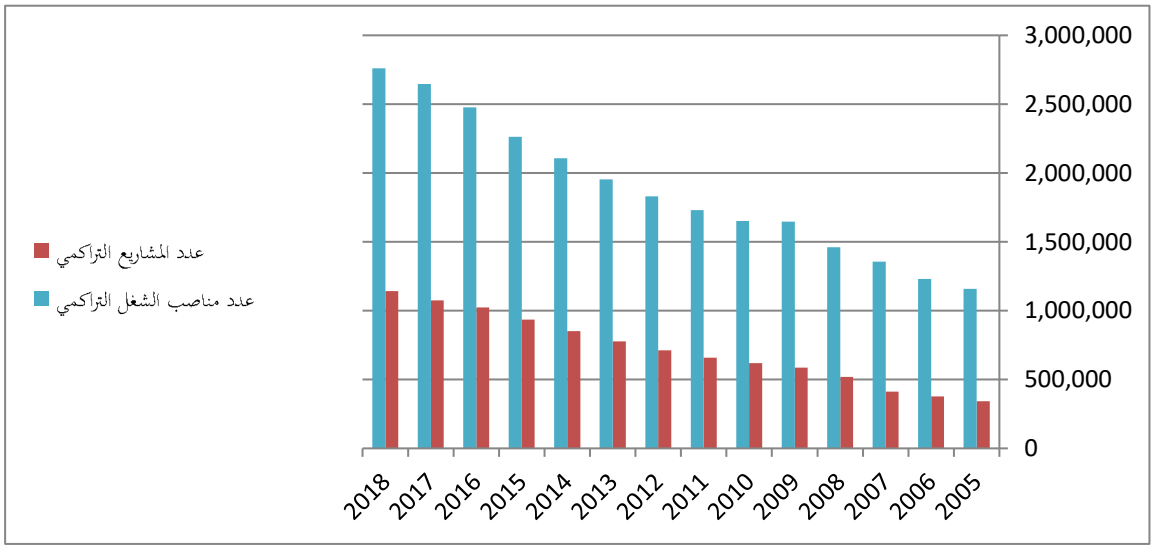

الشكل رقم (3-2): تطور عدد المشاريع السنوي وعدد مناصب الشغل السنوي خلال الفترة (2005- 2018)

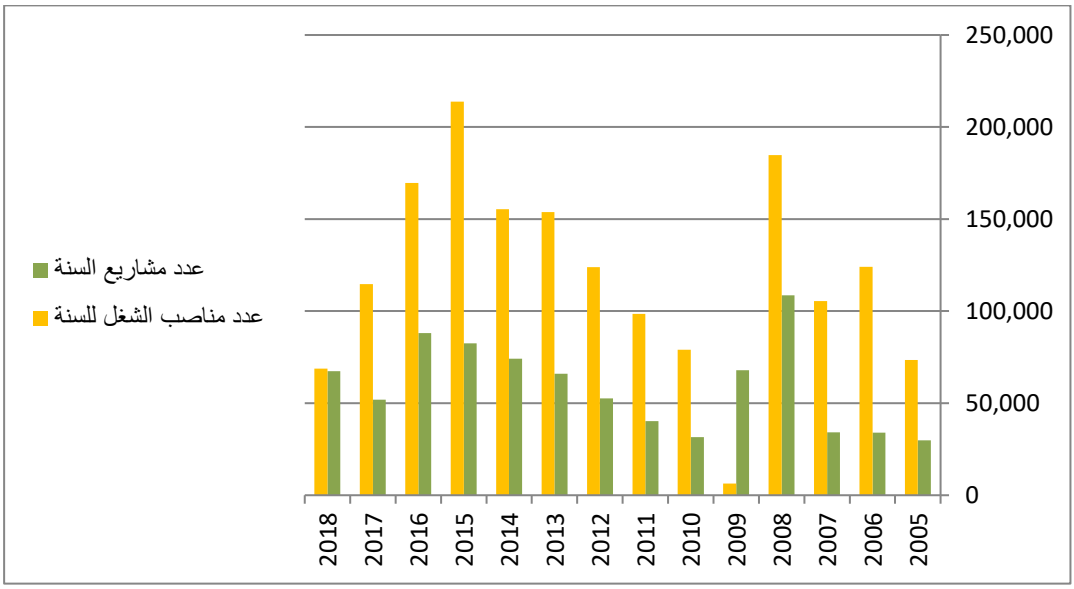

يلاحظ من خلال الشكل رقم (3-1) هناك علاقة طردية بين عدد المشاريع التراكمي وعدد مناصب الشغل التراكمي، حيث بلغ عدد المشاريع التراكمي 342788مشروع في سنة 2005 وقابله 1157856 منصب شغل تراكمي في نفس السنة، وبقيت هذه القيم في تزايد حتى سنة 2018 وسجلت 1141863 مشروع تراكمي و2761003 منصب شغل تراكمي، بينما الشكل رقم (3-2) يوضح أن سنة 2005 سجلت أعلى نسبة توظيف خلال الفترة 2005 – 2018 وتم توظيف 213788 عامل وبنسبة تطور تقدر ب 9.45 %، ثم تليها سنة 2008 بتوظيف 184810 عامل وبنسبة تطور 12.65 % مقارنة بسنة 2007، وسجلت سنة 2009 أضعف نسبة توظيف ب 6375 عامل وبنسبة تطور تقدر ب 0.39 % بالرغم من العدد المعتبر للمؤسسات المنشئة الذي بلغ 67968 مؤسسة.

الفرع الثاني: تطور حجم الاستثمار المحلي حسب الشكل القانوني

جدول رقم (3-13): حجم الاستثمار المحلي حسب الطابع القانوني (2005-2018)

السنوات	القطاع العام		القطاع الخاص		حجم الاستثمارات الإجمالي	
	عدد المشاريع	مناصب الشغل	عدد المشاريع	مناصب الشغل	عدد المشاريع	مناصب الشغل
2005	96	4 457	29 733	69 053	29 829	73 510
2006	- 135	14 622	34 114	109 413	33 979	124 035
2007	- 73	- 1 736	34 265	107 267	34 192	105 531
2008	- 40	- 4 360	108 607	189 170	108 567	184 810
2009	- 35	- 1 151	68 003	7 526	67 968	6 375
2010	- 34	- 2 979	31 612	82 081	31 578	79 102
2011	15	- 570	40 222	99 081	40 237	98 511
2012	- 15	- 711	52 538	124 631	52 523	123 920
2013	0	881	65 984	152 894	65 984	153 775
2014	- 15	- 1 689	74 252	157 029	74 237	155 340
2015	- 10	- 2 840	82 526	216 628	82 516	213 788
2016	- 142	- 14 703	88 194	184 381	88 052	169 678
2017	- 123	- 5 572	52 005	120 344	51 882	114 772
2018	- 6	- 1 255	67 366	70 049	67 360	68 794

Source: Bulletin D'information Statistique N° 08-10-12-14-18-20-22-24-26-28-30-32-34

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن هناك تذبذب في تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث قدرت عدد المؤسسات بين القطاع الخاص والعام في سنة 2005 ب 29829 مؤسسة منشأة وبخلق 73510 منصب شغل، وسجلت سنة 2008 أعلى قيمة في إنشاء المؤسسات وخلق مناصب الشغل ب 108567 و184810 على

الترتيب، وفي سنة 2018 بلغ عدد المؤسسات المنشأة ب 67360 مؤسسة و 68794 منصب شغل جديد. أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع العام فهي في انخفاض لعدد المؤسسات المنشاة، حيث سجلت سنة 2005 عدد 96 مؤسسة جديدة، ثم أستمر غلق المؤسسات إلى غاية سنة 2018 ب 6 مؤسسات موقفة باستثناء سنتي 2011 و2013 بلغ عدد المؤسسات المنشأة ب 15 و0 مؤسسة جديدة على الترتيب، بينما تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص فهو في ارتفاع وانخفاض، حيث سجلت سنة 2008 أعلى قيمة في عدد المؤسسات ب 108607 مؤسسة ثم أستقر ب 67366 مؤسسة كآخر عدد للفترة المدروسة، وزيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص بالنسبة للقطاع العام، يفسر تحفيز الدولة للقطاع الخاص واهتمامها بتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات التي تمر بها الجزائر منذ انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي، وتوجه الدولة في العقود الأخيرة نحو النظام الرأسمالي القائم على القطاع الخاص، والشكل الموالي يوضح التطور الأكبر للقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام لجميع المؤشرات.

شكل رقم (3-3): تطور عدد المشاريع ومناصب الشغل حسب الشكل القانوني (2005- 2018)

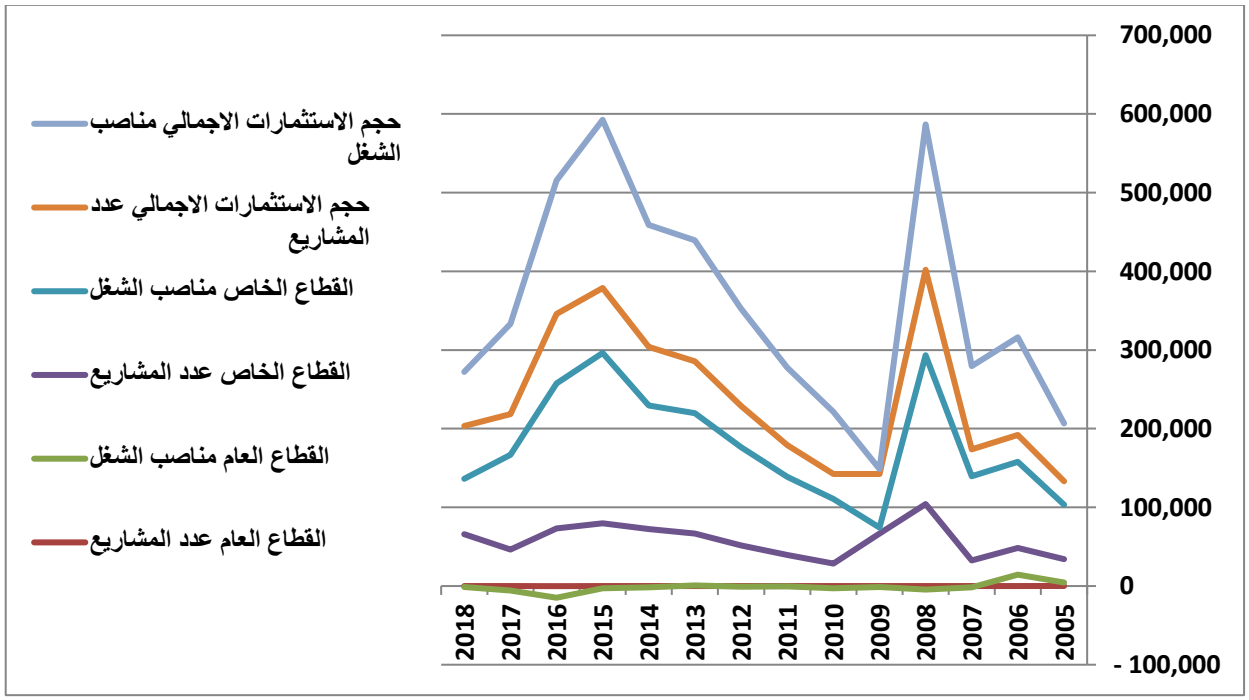

المطلب الثاني: تحليل فعالية التحفيزات الجبائية باستخدام مؤشر القيمة المضافة

يوضح الجدول التالي تطور القيمة المضافة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاعين العام والخاص خلال الفترة 2005 – 2018 .

جدول رقم (3-14): تطور القيمة المضافة للقطاعيين الخاص والعام (2005-2018)

القطـــــــاع / السنوات	القطاع الخاص		القطاع العمومي	
	القيمة (مليار دينار)	النسبة	القيمة (مليار دينار)	النسبة
2005	2 299.89	86.17	369.03	13.83
2006	2 634.46	87.49	376.82	12.51
2007	2 986.07	87.65	420.86	12.35
2008	3 383.57	89.27	406.84	10.73
2009	3 954.50	90.15	432.05	9.85
2010	4 681.68	84.98	827.53	15.02
2011	5 137.46	84.77	923.34	15.23
2012	5 813.02	87.99	793.38	12.01
2013	6 741.19	88.3	893.24	11.7
2014	7 338.65	86.1	1 187.93	13.9
2015	7 924.51	85.78	1 313.36	14.22
2016	8 529.27	85.77	1 414.65	14.23
2017	8 815.62	87.23	1 291.14	12.77
2018	9 524.41	87.49	1 362.21	12.51

Source: Bulletin D'information Statistique N° 18 et N° 30 et N° 36

يبين الجدول أعلاه أن القيمة المضافة في تطور مستمر للقطاع الخاص خلال الفترة المدروسة، حيث بلغ تطور القيمة المضافة سنة 2005 ب 2299.89 مليار دينار جزائري أي بنسبة 86.17 %، حتى وصل هذا التطور في سنة 2018 إلى 9524.41 مليار دينار جزائري وبنسبة 87.49 %. أما تطور القيمة المضافة للقطاع العام فهو في تزايد إلى غاية سنة 2011 ثم عرف هذا التطور تذبذبا إلى غاية نهاية فترة الدراسة، حيث بلغ تطور سنة 2005 ب 369.03 مليار دينار جزائري وبنسبة 13.83 % وسجلت سنة 2018 تطورا يقدر ب 1362.21 مليار دينار جزائري أي بنسبة 12.51 %.

ومن جهة أخرى سجل القطاع الخاص أعلى مساهمة في القيمة المضافة خلال فترة الدراسة مقارنة بالقطاع العام، نتيجة لتطور تعداد المؤسسات الخاصة وتراجع تعداد مؤسسات القطاع العام، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم (3-4): تطور القيمة المضافة حسب الشكل القانوني للفترة (2005-2018)

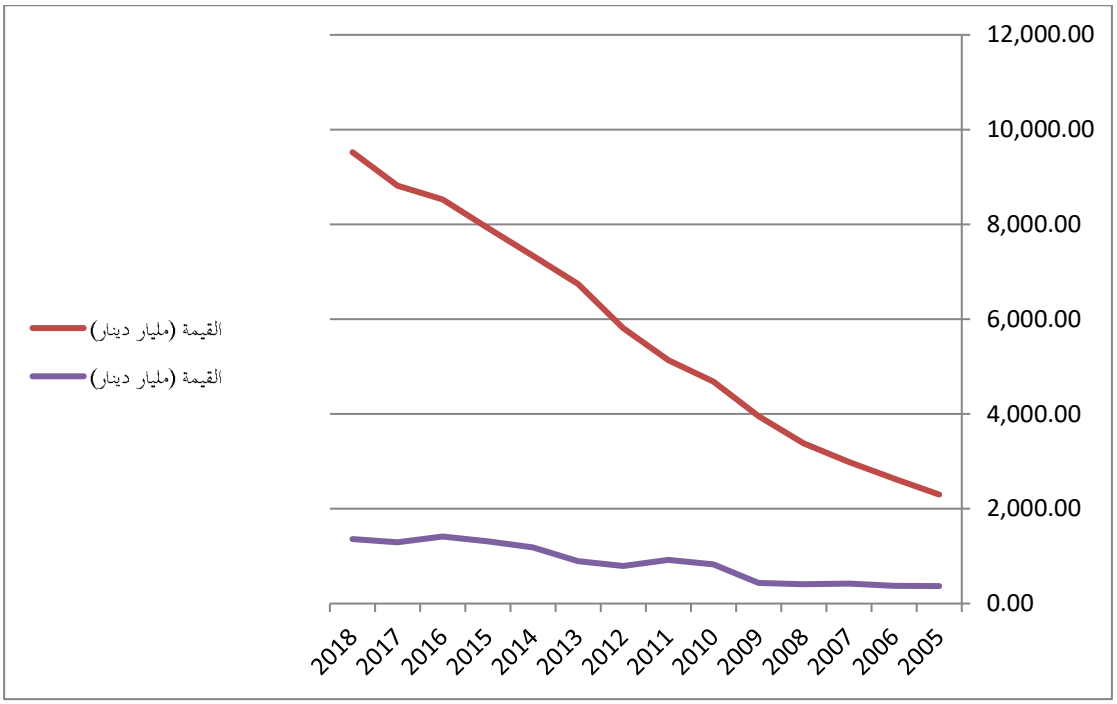

خلاصة الفصل الثالث:

تطرقنا في هذا الفصل إلى تسليط الضوء على البيئة القانونية والتنظيمية للاستثمار المحلي وتقييم مدى أثرها في جذب الاستثمار، وإبراز فعالية التحفيزات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2005-2018) باستخدام مؤشري عدد المشاريع و القيمة المضافة، وجاءت نتائج القطاع الخاص أكثر نجاعة من القطاع العام.

غير أن هذه الحوافز لم ترقى لمستوى تطلعات أهداف السياسة الجبائية المنتهجة، لذا وجب إعادة النظر في هذه السياسة وتوجيه النشاط الاقتصادي في القطاعات الاستثمارية الأكثر حيوية، وتبني معايير رشيدة في إعداد ومنح التحفيزات الجبائية لمستحقيها من المستثمرين.

الفصل الرابع:

قياس كفاءة قطاعات الاستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة (2013-2018) باستخدام تحليل مغلف البيانات DEA

تمهيد الفصل الرابع:

تدخل دراسة قياس الكفاءة لقطاعات الاستثمار المحلي ضمن تقييم الأداء، التي تهدف إلى تحديد مستوى العلاقة التي تربط بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها من قبل القطاع الاستثماري لفترة زمنية محددة، عن طريق إجراء المقارنات بين النتائج الفعلية للبرامج والأهداف المسطرة حتى تتضح معالم الأهداف وتصحيح الأخطاء إن وجدت، وعليه يمكن لمتخذ القرار معرفة سبب عدم الكفاءة والعمل على تحسينها.

وجاءت الدراسة لتوضيح فكرة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بأسلوب تحليل مغلف البيانات، وتقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: أدوات ومتغيرات الدراسة؛
- المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج كفاءة قطاعات الاستثمار المحلي؛
- المبحث الثالث: تحسين وضعية القطاعات غير الكفء.

المبحث الأول: أدوات ومتغيرات الدراسة

نتناول في هذا المبحث التعريف بعينة مجتمع الدراسة والممثلة في القطاعات الاستثمارية الخاصة بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC وكذا الوكالة الوطنية للقرض المصغر ANJEM .

ونوضح استخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات DEA كأداة قياس الكفاءة لقطاعات الاستثمار المحلي، وذلك باستعمال مدخلة واحدة ومخرجتين.

المطلب الأول: منهجية استخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات DEA

لقد تم استخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات ذو التوجه الإخراجي وفق نموذج (CCR) الذي يستند إلى فرضية ثبات غلة الحجم ونموذج (BCC) الذي يستند إلى فرضية تغير غلة الحجم.

وتم اختيار الاتجاه الإخراجي(CCR-O) و(BCC-O)، لأن الاحتفاظ بالمدخلات الحالية وزيادة المخرجات أي تعظيم وحدات المخرجات إلى أقصى ما يمكن مع الاحتفاظ بالمستوى الحالي للمدخلات يتوافق مع هدف الدراسة لقطاعات الاستثمار المحلي في الجزائر، وسيتم دمج المخرجات التطبيقية للنموذجين بما يتناسب وهدف الدراسة، كما أن نتائج الدراسة المحصلة باستعانة برنامج (OSDEA) المتخصص في حل نماذج تحليل مغلف البيانات.

وللتوضيح أكثر نستخدم الصيغة التالية:

$$Ss \geq 3(I+O)$$

حيث:

Ss عدد الوحدات المراد قياس كفاءتها؛

I عدد المدخلات؛

O عدد المخرجات.

أي أن:

$$35 \geq 3(1+2)$$

وعليه يكون الشرط محقق في حجم العينة المدروسة.

المطلب الثاني: عرض مدخلات ومخرجات الكفاءة في قطاعات الاستثمار المحلي

وتمثلت متغيرات الدراسة المستخدمة في نماذج أسلوب تحليل مغلف البيانات لمعرفة مدى درجة كفاءة قطاعات الاستثمار المحلي في الجزائر:

- ❖ المدخلات: المتمثلة في متغير واحد هو تكلفة الاستثمار؛

❖ المخرجات: تشمل متغير عدد العمال ومتغير عدد المشاريع.

جدول (4-1): قطاعات الاستثمار المحلي محل الدراسة

الوكالة	الوحدة	القطاع
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI	DMU1	النقل
	DMU2	البناء والأشغال العمومية والري
	DMU3	الصناعة
	DMU4	الخدمات
	DMU5	السياحة
	DMU6	الصحة
	DMU7	الفلاحة
الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ	DMU8	الفلاحة
	DMU9	الحرف التقليدية
	DMU10	البناء والأشغال العمومية
	DMU11	الري
	DMU12	الصناعة
	DMU13	الصيانة
	DMU14	الصيد البحري
	DMU15	المهن الحرة
	DMU16	الخدمات
	DMU17	النقل
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC	DMU18	الفلاحة
	DMU19	الحرف التقليدية
	DMU20	البناء والأشغال العمومية
	DMU21	الري
	DMU22	الصناعة
	DMU23	الصيانة

	DMU24	الصيد البحري
	DMU25	المهن الحرة
	DMU26	الخدمات
	DMU27	نقل البضائع
	DMU28	نقل المسافرين
الوكالة الوطنية للقرض المصغر ANJEM	DMU29	الفلاحة
	DMU30	الصناعة المصغرة
	DMU31	البناء والأشغال العمومية
	DMU32	الخدمات
	DMU33	الحرف التقليدية
	DMU34	الصيد البحري
	DMU35	التجارة

جدول (4-2): عينة ومدخلات ومخرجات الدراسة لمرحلة 2013-2015

الوحدة	المدخلات	المخرجات	
	تكلفة الاستثمار (دج)	عدد المشاريع	عدد العمال
DMU1	151 618 000 000	4 092	16 593
DMU2	170 821 000 000	1 752	31 727
DMU3	1 118 218 666 667	1 504	67 886
DMU4	149 304 666 667	1 091	16 074
DMU5	129 503 666 667	173	9 524
DMU6	20 896 333 333	106	2 386
DMU7	34 950 333 333	195	3 448
DMU8	34 916 475 406	8 410	19 190
DMU9	11 660 148 576	3 775	9 433
DMU10	17 278 886 921	4 405	11 059
DMU11	120 611 161	25	49
DMU12	17 822 658 545	3 656	9 672
DMU13	4 049 887 468	1 297	2 651
DMU14	842 026 151	115	555
DMU15	3 669 786 978	1 232	2 648
DMU16	39 380 499 011	10 060	20 494

DMU17	7 923 133 743	2 881	4 563
DMU18	16 085 816 205.22	3 849	9 393
DMU19	8 894 086 182.51	2 571	6 740
DMU20	4 910 032 224.58	1 021	3 129
DMU21	330 989 017.36	40	136
DMU22	8 339 994 239.97	1 515	4 473
DMU23	330 289 617.75	92	217
DMU24	619 475 354.67	80	330
DMU25	634 863 822.89	152	336
DMU26	13 325 036 883.54	3 656	7 580
DMU27	3 740 533 104.73	1 152	1 452
DMU28	884 350 380.17	263	373
DMU29	93 078 407.81	400	600
DMU30	229 056 209.30	1 029	1 543
DMU31	1 255 154 482.71	5 292	79
DMU32	1 389 264 101.52	6 000	8 999
DMU33	117 829 926.86	498	747
DMU34	109 806 318.72	458	688
DMU35	4 184 635.72	17	25

جدول (4-3): عينة ومدخلات ومخرجات الدراسة لمرحلة 2016-2018

الوحدة	المدخلات	المخرجات	
	تكلفة الاستثمار (دج)	عدد المشاريع	عدد العمال
DMU1	86 347 333 333.00	860	6 526
DMU2	104 158 000 000.00	881	13 368
DMU3	1 085 204 666 667.00	2 455	96 488
DMU4	136 254 000 000.00	579	13 383
DMU5	273 750 333 333.00	321	18 094
DMU6	53 049 333 333.00	149	4 598
DMU7	67 301 000 000.00	211	5 903
DMU8	10 305 392 426.00	2 061	4 375
DMU9	541 556 350.30	187	353
DMU10	5 029 196 744.00	1 027	2 359
DMU11	39 935 847.00	5	12
DMU12	7 111 575 463.00	1 238	2 930
DMU13	1 816 305 993.00	462	918
DMU14	96 075 203.51	12	45
DMU15	2 839 783 384.00	687	1 466

DMU16	6 664 016 208.00	1 387	3 015
DMU17	8 454 683.00	1	1
DMU18	10 188 703 333.33	2 224	5 252
DMU19	4 362 980 000.00	1 150	2 930
DMU20	1 285 500 000.00	255	744
DMU21	68 020 000.00	10	28
DMU22	3 008 233 333.33	509	1 443
DMU23	161 353 333.33	39	96
DMU24	264 813 333.33	36	125
DMU25	619 026 666.67	115	247
DMU26	3 544 820 000.00	879	2 019
DMU27	73 453 333.33	18	23
DMU28	17 090 000.00	4	9
DMU29	135 991 207.25	530	814
DMU30	178 726 618.66	679	1 142
DMU31	442 839 634.83	1 741	2 613
DMU32	118 570 809.23	458	756
DMU33	91 451 352.69	357	570
DMU34	43 117 377.67	164	254
DMU35	2 572 267.58	10	22

المصدر:إحصائيات وزارة الصناعة والمناجم.

ملاحظة: عدم إدراج DMU17 (النقل) للفترة 2016-2018 في الدراسة بسبب تجميد هذا النشاط من طرف الحكومة خلال هذه الفترة.

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج كفاءة قطاعات الاستثمار المحلي

إن تطبيق أسلوب تحليل مغلف البيانات بنموذج التوجيه الإخراجي وبشقيه (CCR-O) و(BCC-O) يتيح مجموعة من النتائج، يمكن تلخيصها باستخدام برنامج OS DEA لدرجات الكفاءة الفنية التامة ودرجات الكفاءة الفنية الصافية والكفاءة الحجمية والوحدات المرجعية للوحدات غير الكفء وغلة الحجم.

حيث (درجة الكفاءة الفنية الصافية x درجة الكفاءة الحجمية) وفق BCC-O= درجة الكفاءة الفنية التامة وفق CCR-O للفترة 2013-2015 والفترة 2016-2018.

المطلب الأول: تحليل مؤشرات الكفاءة للفترة 2013-2015

نتطرق من خلال هذا المطلب عرض وتحليل نتائج الكفاءة خلال الفترة 2013-2015 لنموذج عوائد الحجم الثابتة ذو التوجه المخرجي CCR-O ونموذج عوائد الحجم المتغيرة ذو التوجه المخرجي BCC-O.

جدول (4-4): درجات الكفاءة وغلة الحجم والمرجعيات الكفء للمرحلة 2013- 2015

الوكالة	الوحدة	درجة CCR-O	درجة BCC-O		غلة الحجم	مصدر عدم الكفاءة	الوحدة المرجعية
			كفاءة حجمية	كفاءة فنية صافية			
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI	DMU1	0.016	0.027	0.609	متناقصة	حجمي وفني	2,3,16
	DMU2	0.028	0.028	1.000	متناقصة	حجمي	2
	DMU3	0.009	0.009	1.000	متناقصة	حجمي	3
	DMU4	0.016	0.030	0.538	متناقصة	حجمي وفني	2,16
	DMU5	0.011	0.032	0.338	متناقصة	حجمي وفني	2,16
	DMU6	0.017	0.106	0.160	متناقصة	حجمي وفني	8,32
	DMU7	0.015	0.082	0.180	متناقصة	حجمي وفني	8,16
الوكالة الوطنية	DMU8	0.082	0.082	1.000	متناقصة	حجمي	8

لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ	DMU9	0.120	0.154	0.778	متناقصة	حجمـــــي وفني	8,32
	DMU10	0.095	0.119	0.800	متناقصة	حجمـــــي وفني	8,32
	DMU11	0.060	0.998	0.060	متزايدة	حجمـــــي وفني	30,35
	DMU12	0.081	0.117	0.691	متناقصة	حجمـــــي وفني	8,32
	DMU13	0.097	0.360	0.270	متناقصة	حجمـــــي وفني	8,32
	DMU14	0.098	0.967	0.101	متناقصة	حجمـــــي وفني	30,32
	DMU15	0.107	0.392	0.273	متناقصة	حجمـــــي وفني	8,32
	DMU16	0.077	0.077	1.000	متناقصة	حجمي	16
	DMU17	0.085	0.199	0.430	متناقصة	حجمـــــي وفني	16,32
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC	DMU18	0.087	0.124	0.698	متناقصة	حجمـــــي وفني	8,32
	DMU19	0.113	0.188	0.598	متناقصة	حجمـــــي وفني	8,32
	DMU20	0.095	0.304	0.311	متناقصة	حجمـــــي وفني	8,32
	DMU21	0.061	0.986	0.062	متناقصة	حجمـــــي وفني	30,32
	DMU22	0.080	0.198	0.403	متناقصة	حجمـــــي وفني	8,32

	DMU23	0.098	0.986	0.099	متناقصة	حجمـــــي وفني	30,32
	DMU24	0.079	0.971	0.082	متناقصة	حجمـــــي وفني	30,32
	DMU25	0.079	0.971	0.081	متناقصة	حجمـــــي وفني	30,32
	DMU26	0.084	0.141	0.600	متناقصة	حجمـــــي وفني	8,32
	DMU27	0.069	0.372	0.184	متناقصة	حجمـــــي وفني	16,32
	DMU28	0.066	0.966	0.069	متناقصة	حجمـــــي وفني	30,32
الوكالة الوطنية للقرض المصغر ANJEM	DMU29	0.957	0.997	0.960	متزايدة	حجمـــــي وفني	30,35
	DMU30	1.000	1.000	1.000	ثابتة	لا يوجد	30,32
	DMU31	0.939	0.962	0.975	متناقصة	حجمـــــي وفني	30,32
	DMU32	0.962	0.962	1.000	متناقصة	حجمي	32
	DMU33	0.942	0.998	0.943	متزايدة	حجمـــــي وفني	30,35
	DMU34	0.930	0.998	0.932	متزايدة	حجمـــــي وفني	30,35
	DMU35	0.905	0.905	1.000	متزايدة	حجمي	35

المصدر: مخرجات برنامج OS DEA

عند قراءتنا لنتائج نموذج عوائد الحجم الثابتة ذو التوجه المخرجي CCR-O المبينة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن الوحدة (DMU30) فقط من أصل 35 وحدة حققت درجة الكفاءة الفنية التامة (الدرجة 1) فهي تشكل

الحدود الكفء لعينة الدراسة وقيمها الراكدة تساوي صفر، أما باقي الوحدات حققت درجة كفاءة أقل من الواحد وتقع دون الحدود الكفء حسب درجة كل وحدة.

أما النتائج حسب نموذج عوائد الحجم المتغيرة ذو التوجه المخرجي BCC-O نميز مؤشرين للكفاءة هما: مؤشر الكفاءة الفنية الصافية ومؤشر الكفاءة الحجمية .

نلاحظ أن الوحدة (DMU30) هي أيضا كفء فنيا وحجميا لأن درجة كفاءتها تساوي ل1 في كلا المؤشرين الفني والحجمي للكفاءة وحققت شرط القيم الراكدة تساوي الصفر،مما يعني أن الوحدة وفقت في استغلال الموارد المتاحة بشكل أمثل وتشتغل في المنطقة الكفء.

أما الوحدات (DMU2، DMU3 ، DMU8 ، DMU16 ، DMU30 ، DMU32 ، DM35) حققت درجة كفاءة فنية صافية تساوي 1 وقيمها الراكدة تساوي الصفر فهي تقع على الحدود الكفء لنموذج BCC-O، والذي يعبر عن هذه الوحدات بأنها وفقت فقط في الاستغلال الأمثل لمواردها.

والوحدات التي حققت درجات كفاءة أقل من الواحد وقيمها الراكدة لا تساوي الصفر هي(DMU1، DMU4، DMU5، DMU6، DMU7، DMU9، DMU10، DMU11، DMU12، DMU13، DMU14، DMU15، DMU17، DMU18، DMU19، DMU20، DMU21، DMU22، DMU23، DMU24، DMU25، DMU26 ، DMU27 ، DMU28 ، DMU29 ، DMU31 ، DMU33، DMU34)، مما يدل بأن هذه الوحدات غير كفء في كل من مؤشر الكفاءة الفنية الصافية ومؤشر الكفاءة الحجمية ولم توفق في استغلال مواردها ولا تشتغل في المنطقة الكفء.

وحسب نوع غلة الحجم نلاحظ الوحدة (30) تميزت بغلة حجم ثابتة وحققت الحجم الأمثل أو الكفء بالتوليفة الحالية للمدخلات والمخرجات ولديها وفورات حجم معدومة، والوحدات الممثلة في الوحدة (DMU1، DMU2، DMU3 ، DMU4 ، DMU5 ، DMU6 ، DMU7 ، DMU8 ، DMU10 ، DMU12 ، 13 DMU، DMU15 ، DMU16، DMU17 ، DMU18 ، DMU19 ، DMU20 ، DMU21 ، 22 DMU، DMU23 ، DMU24 ، DMU25 ، DMU26 ، DMU27 ، DMU28 ، DMU31 ، 32 DMU) حققت غلة حجم متناقصة فهي تحقق وفورات حجم سالبة مما يعني الزيادة في المخرجات تتطلب زيادة أكبر في المدخلات، أما الوحدات (DMU11 ، DMU29 ، DMU33 ، DMU34 ، DM35) تميزت بغلة حجم متزايدة فهي تحقق وفورات حجم موجبة مما يدل الزيادة في المخرجات تتطلب زيادة أقل في المدخلات.

وأما الوحدات المرجعية (DMU2، DMU3، DMU8، DMU16، DMU30 ، DMU32 ، DMU35) فهي مرجعية كفء لذاتها ولغيرها.

والملاحظ للجدول أعلاه فإن مختلف مؤشرات الكفاءة للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC جاءت ضعيفة مقارنة بمؤشرات الكفاءة للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI والوكالة الوطنية للقرض المصغر ANJEM.

ومن خلال نتائج الدراسة فإن وحدات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة أخذت قيم ضعيفة على مستوى مختلف درجات الكفاءة، حيث تراوحت درجة الكفاءة الفنية الصافية بين (0.069، 0.698) ودرجة الكفاءة الحجمية بين (0.141، 0.986)، وجاءت درجات الكفاءة الفنية التامة للوحدات ضعيفة جدا وأخذت القيم بين (0.061، 0.113).

أما بالنسبة لوحدات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب أخذت قيم دون المتوسط على مستوى درجة الكفاءة الفنية الصافية حيث تراوحت بين (0.101، 1.000) وحققت كل من الوحدتين (DMU8 ، DMU16) درجة الكفاءة (1)، وكانت قيم درجات الكفاءة الحجمية بين (0.077، 0.998)، أما درجات الكفاءة التامة فهي ضعيفة وتراوحت بين (0.060، 0.120) .

أما وحدات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فقد تراوحت قيم درجة الكفاءة الفنية الصافية بين (0.180، 1.000) وحققت وحدتين درجة الكفاءة (1) وهما الوحدة (DMU2 ، DMU3)، وكانت قيم درجات الكفاءة الحجمية ودرجات الكفاءة التامة ضعيفة وتراوحت بين (0.009، 0.106) و(0.009، 0.028) على الترتيب.

وأخيرا، عرفت وحدات الوكالة الوطنية للقرض المصغر قيم جيدة على مستوى مختلف درجات الكفاءة، حيث تراوحت درجة الكفاءة الفنية الصافية بين (0.932، 1.000) وحققت ثلاثة وحدات درجة الكفاءة (1) الممثلة في الوحدة (DMU30 ، DMU32 ، DMU35)، أما درجة الكفاءة الحجمية ودرجات الكفاءة الفنية التامة سجلت نفس القيم التي تراوحت بين (0.905، 1.000) وحققت الوحدة (DMU30) درجة الكفاءة (1).

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الكفاءة للفترة 2016-2018

نتناول في هذا المطلب عرض وتحليل نتائج الكفاءة خلال الفترة 2016-2018 لنموذج عوائد الحجم الثابتة ذو التوجه المخرجي CCR-O ونموذج عوائد الحجم المتغيرة ذو التوجه المخرجي BCC-O.

جدول (4-5): درجات الكفاءة وغلة الحجم والمرجعيات الكفء للمرحلة 2016-2018

الوكالة	الوحدة	درجة CCR-O	درجة BCC-O		غلة الحجم	مصدر عدم الكفاءة	الوحدة المرجعية
			كفاءة حجمية	كفاءة فنية صافية			
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI	DMU1	0.009	0.016	0.554	متناقصة	حجمي وفني	2,3,17
	DMU2	0.015	0.015	1.000	متناقصة	حجمي	2
	DMU3	0.011	0.011	1.000	متناقصة	حجمي	3
	DMU4	0.012	0.014	0.832	متناقصة	حجمي وفني	2,3
	DMU5	0.008	0.012	0.652	متناقصة	حجمي وفني	2,3
	DMU6	0.010	0.020	0.514	متناقصة	حجمي وفني	2,17
	DMU7	0.010	0.018	0.580	متناقصة	حجمي وفني	2,17
الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ	DMU8	0.050	0.054	0.927	متناقصة	حجمي وفني	3,17
	DMU9	0.086	0.642	0.134	متناقصة	حجمي وفني	17,30
	DMU10	0.056	0.091	0.612	متناقصة	حجمي وفني	17,30
	DMU11	0.036	0.770	0.046	متناقصة	حجمي وفني	29,34
	DMU12	0.049	0.074	0.663	متناقصة	حجمي وفني	17,30
	DMU13	0.063	0.206	0.308	متناقصة	حجمي وفني	17,30
	DMU14	0.056	0.761	0.073	متناقصة	حجمي وفني	29,34
	DMU15	0.061	0.136	0.449	متناقصة	حجمي وفني	17,30
	DMU16	0.054	0.077	0.702	متناقصة	حجمي وفني	17,30
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC	DMU17	0.061	0.061	1.000	متناقصة	حجمي	17
	DMU18	0.080	0.100	0.797	متناقصة	حجمي وفني	17,30
	DMU19	0.069	0.262	0.262	متناقصة	حجمي وفني	17,30
	DMU20	0.049	0.764	0.065	متناقصة	حجمي وفني	29;34
	DMU21	0.057	0.130	0.436	متناقصة	حجمي وفني	17,30
	DMU22	0.070	0.758	0.093	متناقصة	حجمي وفني	29,34
	DMU23	0.056	0.726	0.077	متناقصة	حجمي وفني	29,30

	DMU24	0.047	0.510	0.093	متناقصة	حجمي وفني	17,30
	DMU25	0.068	0.116	0.585	متناقصة	حجمي وفني	17,30
	DMU26	0.062	0.978	0.063	متناقصة	حجمي وفني	30,34
	DMU27	0.062	0.792	0.079	متناقصة	حجمي وفني	29,34
الوكالة الوطنية للقرض المصغر ANJEM	DMU28	0.970	0.976	0.994	متناقصة	حجمي وفني	30,32,34
	DMU29	0.945	0.945	1.000	متناقصة	حجمي	29
	DMU30	0.978	0.978	1.000	متناقصة	حجمي	30
	DMU31	0.960	0.960	1.000	متناقصة	حجمي	30,31
	DMU32	0.971	0.971	1.000	متناقصة	حجمي	30,32,34
	DMU33	0.948	0.978	0.969	متناقصة	حجمي وفني	30,32,34
	DMU34	1.000	1.000	1.000	ثابتة	لا يوجد	34

المصدر: مخرجات برنامج OS DEA

توضح نتائج الجدول أعلاه، أن الوحدة (DMU34) فقط من أصل 34 وحدة حققت درجة الكفاءة الفنية التامة (الدرجة 1) حسب نموذج عوائد الحجم الثابتة ذو التوجه المخرجي CCR-O، فهي تشكل الحدود الكفء لعينة الدراسة وقيمها الراكدة تساوي صفر، والوحدات من الوحدة (DMU1) إلى الوحدة (DMU33) تقع دون الحدود الكفء حسب درجة كل وحدة لأن درجة كفاءتها أقل من الواحد .

أما نتائج مؤشر الكفاءة الفنية الصافية ومؤشر الكفاءة الحجمية حسب نموذج عوائد الحجم المتغيرة ذو التوجه المخرجي BCC-O، فهي كالآتي:

نلاحظ أن درجة كفاءة الوحدة (DMU34) تساوي الواحد في كلا المؤشرين الفني والحجمي، مما يدل على أن هذه الوحدة هي كفء فنيا وحجميا وحققت شرط القيم الراكدة تساوي الصفر، وبالتالي أن الوحدة وفقت في استغلال الموارد المتاحة بشكل أمثل وتشتغل في المنطقة الكفء.

أما الوحدات التي حققت درجة كفاءة فنية صافية تساوي الواحد هي (DMU2، DMU3، DMU17، DMU29، DMU30، DMU31، DMU32، DMU34) وقيمها الراكدة تساوي الصفر وتقع على الحدود الكفء لنموذج BCC-O، والذي يعبر عن هذه الوحدات بأنها وفقت فقط في الاستغلال الأمثل لمواردها.

والوحدات غير الكفء في كل من مؤشر الكفاءة الفنية الصافية ومؤشر الكفاءة الحجمية، والتي حققت درجات كفاءة أقل من الواحد وقيمها الراكدة لا تساوي الصفر هي (DMU1، DMU4، DMU5، DMU6، DMU7 ، DMU8 ، DMU9 ، DMU10 ، DMU11 ، DMU12 ، DMU13 ، DMU14، 15

DMU، DMU16 ، DMU18 ، DMU19 ، DMU20 ، DMU21 ، DMU22 ، DMU23 ، 24
DMU، DMU25 ، DMU26 ، DMU27 ، DMU28 ، DM33)، مما يدل بأن هذه الوحدات لم توفق في استغلال مواردها ولا تشتغل في المنطقة الكفء.

وحسب نوع غلة الحجم نلاحظ الوحدة (DMU34) تميزت بغلة حجم ثابتة وحققت الحجم الأمثل أو الكفء بالتوليفة الحالية للمدخلات والمخرجات ولديها وفورات حجم معدومة، والوحدات الممثلة في الوحدة (DMU1، DMU2 ، DMU3 ، DMU4 ، DMU5 ، DMU6 ، DMU7 ، DMU8 ، DMU9 ، DMU10 ، DMU11 ، DMU12 ، DMU13 ، DMU14 ، DMU15 ، DMU16 ، DMU17 ، DMU18 ، DMU19 ، DMU20 ، DMU21 ، DMU22 ، DMU23 ، DMU24 ، DMU25 ، DMU26 ، DMU27 ، DMU28 ، DMU29 ، DMU30 ، DMU31 ، DMU32 ، DMU33) حققت غلة حجم متناقصة فهي تحقق وفورات حجم سالبة مما يعني الزيادة في المخرجات تتطلب زيادة أكبر في المدخلات، وما يميز هذه الفترة بعدم وجود وحدات تميزت بغلة حجم متزايدة.

وأما الوحدات المرجعية (DMU2 ، DMU3 ، DMU4 ، DMU17 ، DMU29 ، 30 DMU، DMU31، DMU32 ، DMU34) فهي مرجعية كفء لذاتها ولغيرها.

وعند قراءة الجدول أعلاه، فإن مختلف مؤشرات الكفاءة للوكالة الوطنية للقرض المصغر ANJEM جاءت جيدة مقارنة بمؤشرات الكفاءة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ .

وتوضح نتائج الدراسة بأن وحدات الوكالة الوطنية للقرض المصغر حققت درجات الكفاءة الفنية الصافية تتراوح بين (0.969، 1.000) وحققت خمسة وحدات من أصل سبعة وحدات درجة الكفاءة (1) وهي (DMU29، DMU30، DMU31 ، DMU32 ، DMU34)، أما درجات الكفاءة الحجمية ودرجات الكفاءة الفنية التامة للوحدات أخذت نفس القيم والتي تراوحت بين (0.945، 1.000) .

أما بالنسبة لوحدات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فقد تراوحت قيم درجة الكفاءة الفنية الصافية بين (0.514، 1.000) وحققت وحدتين درجة الكفاءة (1) وهما الوحدة (DMU2، DMU3)، وكانت قيم درجات الكفاءة الحجمية ودرجات الكفاءة التامة ضعيفة وتراوحت بين (0.011، 0.020) و(0.009، 0.012) على الترتيب.

كما تبين نتائج الدراسة بأن الكفاءة الفنية الصافية لوحدات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة تراوحت بين (0.077، 1.000) وحققت الوحدة (DMU17) درجة الكفاءة (1)، وتراوحت درجات الكفاءة الحجمية بين(0.061، 0.978)،وجاءت درجات الكفاءة الفنية التامة للوحدات ضعيفة جدا وأخذت القيم بين (0.047، 0.070).

أما بالنسبة لوحدات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب أخذت قيم دون المتوسط على مستوى درجة الكفاءة الفنية الصافية حيث تراوحت بين (0.046، 0.927)، وكانت قيم درجات الكفاءة الحجمية بين (0.054، 0.770)، أما درجات الكفاءة التامة فهي ضعيفة جدا وتراوحت بين (0.036، 0.086).

المبحث الثالث: تحسين وضعية القطاعات الاستثمارية غير الكفء

استخدمنا في دراستنا نموذجي عوائد الحجم الثابتة والمتغيرة ذو التوجه المخرجي الذي يهدف إلى تعظيم المخرجات لمستوى المدخلات الموجود، ومنه تكون القيم المستهدفة (المقترحة) تخص المخرجات فقط، وسنوضح في هذا المبحث تحسين الوضعية على مستوى الكفاءة الفنية للمخرجات للفترتين 2013-2015 و2016-2018.

المطلب الأول: تحسين الوضعية على مستوى الكفاءة الفنية للمخرجات للفترة 2013-2015

سنوضح من خلال هذا المطلب التحسين المطلوب في مخرجات الوحدات غير الكفء لنموذج عوائد الحجم المتغيرة ذو التوجه المخرجيBCC-O .

جدول (4-6): مستويات التحسين المطلوبة من القطاعات غير الكفأة للمرحلة 2013-2015

الوكالة	القطاع	المدخلات والمخرجات		القيم الفعلية	القيم المقترحة	التحسين المطلوب	نسبة التحسين
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI	النقل	المدخلات	X	151 618 000 000	151 618 000 000	0	%0.00
		المخرجات	Y1	4 092	6 723	2 631	%39.14
			Y2	16 593	27 263	10 670	%39.14
	الخدمات	المدخلات	X	149 304 666 667	149 304 666 667	0	%0.00
		المخرجات	Y1	1 091	3 112	2 021	%64.94
			Y2	16 074	29 888	13 814	%46.22
	السياحة	المدخلات	X	129 503 666 667	129 503 666 667	0	%0.00
		المخرجات	Y1	173	4 364	4 191	%96.04
			Y2	9 524	28 196	18 672	%66.22
	الصحة	المدخلات	X	20 896 333 333	20 896 333 333	0	%0.00
		المخرجات	Y1	106	7 402	7 296	%98.57
			Y2	2 386	14 929	12 543	%84.02
	الفلاحة	المدخلات	X	34 950 333 333	34 950 333 333	0	%0.00
		المخرجات	Y1	195	8 423	8 228	%97.68
			Y2	3 448	19 200	15 752	%82.04
الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ	الحرف التقليدية	المدخلات	X	11 660 148 576	11 660 148 576	0	%0.00
		المخرجات	Y1	3 775	6 738	2 963	%43.97
			Y2	9 433	12 121	2 688	%22.18
	البناء والاشغال	المدخلات	X	17 278 886 921	17 278 886 921	0	%0.00
		المخرجات	Y1	4 405	7 142	2 737	%38.32
			Y2	11 059	13 829	2 770	%20.03

	العمومية					
	الري	المدخلات	X	120 611 161	120 611 161	0	%0.00
		المخرجات	Y1	25	541	516	%95.38
			Y2	49	811	762	%93.96
	الصناعة	المدخلات	X	17 822 658 545	17 822 658 545	0	%0.00
		المخرجات	Y1	3 656	7 181	3 525	%49.09
			Y2	9 672	13 994	4 322	%30.89
	الصيانة	المدخلات	X	4 049 887 468	4 049 887 468	0	%0.00
		المخرجات	Y1	1 297	6 191	4 894	%79.05
			Y2	2 651	9 808	7 157	%72.97
	الصيد البحري	المدخلات	X	842 026 151	842 026 151	0	%0.00
		المخرجات	Y1	115	3 655	3 540	%96.85
			Y2	555	5 482	4 927	%89.88
	المهن الحرة	المدخلات	X	3 669 786 978	3 669 786 978	0	%0.00
		المخرجات	Y1	1 232	6 164	4 932	%80.01
			Y2	2 648	9 692	7 044	%72.68
	النقل	المدخلات	X	7 923 133 743	7 923 133 743	0	%0.00
		المخرجات	Y1	2 881	6 698	3 817	%56.99
			Y2	4 563	10 976	6 413	%58.43
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC	الفلاحة	المدخلات	X	16 085 816 205	16 085 816 205	0	%0.00
		المخرجات	Y1	3 849	7 056	3 208	%45.46
			Y2	9 393	13 466	4 073	%30.25
	الحرف التقليدية	المدخلات	X	8 894 086 183	8 894 086 183	0	%0.00
		المخرجات	Y1	2 571	6 539	3 968	%60.68
			Y2	6 740	11 280	4 540	%40.25
	البناء والاشغال العمومية	المدخلات	X	4 910 032 225	4 910 032 225	0	%0.00
		المخرجات	Y1	1 021	6 253	5 232	%83.68
			Y2	3 129	10 069	6 941	%68.93
	الري	المدخلات	X	330 989 017	330 989 017	0	%0.00
		المخرجات	Y1	40	1 465	1 425	%97.27
			Y2	136	2 198	2 062	%93.80
	الصناعة	المدخلات	X	8 339 994 240	8 339 994 240	0	%0.00
		المخرجات	Y1	1 515	6 499	4 984	%76.69

			4 473	Y2		11 112	6 639	%59.75
	الصيانة	المدخلات	330 289 618	X		330 289 618	0	%0.00
		المخرجات	92	Y1		1 462	1 370	%93.69
			217	Y2		2 194	1 977	%90.11
	الصـــــيد البحري	المدخلات	619 475 355	X		619 475 355	0	%0.00
		المخرجات	80	Y1		2 701	2 621	%97.04
			330	Y2		4 052	3 722	%91.85
	المهن الحرة	المدخلات	634 863 823	X		634 863 823	0	%0.00
		المخرجات	152	Y1		2 767	2 615	%94.51
			336	Y2		4 151	3 815	%91.91
	الخدمات	المدخلات	13 325 036 884	X		13 325 036 884	0	%0.00
		المخرجات	3 656	Y1		6 858	3 202	%46.69
			7 580	Y2		12 627	5 047	%39.97
	نقـــــل البضائع	المدخلات	3 740 533 105	X		3 740 533 105	0	%0.00
		المخرجات	1 152	Y1		6 251	5 099	%81.57
			1 452	Y2		9 711	8 259	%85.05
	نقـــــل المسافرين	المدخلات	884 350 380	X		884 350 380	0	%0.00
		المخرجات	263	Y1		3 836	3 573	%93.14
			373	Y2		5 754	5 382	%93.52
الوكالة الوطنية للقرض المصغر ANGEM	الفلاحة	المدخلات	93 078 408	X		93 078 408	0	%0.00
		المخرجات	400	Y1		417	17	%4.06
			600	Y2		625	25	%3.99
	البنـــــاء والأشـغال العمومية	المدخلات	1 255 154 483	X		1 255 154 483	0	%0.00
		المخرجات	5 292	Y1		5 425	133	%2.45
			79	Y2		8 137	8 058	%99.03
	الحـــــرف التقليدية	المدخلات	117 829 927	X		117 829 927	0	%0.00
		المخرجات	498	Y1		528	30	%5.67
			747	Y2		792	45	%5.68
	الصـــــيد البحري	المدخلات	109 806 319	X		109 806 319	0	%0.00
		المخرجات	458	Y1		492	34	%6.88
			688	Y2		738	51	%6.84

المصدر: مخرجات برنامج OS DEA

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ هناك هدر كبير للموارد المتاحة، وجاءت نسب تحسين قطاعات الاستثمار للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب عالية وهي أكثر القطاعات التي مسها التحسين مقارنة بقطاعات الوكالة الوطنية للقرض المصغر، وباستطاعة قطاعات الاستثمار غير الكفء زيادة مخرجاتها بقيم كبيرة مع الحفاظ على نفس مستوى المدخلات.

❖ قطاعات الاستثمار للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:

- قطاع الفلاحة: يمكن تحقيق الكفاءة التامة للوحدات المرجعية له (DMU8، DMU32) بزيادة مخرجاته عدد المشاريع (Y1) بنسبة 45.46 % وعدد العمال (Y2) بنسبة 30.25 % وبالتالي تحقيق أقصى ما يمكن للمخرجتين (Y1وY2) المحدد بالقيم المقترحة على الترتيب7056، 13466.
- قطاع الحرف التقليدية: يستطيع تحقيق الكفاءة التامة للوحدات المرجعية له (DMU8، DMU32) بزيادة مخرجاته عدد المشاريع (Y1) بنسبة 60.68 % وعدد العمال (Y2) بنسبة 40.25 % وبالتالي تحقيق أقصى ما يمكن للمخرجتين (Y1 وY2) المحدد بالقيم المقترحة على الترتيب6539، 11280.
- قطاع الصيانة: يستطيع تحقيق الكفاءة التامة للوحدات المرجعية له (DMU30، DMU32) بزيادة مخرجاته عدد المشاريع (Y1) المحدد بالقيم المقترحة1462 وبنسبة 93.69 %، وعدد العمال (Y2) المحدد بالقيم المقترح 2194وبنسبة 90.11 %، وبالتالي تحقيق أقصى ما يمكن للمخرجتين (Y1 وY2) ونفس الشيء لباقي القطاعات المتمثلة في البناء والاشغال العمومية، الري، الصناعة، الصيد البحري، المهن الحرة، الخدمات، نقل البضائع ونقل المسافرين.

❖ قطاعات الاستثمار للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

- قطاع النقل: يستطيع تحقيق الكفاءة التامة للوحدات المرجعية له (DMU2، DMU3، DMU16) بزيادة مخرجاته عدد المشاريع (Y1) 2631 كتحسين مطلوب وعدد العمال (Y2) 10670 كتحسين مطلوب وبنسبة 39.14% لكلا المخرجتين (Y1 و Y2)، وبالتالي تحقيق أقصى ما يمكن للمخرجتين (Y1 و Y2) المحدد بالقيم المقترحة على الترتيب6723، 27263.
- قطاع الخدمات: يمكن تحقيق الكفاءة التامة للوحدات المرجعية له (DMU2، DMU16) بزيادة مخرجاته عدد المشاريع (Y1) 3112 كقيم مقترحة وكتحسين مطلوب هو 2021 وعدد العمال (Y2) 29888 كقيم مقترحة و13814كتحسين مطلوب، وبنسبة تحسين لكلا المخرجتين (Y1 و Y2) تقدر ب 64.94 %، 46.22 % على الترتيب.
- قطاع السياحة: يمكن تحقيق الكفاءة التامة للوحدات المرجعية له (DMU2، DMU16) بزيادة مخرجاته عدد المشاريع (Y1) بنسبة 96.04 % وعدد العمال (Y2) بنسبة 66.22 %، وبالتالي تحقيق أقصى ما

يمكن للمخرجتين (Y1وY2) المحدد بالقيم المقترحة على الترتيب 4364، 28196 ونفس الشيء للقطاعات المتبقية الصحة والفلاحة.

❖ قطاعات الاستثمار للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب:

- قطاع البناء والأشغال العمومية: يستطيع تحقيق الكفاءة التامة للوحدات المرجعية له (DMU32، DMU8) بزيادة مخرجاته عدد المشاريع (Y1) بنسبة تحسين 38.32 % وعدد العمال (Y2) بنسبة تحسين 20.03% لكلا المخرجتين (Y1 و Y2)، وبالتالي تحقيق الحجم الأمثل من المخرجتين (Y1 وY2) المحدد بالقيم المقترحة على الترتيب7142، 13829.
- قطاع الصناعة: يمكن تحقيق الكفاءة التامة للوحدات المرجعية له (DMU32، DMU8) بزيادة مخرجاته عدد المشاريع (Y1) 7181 كقيم مقترحة وكتحسين مطلوب هو 3525وعدد العمال (Y2) 13994 كقيم مقترحة و4322 كتحسين مطلوب، وبنسبة تحسين لكلا المخرجتين (Y1 و Y2) تقدر ب 49.09 %، 30.89 % على الترتيب.
- قطاع المهن الحرة: يمكن تحقيق الكفاءة التامة للوحدات المرجعية له (DMU32، DMU8) بزيادة مخرجاته عدد المشاريع (Y1) بنسبة 80.01 % وعدد العمال (Y2) بنسبة 72.68 %، وبالتالي تحقيق أقصى ما يمكن للمخرجتين (Y1وY2) المحدد بالقيم المقترحة على الترتيب 6164، 9692 ونفس الشيء للقطاعات المتبقية الحرف التقليدية، الري، الصيد البحري، الصيانة، النقل.

❖ قطاعات الاستثمار للوكالة الوطنية للقرض المصغر:

- قطاع الفلاحة: يستطيع تحقيق الكفاءة التامة للوحدات المرجعية له (DMU30، DMU35) خاصة أنه حقق درجة كفاءة حجمية قريبة جدا من الواحد (0.997) ودرجة كفاءة فنية صافية تساوي (0.960)، وعليه نسبة التحسين المطلوبة جاءت منخفضة بزيادة مخرجاته عدد المشاريع (Y1) بنسبة 4.06% وعدد العمال (Y2) بنسبة 3.99% وبالتالي تحقيق أقصى ما يمكن للمخرجتين (Y1 و Y2) المحدد بالقيم المقترحة على الترتيب417،625.
- قطاع البناء والأشغال العمومية: يمكن تحقيق الكفاءة التامة للوحدات المرجعية له (DMU32، DMU30) بزيادة مخرجاته عدد المشاريع (Y1) 5425 كقيم مقترحة و133 كتحسين مطلوب وعدد العمال (Y2) 8137 كقيم مقترحة و8058 كتحسين مطلوب، وبنسبة تحسين لكلا المخرجتين (Y1 وY2) تقدر ب 2.45%، 99.03% على الترتيب.
- قطاع الحرف التقليدية: يستطيع تحقيق الكفاءة التامة للوحدات المرجعية له (DMU30، DMU35) خاصة أنه حقق درجة كفاءة حجمية قريبة جدا من الواحد (0.998) ودرجة كفاءة فنية صافية تساوي (0.943)، وعليه نسبة التحسين المطلوبة جاءت منخفضة بزيادة مخرجاته عدد المشاريع (Y1) بنسبة

5.67% وعدد العمال (Y2) بنسبة 5.68% وبالتالي تحقيق أقصى ما يمكن للمخرجتين (Y1 و Y2) المحدد بالقيم المقترحة على الترتيب 792،528.

- قطاع الصيد البحري: يستطيع تحقيق الكفاءة التامة للوحدات المرجعية له (DMU30، DMU35) خاصة أنه حقق درجة كفاءة حجمية قريبة جدا من الواحد (0.998) ودرجة كفاءة فنية صافية تساوي (0.932)، وعليه نسبة التحسين المطلوبة جاءت منخفضة بزيادة مخرجاته عدد المشاريع (Y1) 492 كقيم مقترحة 34 كتحسين مطلوب أي بنسبة 6.88% وعدد العمال (Y2) 738 كقيم مقترحة 51 كتحسين مطلوب أي بنسبة 6.84 % وبالتالي تحقيق الحجم الأمثل من المخرجتين (Y1 و Y2).

المطلب الثاني: تحسين الوضعية على مستوى الكفاءة الفنية للمخرجات للفترة 2016-2018.

نلخص في هذا المطلب مستويات التحسين المطلوبة من الوحدات غير الكفء لنموذج عوائد الحجم المتغيرة ذو التوجه المخرجيBCC-O .

جدول (4-7): مستويات التحسين المطلوبة من القطاعات غير الكفأة للمرحلة 2016-2018

الوكالة	القطاع	المدخلات والمخرجات		القيم الفعلية	القيم المقترحة	التحسين المطلوب	نسبة التحسين
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI	النقل	المدخلات	X	86 347 333 333	86 347 333 333	0	0.00%
		المخرجات	Y1	860	1 553	693	44.63%
			Y2	6 526	11 787	5 261	44.63%
	الخدمات	المدخلات	X	136 254 000 000	136 254 000 000	0	0.00%
		المخرجات	Y1	579	932	353	37.91%
			Y2	13 383	16 087	2 704	16.81%
	السياحة	المدخلات	X	273 750 333 333	273 750 333 333	0	0.00%
		المخرجات	Y1	321	1 153	832	72.16%
			Y2	18 094	27 737	9 643	34.77%
	الصحة	المدخلات	X	53 049 333 333	53 049 333 333	0	0.00%
		المخرجات	Y1	149	1 611	1 462	90.75%
			Y2	4 598	8 954	4 356	48.65%
	الفلاحة	المدخلات	X	67 301 000 000	67 301 000 000	0	0.00%
		المخرجات	Y1	211	1 408	1 197	85.01%
			Y2	5 903	10 185	4 282	42.04%
الوكالة الوطنية	الفلاحة	المدخلات	X	10 305 392 426	10 305 392 426	0	0.00%
		المخرجات	Y1	2 061	2 224	163	7.32%

لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ			Y2	4 375	5 262	887	16.86%
	الحـــرف التقليدية	المدخلات	X	541 556 350	541 556 350	0	0.00%
		المخرجات	Y1	187	1 746	1 559	89.29%
			Y2	353	2 639	2 286	86.63%
	البنـــــاء والأشغال العمومية	المدخلات	X	5 029 196 744	5 029 196 744	0	0.00%
		المخرجات	Y1	1 027	1 968	941	47.81%
			Y2	2 359	3 855	1 496	38.80%
	الري	المدخلات	X	39 935 847	39 935 847	0	0.00%
		المخرجات	Y1	5	152	147	96.71%
			Y2	12	259	247	95.37%
	الصناعة	المدخلات	X	7 111 575 463	7 111 575 463	0	0.00%
		المخرجات	Y1	1 238	2 071	833	40.23%
			Y2	2 930	4 419	1 489	33.69%
	الصيانة	المدخلات	X	1 816 305 993	1 816 305 993	0	0.00%
		المخرجات	Y1	462	1 809	1 347	74.46%
			Y2	918	2 985	2 067	69.24%
	الصـــيد البحري	المدخلات	X	96 075 204	96 075 204	0	0.00%
		المخرجات	Y1	12	365	353	96.71%
			Y2	45	616	571	92.70%
	المهـــن الحرة	المدخلات	X	2 839 783 384	2 839 783 384	0	0.00%
		المخرجات	Y1	687	1 859	1 172	63.05%
			Y2	1 466	3 262	1 796	55.06%
	الخدمات	المدخلات	X	6 664 016 208	6 664 016 208	0	0.00%
		المخرجات	Y1	1 387	2 049	662	32.31%
			Y2	3 015	4 297	1 282	29.84%
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC	الحـــرف التقليدية	المدخلات	X	4 362 980 000	4 362 980 000	0	0.00%
		المخرجات	Y1	1 150	1 935	785	40.55%
			Y2	2 930	3 674	744	20.26%
	البنـــــاء والأشغال العمومية	المدخلات	X	1 285 500 000	1 285 500 000	0	0.00%
		المخرجات	Y1	255	1 782	1 527	85.68%
			Y2	744	2 841	2 097	73.82%
	الري	المدخلات	X	68 020 000	68 020 000	0	0.00%
		المخرجات	Y1	10	259	249	96.26%

			Y2	28	438	410	93.53%
	الصناعة	المدخلات	X	3 008 233 333	3 008 233 333	0	0.00%
		المخرجات	Y1	509	1 868	1 359	72.75%
			Y2	1 443	3 307	1 864	56.37%
	الصيانة	المدخلات	X	161 353 333	161 353 333	0	0.00%
		المخرجات	Y1	39	613	574	93.69%
			Y2	96	1 032	936	90.73%
	الصـــيد البحري	المدخلات	X	264 813 333	264 813 333	0	0.00%
		المخرجات	Y1	36	1 025	989	96.49%
			Y2	125	1 621	1 496	92.27%
	المهـــن الحرة	المدخلات	X	619 026 667	619 026 667	0	0.00%
		المخرجات	Y1	115	1 749	1 635	93.45%
			Y2	247	2 660	2 414	90.73%
	الخدمات	المدخلات	X	3 544 820 000	3 544 820 000	0	0.00%
		المخرجات	Y1	879	1 894	1 015	53.58%
			Y2	2 019	3 453	1 434	41.52%
	نقـــل البضائع	المدخلات	X	73 453 333	73 453 333	0	0.00%
		المخرجات	Y1	18	289	271	93.66%
			Y2	23	439	416	94.76%
	نقـــل المسافرين	المدخلات	X	17 090 000	17 090 000	0	0.00%
		المخرجات	Y1	4	65	62	94.42%
			Y2	9	114	105	92.11%
الوكالة الوطنية للقرض المصغر ANGEM	الفلاحة	المدخلات	X	135 991 207	135 991 207	0	0.00%
		المخرجات	Y1	530	533	3	0.64%
			Y2	814	819	5	0.64%
	الصـــيد البحري	المدخلات	X	43 117 378	43 117 378	0	0.00%
		المخرجات	Y1	164	170	5	3.06%
			Y2	254	262	8	3.06%

المصدر: مخرجات برنامج OS DEA

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ هناك هدر كبير وعدم استغلال للموارد المتاحة، لأن كل القطاعات الاستثمارية غير الكفء زيادة مخرجاتها بقيم كبيرة مع الحفاظ على نفس مستوى المدخلات، وجاء تحسين قطاعات الاستثمار غير الكفء في هذا الجدول بنسب عالية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لتطوير

الاستثمار والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وهي أكثر القطاعات التي مسها التحسين مقارنة بقطاعات الوكالة الوطنية للقرض المصغر .

❖ قطاعات الاستثمار للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:

- قطاع المهن الحرة: يمكن تحقيق الكفاءة التامة للوحدات المرجعية له (DMU30، DMU17) بزيادة مخرجاته عدد المشاريع (Y1) بنسبة 93.45% وعدد العمال (Y2) بنسبة 90.73% وبالتالي تحقيق أقصى ما يمكن للمخرجتين (Y1وY2)المحدد بالقيم المقترحة على الترتيب1749، 2660.
- قطاع الحرف التقليدية: يستطيع تحقيق الكفاءة التامة للوحدات المرجعية له (DMU30، DMU17) بزيادة مخرجاته عدد المشاريع (Y1) بنسبة 40.55 % وعدد العمال (Y2) بنسبة 20.26% وبالتالي تحقيق أقصى ما يمكن للمخرجتين (Y1 و Y2) المحدد بالقيم المقترحة على الترتيب 1935، 3674.
- قطاع الصيانة: يستطيع تحقيق الكفاءة التامة للوحدات المرجعية له (DMU30، DMU29) بزيادة مخرجاته عدد المشاريع (Y1) المحدد بالقيم المقترحة 613 وبنسبة 93.69 %، وعدد العمال (Y2) المحدد بالقيم المقترح 1032وبنسبة 90.73 %، وبالتالي تحقيق أقصى ما يمكن للمخرجتين (Y1 و Y2) ونفس الشيء لباقي القطاعات المتمثلة في البناء والاشغال العمومية، الري، الصناعة، الصيد البحري، الخدمات، نقل البضائع ونقل المسافرين.

❖ قطاعات الاستثمارللوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

- قطاع النقل: يستطيع تحقيق الكفاءة التامة للوحدات المرجعية له (DMU2، DMU3،DMU17) بزيادة مخرجاته عدد المشاريع (Y1) 693 كتحسين مطلوب وعدد العمال (Y2) 5261 كتحسين مطلوب وبنسبة 44.63% لكلا المخرجتين (Y1 و Y2)، وبالتالي تحقيق أقصى ما يمكن للمخرجتين (Y1 وY2) المحدد بالقيم المقترحة على الترتيب 1553،11787.
- قطاع الصحة: يمكن تحقيق الكفاءة التامة للوحدات المرجعية له (DMU2، DMU17) بزيادة مخرجاته عدد المشاريع (Y1) 1611 كقيم مقترحة وكتحسين مطلوب هو 1462 وعدد العمال (Y2) 8954 كقيم مقترحة 4356 كتحسين مطلوب، وبنسبة تحسين لكلا المخرجتين (Y1 و Y2) تقدر ب 90.75 %، 48.65% على الترتيب.
- قطاع السياحة: يمكن تحقيق الكفاءة التامة للوحدات المرجعية له (DMU2، DMU3) بزيادة مخرجاته عدد المشاريع (Y1) بنسبة 72.16% وعدد العمال (Y2) بنسبة 34.77%، وبالتالي تحقيق أقصى ما يمكن للمخرجتين (Y1وY2) المحدد بالقيم المقترحة على الترتيب 1153، 27737 ونفس الشيء للقطاعات المتبقية الخدمات والفلاحة.

❖ قطاعات الاستثمار للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب:

- قطاع الري: يستطيع تحقيق الكفاءة التامة للوحدات المرجعية له (DMU29، DMU34) بزيادة مخرجاته عدد المشاريع (Y1) بنسبة تحسين 96.71 % وعدد العمال (Y2) بنسبة تحسين 95.37% لكلا المخرجتين (Y1 و Y2)، وبالتالي تحقيق الحجم الأمثل من المخرجتين (Y1 و Y2) المحدد بالقيم المقترحة على الترتيب 152،259.
- قطاع الصيانة: يمكن تحقيق الكفاءة التامة للوحدات المرجعية له (DMU17،DMU30) بزيادة مخرجاته عدد المشاريع (Y1) 1809 كقيم مقترحة وكتحسين مطلوب هو 1347 وعدد العمال (Y2) 2985 كقيم مقترحة و2067 كتحسين مطلوب، وبنسبة تحسين لكلا المخرجتين (Y1 و Y2) تقدر ب 74.46 %، 69.24% على الترتيب.
- قطاع الصيد البحري: يمكن تحقيق الكفاءة التامة للوحدات المرجعية له (DMU29، DMU34) بزيادة مخرجاته عدد المشاريع (Y1) بنسبة 96.71% وعدد العمال (Y2) بنسبة 92.70%، وبالتالي تحقيق أقصى ما يمكن للمخرجتين (Y1وY2) المحدد بالقيم المقترحة على الترتيب 365، 616 ونفس الشيء للقطاعات المتبقية الحرف التقليدية، البناء والأشغال العمومية، المهن الحرة، الخدمات، الصناعة.

❖ قطاعات الاستثمارللوكالة الوطنية للقرض المصغر:

- قطاع الفلاحة: يستطيع تحقيق الكفاءة التامة للوحدات المرجعية له (DMU29) خاصة أنه حقق درجة كفاءة حجمية قريبة جدا من الواحد (0.945) ودرجة كفاءة فنية صافية تساوي (1.000)، وعليه نسبة التحسين المطلوبة جاءت منخفضة بزيادة مخرجاته عدد المشاريع (Y1) بنسبة 0.64% وأيضاعدد العمال (Y2) بنفس النسبة 0.64% وبالتالي تحقيق أقصى ما يمكن للمخرجتين (Y1 و Y2) المحدد بالقيم المقترحة على الترتيب 533،819.
- قطاع الصيد البحري: يستطيع تحقيق الكفاءة التامة للوحدات المرجعية له (DMU34) خاصة أنه حقق درجة كفاءة حجمية تساوي الواحد (1.000) ودرجة كفاءة فنية صافية تساوي (1.000)، وعليه نسبة التحسين المطلوبة جاءت منخفضة بزيادة مخرجاته عدد المشاريع (Y1) 170 كقيم مقترحة 5 كتحسين مطلوب أي بنسبة 3.06% وعدد العمال (Y2) 262 كقيم مقترحة 8 كتحسين مطلوب أي بنسبة 3.06 % وبالتالي تحقيق الحجم الأمثل من المخرجتين (Y1 و Y2).

ويرجع مصدر عدم الكفاءة حسب نموذج BCC-O الخاص بالفترة 2013-2015 والفترة 2016-2018 لعدم تشغيل قطاعات الاستثمار المحلي في المنطقة الكفء وليس لاستغلال الموارد المتاحة،كما يعود سبب عدم الكفاءة لأحد أسباب فشل السياسة الاستثمارية أو عدم نجاح برامج السياسة الجبائية الداعمة للاستثمار المتمثلة في:

- عدم تقديم الوكالة الداعمة للاستثمار بما هو مطلوب منها من مساهمة في تنفيذ البرامج الاستثمارية وتحقيق أهداف السياسة الجبائية؛
- الاختلاف الموجود في القوانين والإجراءات المحفزة الاستثمار لهذه الوكالات الاستثمارية؛
- البيروقراطية والفساد الإداري الذي عطل العملية الاستثمارية.

ومن خلال نتائج تقييم الأداء لقطاعات الاستثمار المحلي للجزائر في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI والوكالة الوطنية للقرض المصغر ANGEM والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC المتحصل عليها من أسلوب تحليل مغلف البيانات تبين أنه يمكن قياس درجة كفاءة الوحدات وتحديد درجة الكفاءة التامة والمنخفضة والوحدات المرجعية للوحدات غير الكفء، وهناك تباين في تحقيق قطاعات الاستثمار لدرجات الكفاءة، ويختلف أداء قطاعات الاستثمار المحلي في إطار الوكالة الوطنية للقرض المصغر عن مثيلاتها في الوكالات الأخرى.

خلاصة الفصل الرابع:

حاولنا من خلال هذا الفصل تطبيق أسلوب تحليل مغلف البيانات على عينة تتكون من 35 قطاع استثماري لمختلف أجهزة دعم الاستثمار في الجزائر، وتم اختيار الاتجاه الإخراجي لنموذج (CCR) الذي يستند إلى فرضية ثبات عوائد الحجم و نموذج (BCC) الذي يستند إلى فرضية تغير عوائد الحجم، عند السعي إلى تعظيم المخرجات عدد المشاريع وعدد العمال إلى أقصى ما يمكن مع الاحتفاظ بالمستوى الحالي للمدخلات تكلفة الاستثمار وهو ما يتوافق مع هدف الدراسة لقطاعات الاستثمار المحلي في الجزائر.

وأشارت الدراسة أن قطاعين لكلا الفترتين 2013-2015 و 2016-2018 يعملان عند مستويات أحجامهما المثلى، وأن قطاع استثماري حقق الكفاءة التامة عند فرضية ثبات عوائد الحجم في التوجه المخرجي، أما بالنسبة لفرضية عوائد الحجم المتغيرة عند فرضية تعظيم المخرجات فقد حققت 07 قطاعات استثمارية الكفاءة التامة للفترة 2013-2015 وحققت 08 قطاعات استثمارية الكفاءة التامة للفترة 2016-2018، بينما حسب فرضية ثبات عوائد الحجم فقد حقق قطاعين استثماريين الكفاءة التامة لكلا الفترتين 2013-2015 و2016-2018.

خاتمة عامة

عملا بفكرة أن سياسة التحريض الضريبي تزيد من تطوير الاقتصاد وتنويع الإنتاج الوطني، مما عجل بالحكومة الجزائرية منح العديد من المزايا الجبائية في ظل قوانين الاستثمار المحدثة وتشجيع أكبر عدد ممكن من المشاريع الاستثمارية والقضاء على معوقات السياسة الجبائية لاسيما منها التهرب الضريبي الذي أخذ أبعاد خطيرة على الاقتصاد الوطني.

ولمعرفة مدى مساهمة التحفيزات الضريبية الممنوحة للمتعاملين الاقتصاديين في مختلف قطاعات الاستثمار المحلي جاءت هذه الدراسة لإبراز دور السياسة الجبائية في تحفيز الاستثمار المحلي بالجزائر، حيث تناولت الأسس النظرية للسياسة الجبائية والاستثمار المحلي، وتطرقت للدراسات السابقة المرتبطة بالموضوع، بالإضافة إلى إلقاء الضوء على تقييم فعالية التحفيزات الجبائية خلال الفترة الممتدة بين 2005-2018، وكذا الوقوف على أداء قطاعات الاستثمار المحلي في ظل التحفيزات الجبائية الممنوحة من خلال قياس كفاءة هاته القطاعات لعينة تتكون من خمسة وثلاثون قطاع استثماري للفترة 2013-2015 و الفترة 2016-2018.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج تتبعها جملة من الاقتراحات والتوصيات وختمت بآفاق مستقبلية موضحة في النقاط التالية:

أولا: نتائج اختبار الفرضيات

جاءت النتائج ذات الصلة باختبار صحة الفرضيات كما يلي:

- الفرضية الأولى: " السياسة الجبائية تؤثر على الاستثمار المحلي من خلال سياسة التحريض الضريبي."

تعد سياسة التحفيز الجبائي من أهم السياسات الجبائية التي تعتمد عليها الدولة لتنويع إنتاجها وتطوير اقتصادها، لأن الامتيازات الجبائية أداة تحفيز الاستثمارات المحلية والتي يسعى المتعاملين الاقتصاديين الاستفادة منها لأجل تخفيض تكاليف الاستثمار.

والملاحظ للدراسات السابقة المرتبطة بهذه الدراسة يتبين هناك علاقة تربط السياسة الجبائية بالاستثمار المحلي، وذلك من خلال ربط السياسة الجبائية بفعالية التحفيزات الجبائية وربط الاستثمار المحلي بكفاءة قطاعات الاستثمار المحلي لأجل تحقيق وفرات ضريبية للمؤسسات الاقتصادية وترشيد التحفيزات الضريبية وإعطاء الأولوية للقطاع الكفء، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- الفرضية الثانية: "فعالية التحفيزات الجبائية تساهم في تحفيز الاستثمار المحلي في الجزائر."

بالرغم من التطور الملحوظ في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة التي تمثل القطاع الخاص وإبراز مساهمتها في تكوين رأس المال الثابت والقيمة المضافة في الجزائر للفترة 2005-2018، إلا أن هذا التطور لم يرقى المستوى المطلوب لتحقيق أهداف السياسة التحفيزية من حيث زيادة الإنتاج وترقية وتنويع الصادرات والتخفيف من حدة البطالة، ويعود السبب في ذلك إلى البيروقراطية والفساد الإداري وانتشار القطاع غير الرسمي والتهرب الضريبي، وبالتالي تحقق الفرضية الثانية.

- الفرضية الثالثة: "كفاءة قطاعات الاستثمار المحلي هي مؤشر بلوغ السياسة الجبائية لأهدافها."

من خلال نتائج الدراسة التطبيقية للفصل الرابع الخاصة بقياس درجات الكفاءة للفترة 2013-2015 وحسب نموذج عوائد الحجم الثابتة ذو التوجه المخرجي CCR-O نلاحظ أن الوحدة (DMU30) فقط حققت درجة الكفاءة الفنية التامة، وحسب نموذج عوائد الحجم المتغيرة ذو التوجه المخرجي BCC-O نلاحظ أن الوحدة (DMU30) هي أيضا كفء فنيا وحجميا لأن درجة كفاءتها تساوي الواحد في كلا المؤشرين الفني والحجمي للكفاءة والوحدات (DMU2 ، DMU3 ، DMU8 ، DMU16 ، DMU30 ، DMU32 ، DMU35) حققت درجة كفاءة فنية صافية تساوي الواحد .

أما بخصوص درجات الكفاءة للفترة 2016-2018 توضح نتائج الدراسة أن الوحدة (DMU34) فقط حققت درجة الكفاءة الفنية التامة (الدرجة 1) حسب نموذج عوائد الحجم الثابتة ذو التوجه المخرجي CCR-O، وحسب نموذج عوائد الحجم المتغيرة ذو التوجه المخرجي BCC-O نلاحظ أن درجة كفاءة الوحدة (34) تساوي الواحد في كلا المؤشرين الفني والحجمي والوحدات التي حققت درجة كفاءة فنية صافية تساوي الواحد هي (DMU2 ، 3 DMU، DMU17 ، DMU29 ، DMU30 ، DMU31 ، DMU32، DMU34).

في كلا الفترتين نجد الوحدات المذكورة أعلاه استغلت تكلفة الاستثمار بشكل أمثل للوصول إلى عدد المشاريع ومناصب الشغل المرغوب فيها، وهو ما يثبت صحة هذه الفرضية.

ثانيا: النتائج المتوصل إليها

أسفرت الدراسة عن النتائج الموضحة أدناه:

- تعمل الجزائر من خلال سياستها الجبائية الهادفة إلى بناء مؤسسات صغيرة ومتوسطة مشجعة على تنويع الاستثمار خارج قطاع المحروقات؛
- استخدمت الجزائر سياسة التحفيز الجبائي بغرض استقطاب الاستثمار المحلي وتشجيعه، وبأسلوب التحفيز أزداد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يتبعه التراكم في رأس المال وتطور في القيمة المضافة؛

- ما تتضمنه القوانين الجبائية وقانون الاستثمار 16-09 من مواد تحفيزية تزيد من ثقة المستثمر وتشجيعه على الاستثمار؛

- تدخل الضريبة في تحفيز الاستثمار من خلال السياسة التحفيزية بغرض زيادة الإنتاج وامتصاص البطالة وغيرها من أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

- من خلال نتائج الدراسة نلاحظ تركيز الدولة في دعم وتحفيز القطاع الخاص عن طريق آليات دعم وتطوير الاستثمار المحلي؛

- جاءت نسب القيمة المضافة للقطاع الخاص أعلى من نسب القطاع العمومي والتي تعود لسياسة الانفتاح الاقتصادي التي تبنتها الجزائر وتحرير رؤوس الأموال المحلية والأجنبية من عراقيل وقيود الاستثمار؛

- يعتبر أسلوب تحليل مغلف البيانات أحد أساليب تقييم الأداء وأداة للحكم على مدى تحقيق أهداف برنامج التحفيزات الضريبية وتقدير التكاليف الفعلية لهذه التحفيزات؛

- نتائج قياس الكفاءة الفنية لقطاعات الاستثمار المحلي باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات للفترة (2013-2015) تبين أن قطاع البناء والأشغال العمومية والري، قطاع الصناعة، قطاع الفلاحة للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ، قطاع الخدمات، قطاع الصناعة المصغرة، قطاع الخدمات للوكالة الوطنية للقرض المصغر ANJEMوقطاع التجارة حققت درجة الكفاءة الفنية الصافية؛

- يلاحظ على نتائج الدراسة للفترة (2016-2018) أن قطاع البناء والأشغال العمومية والري، قطاع الصناعة، قطاع النقل، قطاع الفلاحة، قطاع الصناعة المصغرة، قطاع البناء والأشغال العمومية للوكالة الوطنية للقرض المصغر ANJEM، قطاع الخدمات وقطاع الصيد البحري حققت درجة الكفاءة الفنية الصافية؛

- يتحسن أداء القطاعات الاستثمارية غير الكفء للفترة 2013-2015 بمحاكاة والإقتداء بالقطاعات الاستثمارية الكفء والمرجعية لها وهي قطاع البناء والأشغال العمومية والري، قطاع الصناعة، قطاع الفلاحة، قطاع الخدمات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ، قطاع الصناعة المصغرة، قطاع الخدمات الوكالة الوطنية للقرض المصغر ANJEMوقطاع التجارة؛

- يتحسن أداء القطاعات الاستثمارية غير الكفء للفترة 2016-2018 بمحاكاة والإقتداء بالقطاعات الاستثمارية الكفء والمرجعية لها وهي قطاع البناء والأشغال العمومية والري، قطاع الصناعة، قطاع الخدمات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، قطاع النقل، قطاع الفلاحة، الصناعة المصغرة، قطاع البناء والأشغال العمومية، قطاع الخدمات الوكالة الوطنية للقرض المصغر ANJEMوقطاع الصيد البحري؛

- حتى تصل القطاعات الاستثمارية غير الكفء إلى مستوى الأداء الأمثل يتطلب تحقيق مقدار التحسين المطلوب الذي توضحه نتائج الدراسة؛

- التشريعات المنظمة والمشجعة للاستثمار خلال الفترة 2016-2018 جاءت أكثر فعالية من تشريعات الفترة 2013-2015؛
- لم ترقى السياسة الجبائية المنتهجة إلى المستوى المطلوب الذي يسمح لها في نجاح السياسة والبرامج التنفيذية للاستثمار، وتكوين فائض اقتصادي خارج قطاع الريع.

ثالثا: الاقتراحات

على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم بعض الاقتراحات التي يراها الباحث ضرورية في الدور الذي تلعبه السياسة الجبائية من خلال سياسة التحفيز لدعم وتشجيع الاستثمار المحلي، وهي كالآتي:

- وضع إستراتيجية لتنويع الإنتاج الوطني ضرورة حتمية للخروج من دائرة اقتصاد الريع؛
- التخفيف من الإجراءات الإدارية المثبطة للاستثمار ومكافحة الفساد وتفعيل آليات الرقابة للجهاز الاستثماري؛
- ضرورة تقييم أداء قطاعات الاستثمار المحلي كل سنة على الأقل حتى تساعد صانع القرار على ترشيد النفقات وتحقيق أفضل النتائج؛
- على الحكومة تبني الأساليب الكمية في تقييم أداء أجهزتها التنفيذية والعمل بمؤشر الكفاءة يساعد على تحديد عوامل فشل أو نجاح السياسة التحفيزية للبرامج الاستثمارية؛
- تحسين وتطوير قوانين الاستثمار وجعلها أكثر مرونة مع واقع التطور الاقتصادي للبلد.

رابعا: آفاق مستقبلية

نختم دراستنا ببعض النقاط التي نأمل أن تكون محل دراسة في المستقبل القريب، ونلخصها فيما يلي:

- البحث في قياس كفاءة القطاعات الاستثمارية بمدخلات ومخرجات أخرى؛
- المقارنة بين أداء آليات دعم وتطوير الاستثمار في الجزائر مع دول أخرى باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات DEA؛
- المقارنة بين مؤشرات الكفاءة للقطاعات الاستثمارية في الجزائر مع دول أخرى باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات DEA.

تم بعون الله وتوفيقه والحمد لله رب العالمين

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب

1. الحديدي محمد عبد السلام أحمد، إبراهيم جابر السيد، **إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، دار الجديد للنشر والتوزيع، زرالدة الجزائر، 2020.
2. خلاصي رضا، النظام الجبائي الجزائري الحديث، **جباية الأشخاص المعنويين والأشخاص الطبيعيين**، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة الجزائر، 2006.
3. أحمد بتال، مهند خليفة، وعادل منصور، ***تحليل مغلف البيانات: النظرية والتطبيقات***، نور للنشر، 2017.
4. سيف محمود عبد الله التهامي، إبراهيم جابر السيد أحمد، **إدارة الاستثمار الأجنبي**، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، دار الجديد للنشر والتوزيع، 2019.
5. عزت عبد الحميد البرعي، **المبادئ العامة للتشريعات الضريبية**، دار الولاء للنشر والتوزيع، 2000 - 2001م.
6. محمد الزين محمد، **الضمانات القانونية للاستثمارات الأجنبية في السودان وأثرها على الأمن القومي الإستراتيجي**، مكتبة جزيرة الورد، الطبعة الأولى 2017.
7. محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003.
8. محمد بن يحي أل مفرح، **أفاق الاستثمار في الجهات الخيرية**، مؤسسة الدرر السنية للنشر – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2011.
9. محمد ساحل، **المالية العامة**، جسور للنشر والتوزيع المحمدية الجزائر، الطبعة الأولى 2017.
10. محمد عباس محرزي، **اقتصاديات الجباية والضرائب**، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة الجزائر، 2003.
11. محمد عبد الرؤوف سليمان، إبراهيم جابر السيد أحمد،**آليات المحاسبة في إدارة الاستثمار**، دارالعلم والإيمان للنشر والتوزيع،دسوق –شارع الشركات–ميدان المحطة–بجوار البنك الأهلي المركز،دار الجديد للنشر والتوزيع، زرالدة الجزائر، 2019.
12. محمد علي أحمد إسماعيل، إبراهيم جابر السيد أحمد، **المحاسبة القومية لإدارة المال والأعمال**، دارالعلم والإيمان للنشر والتوزيع،دسوق –شارع الشركات–ميدان المحطة–بجوار البنك الأهلي المركز،دار الجديد للنشر والتوزيع، زرالدة الجزائر، 2019.
13. محمد نسيم علي سويلم، *التوأمان الكفاءة والفعالية* Efficiency&The Effectiveness، دار جوانا للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016.

14. ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون-الجزائر، 07-2016.

ثانيا: المعاجم والقواميس

15. نزيه حماد، **معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء**، دار القلم – دمشق، الدار الشامية – بيروت، دار البشير – جدة، الطبعة الأولى، 2008.

ثالثا: المجلات

16. بن لحرش صراح، **دور التحفيزات الجبائية وهياكل الدعم والمرافقة في تشجيع المقاولاتية بالجزائر دراسة حالة (ANGEM , CNAC , ANSEJ , ANDI)**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 07، العدد01، جوان 2020.

17. بودالي محمد و بوشنب موسى، **التحفيزات الجبائية كإستراتيجية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مجلة دراسات جبائية، المجلد 79 العدد: 1 (2020)، ص 63- 82.

18. حجار مبروكة، **دور الإنفاق الجبائي في تطور القطاع الخاص – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2014-1999**، الملتقى الدولي الخامس، دور الجماعات المحلية في ترقية الاستثمار –، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الثالث – جوان 2015.

19. حجار مبروكة، **دور السياسة الجبائية في دعم استثمارات القطاع الخاص دراسة تطبيقية على مؤسسة POLYBEN لصناعة أكياس التغليف بولاية برج بوعريريج**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور الجلفة، العدد الاقتصادي 33 (02)،2018.

20. حسن كريم حمزة، **مناخ الاستثمار في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية**، المجلد 8، العدد 23، سنة 2012.

21. حسين عاشور العتابي، **تقويم كفاءة أداء الاستثمارات بحث تطبيقي في شركتي التأمين الوطنية والتأمين العراقية**، مجلة دراسات محاسبية و مالية، جامعة بغداد، المجلد السابع، العدد 19، الفصل الثاني، السنة 2012.

22. حميد بوزيدة، **الضغط الضريبي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2006/4.

23. حوحو حسينة، **دور الزكاة في تنشيط الاستثمار المحلي**، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة سكيكدة، العدد السابع، جوان 2017.

24. خالد بن منصور الشعيبي، **استخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات في قياس الكفاءة النسبية للوحدات الإدارية بالتطبيق على الصناعات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية بمحافظة جدة بالمملكة العربية السعودية**، مجلة جامعة الملك سعود، م 16، العلوم الإدارية (2)، الرياض، 2004.

25. خلال حجاج، **أثر الضغط الجبائي على المقاولة بالمغرب**، مجلة المنارة للدراسات القانونية والادارية، عدد خاص/2016.

26. خليد علي، **قياس الكفاءة النسبية لقطاع الفندقة باستعمال تقنية DEA**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر 3، المجلد 4، العدد 28، سنة 2013.

27. خليفي سامية، عليلي نادية، **فعالية التحفيزات الجبائية في دعم وتطويرالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI-**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي- جامعة المسيلة-، المجلد 05 العدد 01 (2021).

28. د. رابح بحشاشي، د فؤاد بوفطيمة، **مدى مساهمة الإعفاء الضريبي في تكوين رأس مال المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة الطريق التربوي والعلوم الاجتماعية، المجلد 5، العدد 8، جوان 2018.

29. زغبة طلال، **واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات ومتطلبات تحسين بيئة الاستثمار**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،جامعة محمد بوضياف المسيلة، المجلد 05، العدد07،سنة2012.

30. زهية لموشي، **الإمتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنويع الإنتاجي بالجزائر**، المجلة العلمية لجامعة الجزائر3، الجلد 06، العدد 11، جانفي 2018.

31. سلوى المحمد، ابتسام جاسم، و مي لبس، **الكفاءة الفنية لإنتاج محصول القطن لمزارعي المدارس الحقلية في محافظة إدلب**. *المحمد وآخرون –المجلة السورية للبحوث الزراعية*، 5 (2)، 2018.

32. عبد الحق بوقفة، الحاج عرابة، عبد الله مايو، **أثر التحفيز الجبائي على تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر –دراسة ميدانية–**، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، المجلد 4 العدد 2، سنة 2018.

33. عبد الحميد برحومة، **الكفاءة والفعالية في مجالات التصنيع والانتاج**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 1، العدد 1، سنة 2008.

34. عبد الفتاح محمد عبد الفتاح، **السياسة الضريبية وأثرها على الاستثمار في مصر**، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، رقم المجلد 1، العدد 1، تاريخ النشر 28/ 04 /2013.

35. عبد الكريم مسعودي ومحمد بوقناديل، **دور السياسة الجبائية في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة تحليلية للفترة 2000-2014**، مجلة التكامل الاقتصادي، الحجم 5، العدد4.

36. عبد الله الطيبي، **دور الحوافز الضريبية في تشجيع الاستثمار بالجزائر**، مجلة إقتصاد المال والأعمال، ا جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي،الجزائر، المجلد 05، العدد 01،جوان 2020 .

37. فريد بن ختو، و محمد الجموعي قريشي، **قياس كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA)**، *مجلة الباحث* العدد 12، 2013.

38. فريد عطاب، حمزة طيبي، **استخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات لقياس كفاءة قطاعات الاستثمار المحلي في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب و الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار**، مجلة أفاق علوم الإدارة والاقتصاد، جامعة محمد بوضياف المسيلة، المجلد 5،العدد2، سنة 2021.

39. فؤاد بوطفيمة، رابح بحشاشي، **مدى مساهمة الإعفاء الضريبي في تكوين رأس مال المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، مجلة طريق التعليم والعلوم الاجتماعية (Route educational & social science journal) المجلد 05 العدد 28، 2017.

40. فيتو تانزي، هاول زي، **البلدان النامية والسياسة الضريبية، قضايا اقتصادية 27**،الصندوق النقد الدولي، 2001.

41. قريشي هاجر و عزي فريال منال، **دور سياسة التحفيز الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر– إحصائيات الاستثمار في إطار وكالات: ANGEM , ANSEJ , ANDI "، –**، مجلة البحوث والدراسات التجارية مجلد 04 عدد 01 – مارس 2020.

42. قرين رشيد، **السياسة الجبائية: بين المفاضلة في التوسع في الإنفاق الجبائي والحصيلة الجبائي**، معارف مجلة علمية محكمة، السنة العاشرة _ العدد: 20 (جوان 2016)، جامعة البويرة.

43. كريم عبيس حسان العزاوي، **الحوافز الضريبية و دورها في نمو القطاع الصناعي الخاص في العراق**، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، ع .12 (2014).

44. لعلا رمضاني، عبد القادر شارف، **واقع وتحديات الاستثمار المحلي في السياحة الصحراوية "ولاية الأغواط نموذجا"**، مجلة الاقتصاد والتنمية – مخبر التنمية المحلية المستدامة–، جامعة يحي فارس المدية، العدد 07، جانفي2017.

45. محسين بومدين، ابراهيم، **دور السياسة الجبائية في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة مجاميع المعرفة، العدد -06-2018، المركز الجامعي تندوف.

46. محمد إبراهيم السقا، **هل تتحول الكويت لمركز مالي إقليمي: تحليل الكفاءة الفنية وكفاءة الربحية للبنوك التجارية بدولة الكويت مقارنة ببنوك دول مجلس التعاون الخليجي**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، 22 (2)، 2008.

47. مروان عبد المالك ذنون، **قياس العلاقة بين الاستثمار المحلي والأجنبي وأثرهما على النمو الاقتصادي في تركيا 1970-2011**، مجلة تنمية الرافدين، العدد 117، المجلد 37، سنة 2018.

48. مريم زان، واقع الضغط الضريبي بالمغرب، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، العدد 2016/15.

49. مصطفى بابكر، **مؤشرات الأرقام القياسية**، مجلة جسر التنمية (8)، 2002.

50. مها محمد زكي علي، **قياس كفاءة الأداء في شركات التأمين التكافلي**، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة–جامعة الأزهر (العدد الثامن عشر)، 2017.

51. نهاد نادر، خالد عليطو وباسل ونوس، **قياس كفاءة محطات الحاويات باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات**، مجلة جامعة تشرين، المجلد 35، العدد 08، 2013، سوريا.

52. نوي طه حسين، سرار خيرة، **دور السياسة الجبائية في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – العدد الاقتصادي –35(01)، جامعة زيان عاشور بالجلفة.

53. ياسمينة إبراهيم سالم، شعلان منية، **قياس كفاءة شركات التأمين بأسلوب تحليل مغلف البيانات – دراسة السوق الجزائري –**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد: 07 العدد: 06 السنة 2018.

رابعا: المذكرات والأطروحات الجامعية

أ– المذكرات:

55. تيوه عبد الوهاب، **أثر التحفيزات الجبائية على الاستثمار الصناعي دراسة حالة: في الجزائر**، مذكرة التخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2017/2016.

56. الحواس زواق، **دور السياسة الجبائية في تأهيل المؤسسة الاقتصادية–حالة الجزائر–**، ماجستير في العلوم الاقتصادية،الجزائر،2005.

57. دلال عيسى موسى مسيمي، **السياسة الضريبية ودورها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني**، أطروحة لاستكمال متطلبات درجة ماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين،2006.

58. شريف محمد، **السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، جامعة تلمسان، 2010/2009.

59. عبد الحميد عفيف، **فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2012)**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف1–، 2013-2014.

60. محمد ارياالله، **السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار –حالة الجزائر–**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011/2010.

61. محمود نمر توفيق مهاني، **أثر الحوافز التشجيعية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الإيرادات الضريبية في قطاع غزة**، شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، سنة 2010.

62. مراد عليان عوض أبو دقة، **مدى كفاءة استخدام الأموال وتأثيرها على عملية جلبها للمؤسسات الأهلية التي لا تهدف إلى تحقيق الأرباح"دراسة ميدانية على المؤسسات الأهلية في قطاع غزة –** فلسطين، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية–غزة، فلسطين، 2009.

63. مشري حم الحبيب، **السياسة الضريبية وأثرها على الاستثمار في الجزائر**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010/2009.

64. والي صفية، **دور التحفيزات الجبائية في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة مقارنة (الجزائر، تونس)**، شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2012/2011.

65. وسيلة طالب، **الضغط الضريبي والفعالية الضريبية –حالة الجزائر–**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب بالبليدة، نوفمبر 2004.

ب– الأطروحات:

66. برابح محمد، **دور السياسة الضريبية في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر. دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2014)**، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه في علوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2015-2016.

67. جابر مهدي، **أثر مناخ الاستثمار في تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – حالة قطاع الصناعات التحويلية في ولاية: (عنابة، قالمة، سوق أهراس)–**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، 2016/2015.

68. الحواس زواق، " **دور السياسة الضريبية في تحفيز وتوجيه الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة لمنظومة م ص م في الجزائر–** "، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 01 السنة الجامعية 2015-2016؛منشورة.

69. دريدي بشير، **دراسة تحليلية وقياسية لكفاءة إنتاجية القطاع المصرفي الجزائري في ظل تحديات التحرير المصرفي دراسة ميدانية لعينة من البنوك للفترة (2009-2016)**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة،سنة 2021.

70. سعودي عبد الصمد، **تقييم برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر (2001-2014)**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة،2016.

71. سمية لوكريز، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الجزائري– دراسة حالة بعض الولايات–**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2021.

72. صديق حسوس، **تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على الضرائب المؤجلة في ظل التشريع الضريبي الجزائري –دراسة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية–**، أطروحة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة،2018.

73. عامر أسامة، **تقييم كفاءة صناعة التأمين التجاري في الجزائر – دراسة حالة شركات التأمين –**، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، السنة الجامعية 2018-2019؛منشورة.

74. عبد الحميد شنتوفي، **المعاملة الإدارية والضريبية للاستثمارات في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2017.

75. فريد حداد، **آفاق السياسة الجبائية في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر2011،2012/3.

76. فلاح محمد، **السياسة الجبائية – الأهداف والأدوات – (بالرجوع إلى حالة الجزائر)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.

77. لعراف فائزة، **زيادة الكفاءة والفعالية المصرفية من منظور إدارة الجودة الشاملة – دراسة قياسية لعينة من البنوك الجزائرية–**، أطروحة دكتوراه العلوم تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2014-2015.

78. محمد الجموعي قريشي، **قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 2003-1994**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر، 2006.

79. محمود جمام، **النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة محمود منتوري قسنطينة، 2010/2009.

80. مراد حجاج، **دراسة قدرة المؤشرات المالية على تفسير الكفاءة النسبية للأداء المالي لمؤسسات الإسمنت الجزائرية – دراسة تطبيقية لمؤسسات المجمع الصناعي لاسمنت الجزائر خلال الفترة (2016-2011) –**، أطروحة دكتوراه طور ثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، السنة الجامعية 2019-2018.

81. نادية سعودي، **مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018.

خامسا: الندوات والملتقيات

82. بلال شيخي، لعبيدي مهاوات، إسماعيل ممي، مداخلة بعنوان: **التحفيزات الجبائية آلية لدعم وترقية الاستثمار في الجزائر**، الملتقى الدولي الخامس، دور الجماعات المحلية في ترقية الاستثمار – تجارب دولية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، 17و18 أفريل 2018.

83. حجار مبروكة، **دور الإنفاق الجبائي في تطور القطاع الخاص – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2014-1999**، الملتقى الدولي الخامس، دور الجماعات المحلية في ترقية الاستثمار –، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الثالث – جوان 2015.

84. سحنون جمال الدين، سمرود زبيدة، **التحفيزات الجبائية كآلية لتشجيع وتمويل الاستثمار في الجزائر (دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار)**، الملتقى الدولي الخامس، دور الجماعات المحلية في ترقية الاستثمار –، الملتقى العلمي الوطني حول تفعيل النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة والمستقبلية، جامعة يحي فارس المدية، يوم 21 نوفمبر 2019.

85. الطيب لحيلح، حنان شريط، **الحوافز الضريبية ودورها في دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الدولي الخامس، دور الجماعات المحلية في ترقية الاستثمار –، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الثالث – جوان 2015.

86. عبد المجيد قدي، مداخلة بعنوان **السياسة الضريبية في الجزائر: محاولة للتقييم**، الملتقى الوطني الأول حول السياسة الاقتصادية في الجزائر: محاولة للتقييم،مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، يوم 13 ماي 2013.

87. نعيمة شلابي، فضيلة كشيدة، **فعالية السياسة الضريبية في تشجيع استثمار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، الملتقى العلمي الوطني حول تفعيل النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة والمستقبلية، جامعة يحي فارس المدية، يوم 21 نوفمبر 2019.

سادسا: القوانين

88. قانون **التسجيل** لسنة 2018.

89. قانون **الرسوم على رقم الأعمال** لسنة 2018 .

90. قانون **الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة** لسنة 2018.

91. المرسوم التنفيذي 14/241 المؤرخ في 27 أوت 2014 **المحدد لصلاحيات وزير الصناعة والمناجم**، ج.ر.ج ج العدد 52 الصادرة في 14 سبتمبر 2014 .

92. المرسوم التنفيذي 14/242 المؤرخ في 27 أوت 2014، **المتضمن تنظيم الإدارة المركزية بوزارة الصناعة والمناجم**، ج.ر.ج ج العدد 52 الصادرة في 14 سبتمبر 2014 .

93. المرسوم التنفيذي رقم 15/15 المؤرخ في 22 جانفي 2015 **المتضمن إنشاء مديرية الولاية للصناعة والمناجم ومهامها وتنظيمها**، ج.ر.ج. ج العدد 04 الصادرة في 29 جانفي 2015.

94. المرسوم التنفيذي رقم 05- 165 المؤرخ في 03 ماي 2005، **يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وسيرها.**

95. المرسوم التنفيذي رقم 18-201 المؤرخ في 2 أوت 2018، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 **والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي**، ج ر ج ج العدد 48 الصادرة في 5 أوت 2018.

96. المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ 19 أبريل 2004، **يتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض الاستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ج ر ج ج العدد 27 بتاريخ 28 أبريل 2004.

97. المرسوم رقم 86-250 المؤرخ في 30 سبتمبر 1986يتضمن إنشاء ديوان وطني للقياسة القانونية، ج ر ج ج العدد 40 بتاريخ 01 أكتوبر1986.

98. المرسوم التنفيذي 07/119 المؤرخ في 23 أبريل 2007، **المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ويحدد قانونها الأساسي**، ج.ر.ج. ج العدد 27 الصادرة في 25 أبريل 2007 المعدل والمتم بالمرسوم التنفيذي 12/126 المؤرخ في 19 مارس 2012 ج.ر.ج.ج العدد 17 الصادرة في 25 مارس 2012 .

99. المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 6 يوليو 1994، **يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة**، ج ر ج ج العدد 44 الصادرة في7 يوليو 1994.

100. المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996**يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي**، ج ر ج ج العدد 52 الصادرة في 11 سبتمبر 1996.

101. المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فبراير2003 **يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات**، ج رج ج العدد 13 بتاريخ 26 فبراير 2003.

102. المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فبراير2003، **يحدد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها**، ج رج ج العدد 13 بتاريخ 26 فبراير 2003.

103. المرسوم تنفيذي رقم 04-14 مؤرخ في 22 يناير 2004، **يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي**، ج رج ج العدد 06 الصادرة في 25 يناير 2004.

104. المرسوم التنفيذي 06/355 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006، **المتضمن صلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره**، ج.ر.ج. ج العدد 64 الصادرة في 11 أكتوبر 2006.

105. المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 **المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها**،ج.ر.ج.ج العدد 64 الصادرة في 11 أكتوبر 2006 .

106. أمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 يوليو 2009، المتضمن **قانون المالية التكميلي لسنة 2009**، ج ر ج ج العدد 44 الصادرة في 26 يوليو 2009 .

107. قانون رقم 11-11 المؤرخ في 18 يوليو 2011، **المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011**، ج ر ج ج العدد 40 الصادرة في 20 يوليو 2011 .
108. القانون رقم 2011-11 المؤرخ 18 يوليو 2011 لقانون المالية التكميلي لعام 2011 المعدل لأحكام المادة 104 من الأمر رقم 2009-01 المؤرخ في 22 يوليو 2009 **لقانون المالية التكميلي لعام 2009 بتاريخ 22 يوليو 2009**، ج ر ج ج العدد 40 بتاريخ 20 يوليو 2011.
109. القانون رقم 13-08 المؤرخ 30 ديسمبر 2013 **للقانون المالية لعام 2014**، ج ر ج ج العدد 68 بتاريخ 31 ديسمبر 2013.
110. قانون رقم 14-10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014، **المتضمن قانون المالية لسنة 2015**، ج ر ج ج العدد 78 الصادرة في 31 ديسمبر 2015 .
111. المرسوم التنفيذي 17-100 المؤرخ في 05 مارس 2017، يعدل ويتمتم المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 **المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها**، ج.ر.ج.ج العدد 16 الصادرة في 08 مارس 2017 .
112. القانون رقم 17-02 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 هـ الموافق 10 يناير سنة 2017 م، **المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ج ر ج ج العدد 02 الصادرة في 12 ربيع الثاني عام 1438 هـ الموافق ل 11 يناير سنة 2017 م.
113. الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، **يتعلق بتطوير الاستثمار**، ج.ر.ج.ج العدد 47 الصادرة في 22 أوت 2001 .
114. قانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2016، **يتعلق بترقية الاستثمار**، ج ر ج ج العدد 46 بتاريخ 3 أوت 2016 .
115. المرسوم التنفيذي 02-373 المؤرخ 11 نوفمبر 2002، **يتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي**، ج ر ج ج العدد 74 بتاريخ 13 نوفمبر 2002.

سابعا: المراجع باللغة الأجنبية

Des Ouvrages:

116. Alex Manzoni, Sardar M.N. Islam, **Performance Measurement In Corporate Governance**, Physica-Verlag, Heidelberg 2009.

117. Cooper, W. W., Lawrence, S. M., & Zhu, J. **Handbook On Data Envelopment Analysis (Vol. 2eme Edition)**. Usa: Springer, Boston, Ma, 2011.
118. Cheng, G. **Data Envelopment Analysis: Methods And Maxdea Software.** Beijing: Intellectual Property Publishing House Co.Ltd. 2014.
119. Yasar A. Ozcan: **Health Care Benchmarking And Performance Evaluation, An Assessment Using Data Envelopment Analysis (Dea)**, Second Edition, 2014.

Revues Et Periodique:

120. The Tax Division Of The Aicpa.Tax Policy Concept Statement 1 . **Guiding Principles Of Good Tax Policy: A Framework For Evaluating Tax Proposals** . American Institute Of Certified Pubic Accountants.Inc . New York.Ny 10036-8775 . January 2017(Update Of March 2001 Version) .
121. Hana Polackova Brixi, And Christian Valenduc, **Tax Expenditures-Shedding Light On Government Spending Through The Tax System: Lessons From Developed And Transition Economies**, World Bank Publications, 2003. Proquest Ebook Central.
122. Sebastian James, **Tax And Non-Tax Incentives And Investments, evidence And Policy Implications**, Investment Climate Advisory Services Of The World Bank Group, September 2013.
123. Hamza Taibi, Hizia Zaid, **L'impact Des Incitations Fiscales Sur L'investissement En Algérie (1995-2016)**, Journal Of North African Economies, Volume: 15 N°:20,2019.
124. Olga A. Sinenko, **Methods Of Assessing Of Tax Incentives Effectiveness In Special Economic Zones: An Analytical Overview**, Journal Of Tax Reform, 2016, Vol. 2, No. 3.
125. Babajide Fowowe, **Do Fiscal Incentives Promote Investment Empirical Evidence From Nigeria** , The Journal Of Developing Areas , Fall 2013, Vol. 47, No. 2 (Fall 2013).
126. Cailin Slattery And Owen Zidar, **Evaluating State And Local Business Incentives**, The Journal Of Economic Perspectives , Vol. 34, No. 2 (Spring 2020).
127. Jens Matthias Arnold, Bert Brys, Christopher Heady, Åsa Johansson, Cyrille Schwellnus and Laura Vartia, **Tax Policy For Economic Recovery And Growth**, The Economic Journal , February 2011, Vol. 121, No. 550, Features)February 2011).

128. David S.T. Matkin, **Designing Accountable And Effective Economic Development Tax Incentives: A Study of Corporate Tax Credits in Kansas**, Public Performance & Management Review, , Vol. 34, No. 2 December 2010.
129. Halenur Soysal-Kurt, Msc, **Measuring Tourism Efficiency of European Countries by Using Data Envelopment Analysis**, European Scientific Journal April 2017 edition Vol.13, No.10.
130. Majumdar Sudipa Et Asgari Behrooz, **Performance Analysis Of Listed Companies In The Uae-Using Dea Malmquist Index Approach.** American Journal Of Operations Research, vol. (07), no (02), 2017.
131. Zhang, Fang, Fang, Hong, WU, Junjie, et al. **Environmental efficiency analysis of listed cement enterprises in China**. Sustainability, vol. (08), no (05), 2016.
132. Oukil, A, Channouf, N, AL-Zaidi, A, **Performance Evaluation of the Hotel Industry in an Emerging Tourism Destination: The Case of Oman. Journal of Hospitality and Tourism Management**, vol. 29, 2016.
133. Rahmatallah Poudineh and Tooraj Jamasb, **A New Perspective: Investment and Efficiency under Incentive Regulation**, The Energy Journal , October 2015, Vol. 36, No. 4 (OCTOBER 2015).
134. Kyung-Taek Kim, Deok Joo Lee, Sung-Joon Park, Yanshuai Zhang, Azamat Sultanov , **Measuring the efficiency of the investment for renewable energy in Korea using data envelopment analysis** Department of Industrial & Management Systems Engineering, Kyung Hee University, Yongin-Si 446-701, Gyeonggi-Do, Republic of Korea Renewable and Sustainable Energy Reviews 47 (2015).
135. Kundi M, Sharma S. **Efficiency Analysis and Flexibility: A Case Study of Cement Firms in India**. Global Journal of Flexible Systems Management, Vol.16, No.3, 2015.
136. Varmaghani Mehdi, Meshkini Amir hashemi, Farzadfar Farshad, yousfi Mehdi and al . **Evaluation of Productivity in Iranian Pharmaceutical Companies: A DEA-Based Malmquist Approach and Panel Data Analysis**. Journal of Research in Pharmacy Practice, Vol. (4), No 2, 2015.
137. Miencha Haron and J. A. Arul Chellakumar, **Understanding The Efficiency of Listed Manufacturing Companies in East Africa Using a Non Parametric Approach: a Case Study of Kenya**. Global Illuminators, Vol No-1, 2014.
138. Saricam Canan And Erdumlu Nazan. **Evaluating Efficiency Levels Comparatively: Data Envelopment Analysis Application For**

Turkish Textile And Apparel Industry. Journal Of Industrial Engineering And Management, Vol. (05), No (02), 2012.

139. Mandal, Sabuj Kumar, and S. Madheswaran. **Energy use Efficiency in Indian Cement Industry: Application of Data Envelopment Analysis and Directional Distance Function**. Institute for Social and Economic Change, 2009.
140. Roberto Alvarez and Gustavo Crespi, **Determinants of Technical Efficiency in Small Firms**, Small Business Economics , May, 2003, Vol. 20, No. 3 (May, 2003).
141. Alice Shiu, **Efficiency of Chinese Enterprises**, Journal of Productivity Analysis , November, 2002, Vol. 18, No. 3 November, 2002.

ثامنا: مواقع الانترنت

142. www.riyadhef.com/course. Consulté le 19/ 09/ 2018.
143. www.shms.sa. Consulté le 18/ 09/ 2020.
144. http://www.mae.gov.dz/Investir-en-Algerie-AR.pdf.
145. https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/2-non-categorise/1435-andi.
146. https://www.investdz.com/2019/05/cgci-pme.html.
147. https://www.angem.dz/ar/promoteur.
148. https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_PromoteurInfosUtiles.aspx.
149. http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique. Consulté le 02 08, 2020, sur Ministère de l'industrie et des mines.

الملاحق

الملحق رقم 01:

نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم: 08

1-3 Evolution de la population des PME (31/12/ 2004 au 31/12/ 2005)

Tableau récapitulatif :

Nature des PME	Nbre des PME Année 2004	Nbre des PME Année 2005	Evolution	%
PME privées *	225 449	245 842	20 393	9,04
PME publiques **	778	874	96	12,33
Artisans ***	86 732	96 072	9340	10,76
Total	312 959	342 788	29 829	9,53

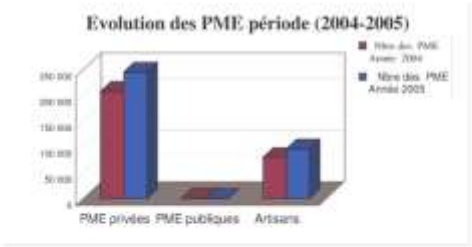

Sources
* CNAS
** MPPI
*** CAM

1-4- Evolution de l'emploi :

Nature des PME		Année 2004	Année 2005	Evolution	%
PME Privées*	Salariés	592 758	642 987	50 229	8
	employeurs	-	245 842		-
PME Publiques**		71 826	76 283	4 457	6,21
Artisans***		173 920	192 744	18 824	10,82
TOTAL		838 504	1 157 856	319 352	38,09

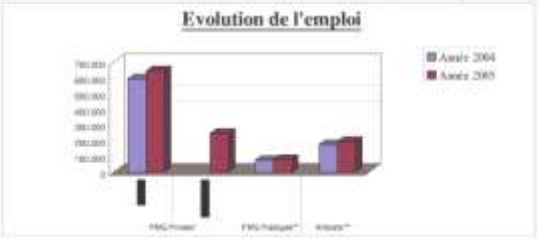

Observations :

Le tableau ci-dessus intègre, dans ce numéro de Bulletin :

1. Les salariés des PME déclarés auprès de la CNAS
2. Les employeurs des PME privés déclarées auprès de la caisse des non salariés (CASNOS)

La nombre des employeurs de PME figurant dans ce tableau repose sur l'hypothèse « basse » :

« Une PME est représentée par au moins un employeur déclaré à la CASNOS »

Sources
* CNAS
** MPPI
*** CAM

الملحق رقم 02:

نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم: 10

1-3 Evolution annuelle :

Le tableau suivant illustre l'évolution globale des PME et en particulier des PME privées. L'évolution annuelle des PME privées se caractérise par une augmentation de 23 964 PME, soit un taux d'évolution annuel de l'ordre de 9,75 %.

Nature des PME	Nbre des PME année 2005	Nbre des PME année 2006	Evolution	%
PME privées *	245 842	269 806	23 964	9,75
PME publiques **	874	739	-135	-15,45
Activités artisanales ***	96 072	106 222	10 150	10,56
Total	**342 788**	**376 767**	33 979	9,91

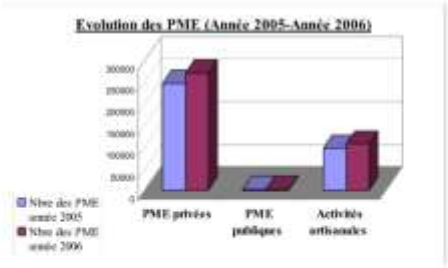

Sources
* : CNAS
** : MPH
*** : CAM

1-4 - L'emploi déclaré par composantes :

Période (Année 2005 - Année 2006)

Nature des PME		Année 2005	Année 2006	Evolution	%
PME Privées*	Salariés	642 987	708 136	65 149	10,13
	employeurs	245 842	269 806	23 964	9,75
PME Publiques**		76 283	61 661	14 622	-19,17
Activités artisanales ***		192 744	213 044	20 300	10,53
TOTAL		**1 157 856**	**1 252 707**	**94 851**	8,19

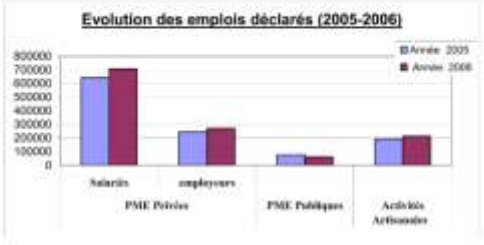

Sources
* : CNAS
** : MPH
*** : CAM

الملحق رقم 03:

نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم: 12

1-3 Evolution comparative :

Le tableau suivant illustre l'évolution globale des PME et en particulier des PME privées. L'évolution annelle des PME privées par rapport a la même période de la l'année 2006 se caractérise par une augmentation de 24 140 PME, soit un taux d'évolution de l'ordre de 8,95 %.

Nature des PME	Nbre des PME année 2006	Nbre des PME année 2007	Evolution	%
PME privées *	269 806	293 946	24 140	8,95
PME publiques **	739	666	-73	- 9,88
Activités artisanales ***	106 222	116 347	10 125	9,53
Total	**376 767**	**410 959**	34 192	9,08

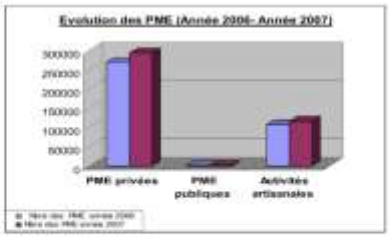

Sources
* : CNAS
** : MIPI
*** : CAM

1-4 - L'emploi déclaré par composantes :

Période (Année 2006 - Année 2007)

Nature des PME		Année2006	Année 2007	Evolution	%
PME Privées*	Salariés	708 136	771 037	62 901	8,88
	employeurs	269 806	293 946	24 140	8,95
PME Publiques**		61 661	57 146	-1 736	-7,32
Activités artisanales ***		213 044	233 270	20 226	9,49
TOTAL		**1 252 647**	**1 355 399**	**102 752**	8,20

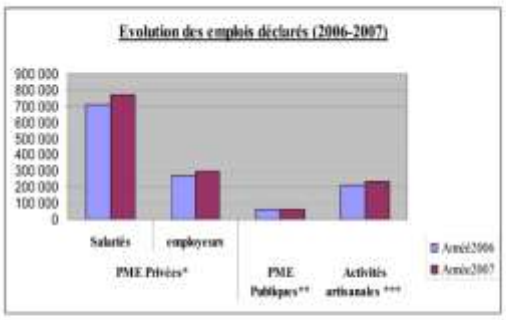

Sources
* : CNAS
** : MIPI
*** : CAM

الملحق رقم 04:

نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم: 14

1-3 Evolution comparative du nombre de PME :

Le tableau général ci-dessous illustre l'évolution annuelle des PME. En prenant en considération l'intégration, au plan statistique, à partir de cette année, des ''Personnes Physiques'' assimilées au PME et exerçant dans les professions libérales, l'évolution annuelle du nombre de PME privées par rapport à l'année écoulée se présente comme suit :

- Une augmentation de 27 441 PME (personnes morales sans les artisans)
- Une augmentation de 37 981 PME (avec les artisans).
- Une augmentation de 45 974 PME (ajout des personnes physiques).

Nature des PME		Nbre des PME Année 2007	Nbre des PME Année 2008	Evolution	%
PME privées	Personnes morales (Entreprises)	293 946	321 387	27 441	9,34
	Personnes physiques (Fonctions libérales)	Voir observations	70 626	Voir observations	-
PME publiques		666	626	- 40	- 6
Activités artisanales		116 347	126 887	10 540	9,06
Total		410 959	519 526	108 567	26,42

Observations : s'agissant des ''Personnes Physiques'' il y'a lieu de noter les remarques suivantes :

- Leur nombre atteint 70 626 à la fin de l'année écoulée. L'évolution annuelle est de 7 993 soit un taux de progression de 12,76 %.
- Cette catégorie de PME n'a pas été prise en considération, sur le plan statistique, en 2007 pour non disponibilité de l'information en temps opportun. Leur nombre en 2007 étant connu aujourd'hui, il est de 62 633PME de type ''Personnes Physiques''.
- La population globale des PME affichée en 2007 (soit 410 959) n'intègre pas les fonctions libérales. Cela explique le taux d'évolution relativement élevé de 26,42 % affiché par le tableau ci- dessus.

1-4 Les emplois déclarés par composantes :

Nature des PME		*Année 2008*	%
PME Privées	Salariés	841 060	54,61
	Employeurs*	392 013	25,45
PME Publiques		52 786	3,43
Activités artisanales		254 350	16,51
TOTAL		1 540 209	100

*Ce chiffre regroupe les employeurs des entreprises des PME privées « Personnes morales » et les employeurs des entreprises privées des « fonctions libérales », (soient la somme de 321 387 et 70 626 employeurs).

الملحق رقم 05:

نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم: 18

Tableau 2. Evolution annuelle des PME (2009-2010)

Nature des PME	2009	2010	Evolution annuelle	
			En nombre	en %
1. PME privées				
Personnes morales	345 902	369 319	23 417	6,77%
Personnes physiques	241 001	249 196	8 195	3,40%
S/T 1	586 903	618 515	31 612	5,39%
2. PME publiques				
Personnes morales	591	557	-34	-5,75%
S/T 2	591	557	-34	-5,75%
Total	587 494	619 072	31 578	5,38%
dont : Personnes morales (privées et publiques)	346 493	369 876	23 383	6,75%

b- Les PME privées

Vue d'ensemble des PME privées

À fin 2010, le nombre de PME privées déclarées s'élève à **618.515 PME**, réparties :

- Personnes morales : 369.319 PME [représentant 59,66% du total]
- Personnes physiques : 249.196 [représentant 40,25% du total]

Par rapport à 2009, les PME privées ont progressé de 5,39% marquant ainsi la création nette de 31.612 entités se répartissant en 23.417 PME créées sous la forme de *personnes morales* [74,08 du total créé] et 8.195 créées sous la forme de *personnes physiques* [25,92% du total créé].

S'agissant des Personnes morales

Pour cette catégorie, les enregistrements au niveau de la CNAS durant l'année 2010, permettent de relever que les créations nettes s'élèvent à **27.943 nouvelles PME**.

Quant aux radiations, au nombre de **7.915,** elles sont certes bien plus faibles en quantité que les créations d'entreprise mais constituent toutefois un sujet de préoccupation sur lequel le MIPMEPI va se pencher.

Tableau 6. Evolution des emplois déclarés par type de PME

Types de PME	2009		2010		Evolution annuelle
	Nombre	Parts (%)	Nombre	Parts (%)	
PME Privées					
Salariés	908 046	58,71%	958 515	58,96%	5,56%
Employeurs	586 903	37,95%	618 515	38,05%	5,39%
S/Total	1 494 949	96,66%	1 577 030	97,01%	5,49%
PME Publiques	51 635	3,34%	48 656	2,99%	-5,77%
Total	1 546 584	100%	1 625 686	100%	5,11%

Il convient de noter à cet égard la catégorie des employeurs inclut les chefs d'entreprise des PME privées (Personnes morales) ainsi que les chefs d'entreprise exerçant dans les *fonctions libérales*. Le chiffre y afférent est calculé sur la base du référentiel CASNOS suite au changement du système de collecte de données concernant le secteur de l'artisanat.

2- Mouvements des PME privées par tranches d'effectifs

Les entreprises créées en 2010, au nombre de 23.417 entités, sont constituées à 97% d'entités très petites ne dépassant pas 9 salariés. La création de véritables moyennes entreprises dont l'effectif est supérieur à 50 salariés est assez faible, seules 68 entreprises relèvent en fait de cette catégorie dont 30 activent dans le secteur des services.

Au niveau du secteur industriel, il est enregistré la création de 2.475 entreprises dont 2.370 sont des TPE et 105 ont un effectif de plus de 10 salariés (7 d'entre elles ont un effectif supérieur à 50 agents).

الملحق رقم 06:

نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم: 20

A RETENIR

A fin 2011

POPULATION DE PME TOUS STATUTS CONFONDUS ➡ **659.309**

NOUVELLES ENTITÉS ➡ **44.390**

CESSATION D'ACTIVITÉS ➡ **9.545**

EMPLOI TOTAL ➡ **1.724.197**

I- La démographie des PME

I. PRINCIPALES COMPOSANTES

A. Les données relatives à 2011

A la fin 2011, la population globale des PME, dans ses principales composantes (Tableau n°1), s'élève à **659.309 entités dont près de 60% sont constituées en personnes morales**, le reste est constitué soit de personnes physiques (18,21%), soit d'entités exerçant dans les activités artisanales (22,28%). On recense par ailleurs 572 entreprises de type PME qui relèvent du giron étatique.

Tableau 1. Population globale des PME à fin 2011

Nature des PME	Nbre de PME	Part (%)
1. PME privées		
Personnes morales	391.761	59,42%
Personnes physiques	120.095	18,22%
Activités artisanales*	146.881	22,28%
S/Total 1	**658 737**	**99,91%**
2. PME publiques		
Personnes morales	572	0,09%
S/Total 2	**572**	**0,09%**
Total	**659 309**	**100%**

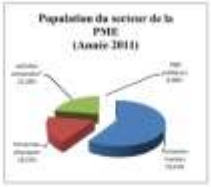

B. Evolution comparée du nombre de PME

a) Le trend général

Le nombre de PME créées en 2011, tous secteurs juridiques confondus, est de **44.390 PME**, contre 42.665 en 2010. Les radiations ont touchées **9.545 PME**, alors que la réactivation d'activité a concerné **5.392 entités**. Au total, les PME ont cru en 2011 de **40.237 PME**, soit une augmentation nette de 6,5% par rapport à 2010.

Tableau 2 Mouvements constatés dans la démographie des PME

Nature des PME	2010	MOUVEMENTS PME 2011				2011	%
		Création	Réactivation	Radiation	Croissance		
Personnes morales	368 319	26 239	5 392	9 189	22 442	391 761	6,08
Personnes physiques	113 873	6 787	-	235	6 822	120 095	5,74
Activités artisanales	139 623	11 379	-	121	11 258	146 881	5,31
Total PME privées	618 519	44 375			40 221	658 737	6,50
Publics	667	15			15	572	2,69
Total	619 072	44 390	5 392	9 545	40 237	659 309	6,50

2. EVOLUTION DES PRINCIPAUX INDICATEURS

A. Evolution de l'emploi par type de PME

a) Données générales

L'emploi cumulé dans les PME tous types confondus, à fin 2011, est de 1.724.197 individus (tableau n°5). Ce chiffre inclut les employeurs des entreprises des PME privées (personnes morales) et les chefs d'entreprises privées relevant des *fonctions libérales ainsi que les artisans*.
On note que le taux de croissance de l'emploi dans les PME a progressé de 6,05% par rapport à 2010, l'emploi dans les PME privées évoluant de 6,28%.

Tableau 5. Evolution des emplois déclarés par type de PME

Types de PME	2010		2011		Evolution
	Nombre	Parts (%)	Nombre	Parts (%)	
PME Privées					
Salariés	958.515	58,96%	1 017 374	58,99%	6,14%
Employeurs	618.515	38,05%	658 737	38,20%	6,50%
S/Total	**1.577.030**	**97,01%**	**1.676.111**	**97,21%**	**6,28%**
PME Publiques	48.656	2,99%	48.086	2,79%	-1,17%
Total	1.625.686	100%	1.724.197	100%	6,05%

Il convient de noter, à cet égard, que la catégorie des employeurs inclut les chefs d'entreprise des PME privées (Personnes morales) ainsi que les chefs d'entreprise exerçant dans les *fonctions libérales*. Le chiffre y afférent est calculé sur la base du référentiel CASNOS suite au changement du système de collecte de données concernant le secteur de l'artisanat.

الملحق رقم 07:

نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم: 22

LA DEMOGRAPHIE DES PME

Principales composantes

Economie des PME
Géographie des PME
Dynamique des PME

Données d'ensemble

La population globale de PME

A fin 2012, la population globale des PME s'élève à **711 832 entités dont près de 60% sont constituées en personnes morales**, le reste est constitué soit de personnes physiques (18,32%), soit d'entités exerçant dans les activités artisanales (22,58%). On recense, par ailleurs, 557 entreprises de type EPE.

Tableau 1. Population globale des PME à fin 2012

Types de PME	Nbre de PME	Part (%)
1. PME privées		
Personnes morales	420 117	59,02
Personnes physiques	130 394	18,32
Activités artisanales	160 764	22,58
S/Total 1	711 275	99,92
2. PME publiques		
Personnes morales	557	0,08
S/Total 2	557	0,08
Total	711 832	100

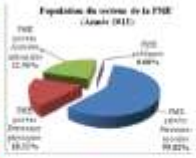

La création de PME

Le nombre de PME créées en 2012, tous secteurs juridiques confondus, est de **55 144 PME**. Les radiations ont touchées **8 482 PME privées**, alors que la réactivation d'activité a concerné **5 876 entités** (Tableau n°2). Globalement, l'évolution entre les deux années (2011/ 2012) est de **7,97%**, tous secteurs juridiques confondus, représentant un accroissement net total de **52 523 PME**.

Tableau 2. Mouvements constatés dans la démographie des PME privées

Nature des PME	2011	Mouvements PME 2012				2012
		Créations	Réactivation	Radiation	Croissance	
Personnes morales	391 761	30 530	5 876	8 050	28 356	420 117
Personnes Physiques	120 095	10 622	-	323	10 299	130 394
Activités Artisanales	146 881	13 992	-	109	13 883	160764
Total PME privées	658 737	55 144	5 876	8 482	52 538	711 275

Tableau 3. Evolution des PME (2011- 2012)

Nature des PME	2011	PME 2012	Evolution	
			En nombre	En%
1. PME privées				
Personnes morales	391 761	420 117	28 356	7,24
Personnes physiques	120 095	130 394	10 299	8,58
Activités artisanales	146 881	160 764	13 883	9,45
S/Total 1	658 737	711 275	52 538	7,98
2. PME publiques				
Personnes morales	572	557	-15	-2,62
S/Total 2	572	557	-15	-2,62
Total	659 309	711 832	52 523	7,97
Dont : Personnes morales (privées et publiques)	392 333	420 674	28 341	7,22

La population de PME par catégorie juridique

A fin 2012, les PME privées déclarées s'élèvent à **711 275**, réparties :

Personnes morales	Personnes physiques	Activités artisanales
420 117 [59,02%]	**130 394** [18,32%]	**160 764** [22,58%]

Par rapport à 2011, les PME privées ont progressé de **7,98%** marquant ainsi une **hausse nette de 52 538** entités réparties comme suit :

Personnes morales	Personnes physiques	Activités artisanales
28 356	**10 299**	**13 883**

S'agissant des Personnes morales, les enregistrements au niveau de la CNAS en 2012, indiquent que les créations enregistrées s'élèvent à **30 530 nouvelles PME**. Quant aux radiations, elles sont au nombre de 8 050.

Dans la catégorie des *personnes physiques*, on retrouve, notamment, les notaires, les avocats, les huissiers de justice, les médecins, les architectes et les agriculteurs.

LA DEMOGRAPHIE DES PME

Principales composantes

Economie des PME

Géographie des PME
Dynamique des PME

Evolution de l'emploi par type de PME

Données générales

L'emploi cumulé dans les PME tous types confondus, à fin 2012, est de 1.848.117 entités. Ce chiffre inclut les employeurs des entreprises des PME privées (personnes morales) et les chefs d'entreprises privées relevant des fonctions libérales ainsi que les artisans. Par rapport à 2011, il a progressé de 7,19%. L'emploi dans les PME privées a évolué de 7,44% (Tableau n°6).

Tableau 6. Evolution des emplois déclarés par type de PME

Types de PME	2011		2012		Evolution (%)
	Nombre	Parts (%)	Nombre	Parts (%)	
PME Privées					
Salariés	1 017 374	58,99	1 089 467	58,95	7,09
Employeurs*	658 737	38,20	711 275	38,49	7,98
S/Total	**1 676 111**	**97,21**	**1 800 742**	**97,44**	**7,44**
PME Publiques	48 086	2,79	47 375	2,56	-1,48
Total	**1 724 197**	**100**	**1 848 117**	**100**	**7,19**

Mouvements des PME privées par tranche d'effectifs

En 2012, on enregistre **28 356 nouvelles entités** personnes morales de plus que 2011. Elles sont constituées à 96,03% d'entités très petites ne dépassant pas 9 salariés. La création de véritables moyennes entreprises dont l'effectif est supérieur à 50 salariés est assez faible, seules 136 entreprises relèvent en fait de cette catégorie dont 57 activent dans le secteur BTPH.

الملحق رقم 08:

نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم: 24

LA DEMOGRAPHIE DES PME

Principales composantes

Economie des PME
Géographie des PME
Dynamique des PME

Données d'ensemble

La population globale de PME

A fin 2013, la population globale des PME s'élève à **777 816 entités dont près de 59,06% sont constituées en personnes morales,** le reste est constitué soit de personnes physiques (18,28%), soit d'entités exerçant dans les activités artisanales (22,59%).

Les EPE, sont au nombre de 557 et représentent 0.07% de la population totale.

Tableau 1. Population globale des PME à fin 2013

Types de PME	Nbre de PME	Part (%)
1. PME privées		
Personnes morales	459 414	59,06
Personnes physiques	142 169	18,28
Activités artisanales	175 676	22,59
S/Total 1	**777 259**	99,93
2. PME publiques	557	0,07
Personnes morales	557	0,07
S/Total 2	**557**	0,07
Total	777 816	

La création de PME

Le nombre de PME créées en 2013, tous secteurs juridiques confondus, est de **66584 PME**. Les radiations ont touchées **8 791 PME privées,** alors que la réactivation d'activité a concerné **8191 entités** (Tableau n°2). Globalement, l'évolution entre les deux années (2012/ 2013) est de **9,27%,** représentant un accroissement net total de **65 984 PME**.

Tableau 2. Mouvements constatés dans la démographie des PME privées

Nature des PME	2012	Mouvements PME 2013				2013
		Créations	Radiation	Réactivation	Croissance	
Personnes morales	420 117	39155	8249	8191	39297	459 414
Personnes Physiques	130 394	12 186	411	-	11 775	142 169
Activités Artisanales	160764	15 043	131	-	14 912	175 676
Total PME privées	711 275	**66 584**	**8791**	**8 191**	**65 984**	**777259**

Tableau 3. Evolution des PME (2012- 2013)

Nature des PME	PME 2012	PME 2013	Evolution	
			En nombre	En%
1. PME privées				
Personnes morales	420 117	459 414	39 297	9,35
Personnes physiques	130 394	142 169	11 775	9,03
Activités artisanales	160 764	175 676	14 912	9,28
S/Total 1	**711 275**	**777 259**	65 984	9,28
2. PME publiques				
Personnes morales	557	557	-	0,12
S/Total 2	**557**	**557**	-	**0,12**
Total	711 832	**777 816**	**65 984**	**9,27**
Dont : Personnes morales (privées et publiques)	**420 674**	**459 971**	**39297**	**9,34**

LA DEMOGRAPHIE DES PME

Principales composantes

Economie des PME

Géographie des PME
Dynamique des PME

Evolution de l'emploi par type de PME

Données générales

A fin 2013, les emplois cumulés dans les PME s'élèvent à 2 001 892 salariés. Par rapport à 2012, il est a signaler une progression de 8,32%.

Tableau 6. Evolution des emplois déclarés par type de PME

Types de PME	2012		2013		Evolution (%)
	Nombre	Parts (%)	Nombre	Parts (%)	
PME Privées					
Salariés	1 089 467	58,99	1176377	58,76	7,98
Employeurs*	711 275	38,20	777259	38,83	9,28
S/Total	**1 800 742**	**97,21**	**1 953 636**	**97,59**	**8,49**
PME Publiques	47 375	2,79	48 256	2,41	1,86
Total	1 848 117	100	2 001 892	100	8,32

الملحق رقم 09:

نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم: 26

LA DEMOGRAPHIE DES PME

La population globale de PME

A fin 2014, la population globale des PME s'élève à **852 053 entités dont près de 58,33% sont constituées en personnes morales,** le reste est constitué soit de personnes physiques (18,77%), soit d'entités exerçant dans les activités artisanales (22,83%).

Les EPE, sont au nombre de 542 et représentent 0.06% de la population totale.

Tableau 1. Population globale des PME à fin 2014

Type de PME	Nbre de PME	Part (%)
1. PME privées		
Personnes morales	496 989	58,33
Personnes physiques	159 960	18,77
Activités artisanales	194 562	22,83
S/Total 1	851 511	99,94
2. PME publiques		
Personnes morales	542	0,06
S/Total 2	542	0,06
Total	852 053	100,00

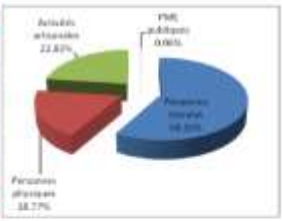

La création de PME

Le nombre de PME privées créées en 2014, est de **76 551 PME**. Les radiations ont touchées **9 585 PME privées**, alors que la réactivation d'activité a concerné **7 286 entités** (Tableau n°2). Soit une croissance annuelle de **74 2520** PME privées

Tableau 2. Mouvements connaîts dans la démographie des PME privées

Nature des PME	2013	Mouvements PME 2014				2014
		Création	Radiation	Réactivation	Croissance	
Personnes morales	459 414	39 343	9 054	7286	37 575	496 989
Personnes Physiques	142 169	18 286	415	-	17 791	159 960
Activités Artisanales	175 676	19 002	116	-	18 886	194 562
Total PME privées	777 259	76 551	9 585	7 286	74 252	851 511

Tableau 3. Evolution des PME (2013- 2014)

Nature des PME	PME 2013	PME 2014	Evolution	
			En nombre	En%
1. PME privées				
Personnes morales	459 414	496 989	37 575	8,18
Personnes physiques	142 169	159960	17 791	12,51
Activités artisanales	175 676	194562	18 886	10,75
S/Total 1	777 259	851 511	74 252	9,55
2. PME publiques				
Personnes morales	557	542	-15	-2,69
S/Total 2	557	542	-15	-2,69
Total	777 816	852 053	74 237	9,54

Par rapport à 2013, les PME ont progressé de **9,54%** soit une hausse de **74 237** entités

La catégorie des personnes physiques, est essentiellement constituée de professions libérales (notaires, avocats, huissiers de justice, médecins et architectes) et des agriculteurs ; généralement non astreintes à l'inscription au Registre du Commerce.

LA DEMOGRAPHIE DES PME

Evolution de l'emploi par type de PME

Données générales

A fin 2014, les emplois cumulés dans les PME s'élèvent à 2 157 232 salariés.

Par rapport à 2013, il est à signaler une progression de 7,76%.

Tableau 6: Evolution des emplois déclarés par type de PME

Types de PME	2013		2014		Evolution (%)
	Nombre	Parts (%)	Nombre	Parts (%)	
PME Privées					
Salariés	1176377	58,76	1259154	58,37	7,04
Employeurs*	777 259	38,83	851511	39,47	9,55
S/Total	1953636	97,59	2110665	97,84	8,04
PME Publiques	48 256	2,41	46 567	2,16	-3,50
Total	2 001 892	100,00	2 157 232	100,00	7,76

La part de l'emploi des PME dans la population active (source : ONS)

En Septembre 2014, **la population active,** a atteint 11 453 000 personnes.

A cet égard, on note que l'emploi des PME représente une part de **19%** dans la population active.

Projets d'investissement	Projets déclarés		Montant		Emplois	
	Nombre	%	MDA	%	Nombre	%
Investissement locaux	9 799	98,94	2 022 382	92,14	132 784	87,96
Total investissement étranger	105	1,06	170 127	7,76	18 175	12,04
• Partenariat	89	0,90	133 540	7,06	1 108	0,73
• Investissement direct étranger	16	0,16	36 687	0,70	17 067	11,31
Total Général	9 904	100	2 192 509	100	150 959	100

Montant : Millions de DA

Durant cet exercice, le nombre de projets d'investissements déclarés par les étrangers auprès de l'ANDI sont au nombre de 105 projets, il ne représente que 1,06% du volume global.Sur les cent cinq (105) projets déclarés, 89 **projets seront réalisés dans le cadre du partenariat** avec les opérateurs nationaux (publics et privés) et 16 seront réalisés en IDE, soit uniquement un taux de 0,16%.

Tableau 23: Projets d'investissements déclarés par type (au 31/12/2014)

Type d'investissement	Projets déclarés		Montant		Emplois	
	Nombre	%	MDA	%	Nombre	%
Création	5 650	57,05	865 865	39,72	86 916	57,57
Extension	3 935	39,73	1 243 829	56,72	59 836	39,65
Reconstruction	1	0,01	241	0,01	17	0,01
Réhabilitation	276	2,79	31 404	1,44	3 382	2,24
Réhabilitation-Extension	42	0,42	111 911	5,10	2 814	1,86
Total	9 904	100	2 192 550	100	150 959	100

Montant : Millions de DA

Tableau 24: Projets d'investissements déclarés par régions (au 31/12/2014)

الملحق رقم 10:

نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم: 28

I- POPULATION DES PME

1- Situation à fin 2015

A la fin de l'année **2015**, la population globale des PME s'élève à **934 569** entités dont près de **58% sont constituées de personnes morales**, parmi lesquelles on recense **532** Entreprises Publiques Economiques (EPE). Le reste est composé de personnes physiques **(42.39%)**, dont **19%** des professions libérales et 23% sont des activités artisanales.

Tableau 1:Population globale des PME à fin 2015

	Types de PME	Nbre de PME	Part (%)
1.	**PME privées**		
	Personnes morales*	537 901	57,56
	Personnes physiques** dont :	396 136	42,39
	Professions libérales	178 994	19,15
	Activités artisanales	217 142	23,23
	S/Total 1	934 037	99,94
2	**PME publiques***		
	Personnes morales	532	0,06
	S/Total 2	532	0,06
	Total	934 569	100

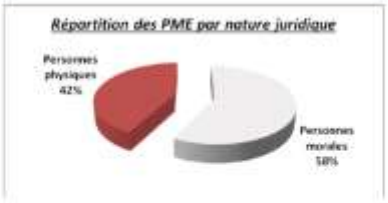

*Source : CNAS

** Source : CASNOS

*** Source : ECOFIE

Tableau 11 Evolution des emplois déclarés par typé de PME

Types de PME	Année 2014		Année 2015		Evolution (%)
	Nombre	Parts (%)	Nombre	Parts (%)	
PME Privées					
Salariés	1 258 156	56,57	1 393 256	59,75	10,65
Employeurs	851 511	39,47	934 037	39,40	9,70
S/Total	**2 110 668**	**97,04**	**2 327 293**	**98,16**	**10,25**
PME Publiques	46 567	2,16	43 727	1,84	-6,10
Total	2 157 235	**100,00**	2 371 020	**100**	**9,91**

Source : CNAS

4- Demographie

4.1 Croissance

L'évolution des PME privée durant l'année 2015 est de 9,7% soit 82 526 nouvelles PME créées, ce qui porte le nombre global des PME privées à 934 037.

Tableau 12 Mouvements constatés dans la démographie des PME privées

Nature des PME	2014	Mouvements PME de l'Année 2015				2015
		Création	Réactivation	Radiation	Croissance	
Personnes morales	496 988	41 919	6 949	7 956	40 912	537 901
Personnes Physiques	354 522	42 304		600	41 614	396 136
Total PME privées	851 511	84 223	6 949	8 646	82 526	934 037

Source : CNAS

4.2 Création de PME

Le nombre de PME privées créées durant l'année 2015, est de **84 223 PME**. Les créations d'entreprises enregistrées au niveau de la CNAS à fin 2015 s'élèvent à **41 919** nouvelles PME (personnes morales) alors qu'au niveau de la CASNOS, on recense **42 304** nouvelles PME créées (personnes physiques) durant la même période.

4.3 Réactivation

A la fin de l'année 2015, les réactivations ont touché **6949 PME** privées (personnes morales) déclarées auprès de la CNAS.

الملحق رقم 11:

نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم: 30

I- POPULATION DES PME

1- Situation à jour 2016

A la fin de l'année **2016**, la population globale des PME s'élève à **1 022 621** entités dont plus de **56% sont constituées de personnes morales**, parmi lesquelles on recense **390** Entreprises Publiques Economiques (EPE). Le reste est composé de personnes physiques **(43,65%)**, dont près de **21%** des professions libérales et 23% sont des activités artisanales.

Tableau 1 Population globale des PME à fin 2016

	Types de PME	*Nbre de PME*	*Part (%)*
1.	**PME privées**		
	Personnes morales*	**575 906**	**56,32**
	Personnes physiques dont :**	446 325	**43,65**
	Professions libérales	211 083	**20,64**
	Activités artisanales	235 242	**23,00**
	S/Total 1	**1 022 231**	**99,96**
2	**Personnes publiques***		
	Personnes morales	**390**	**0,04**
	S/Total 2	**390**	**0,04**
	Total	**1022621**	**100,00**

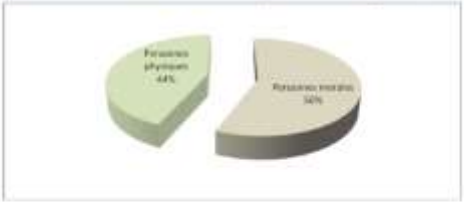

*Source : CNAS

** Source : CASNOS

*** Source : ECOFIE

3.3 Evolution de l'emploi par type de PME

L'effectif global des PME, à la fin de l'année 2016, est de 2 540 698 agents, dont seulement 29 024 relèvent des PME publiques. A noter que l'effectif global des PME a progressé de 7.16% entre 2015 et 2016.

Tableau 11 Evolution des emplois déclarés par type de PME

Types de PME	*Année 2015*		*Année 2016*		*Evolution (%)*
	Nombre	**Parts (%)**	**Nombre**	**Parts (%)**	
PME Privées					
Salariés	1 393 236	58,75	1489447	58,62	6,90
Employeurs	934 057	39,40	1022251	40,23	9,44
S/Total	**2 327 293**	**98,16**	**2511674**	**98,86**	**7,92**
PME Publiques	43 727	1,84	28824	1,14	-33,82
Total	**2 371 020**	**100**	**2 540 698**	100.00	7.16

Source : CNAS

4- Demographie

4.1 Croissance

L'évolution des PME privées durant l'année 2016 est de 7,92% soit 88 196 nouvelles PME créées, ce qui porte le nombre global des PME privées à 1 022 231.

Tableau 12 Mouvements constatés dans la démographie des PME privées

Nature des PME	**2015**	*Mouvements PME de l'Année 2016*				**2016**
		Création	**Radiation**	**Réactivation**	**Croissance**	
Personnes morales	537 901	41 635	13696	8076	38 085	**575 906**
Personnes Physiques	396 136	66903	22705	6071	50169	446325
Total PME privées	934037	108538	36471	14127	88194	1022231

Source : CNAS

4.2 Création de PME

Le nombre de PME privées créées durant l'année 2016, est de **108 538 PME**. Les créations d'entreprises enregistrées au niveau de la CNAS à fin 2016 s'élèvent à **41 635** nouvelles

---

[1] Ce chiffre inclut les employeurs des entreprises des PME privées (personnes morales) et les chefs d'entreprises privées relevant des fonctions libérales ainsi que les artisans.

الملحق رقم 12:

نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم: 32

I- POPULATION DES PME

1- Situation à jour 2017

A la fin de l'année **2017**, la population globale des PME s'élève à **1 074 503** entités, dont **56,73% de personnes morales** qui intègrent les **267** Entreprises Publiques Economiques (EPE). Les personnes physiques sont composées de **22,55%** d'activités artisanales et de **20,71%** de professions libérales.

Tableau 1 Population globale des PME à fin 2017

	Types de PME	*Nbre de PME*	*Part (%)*
1.	**PME privées**		
	Personnes morales[1]	**609 344**	56,71
	Personnes physiques dont :**	*464 892*	43,27
	Professions libérales	*222 570*	20,71
	Activités artisanales	*242 322*	22,55
2	**PME publiques***		
	Personnes morales	**267**	0,02
	S/Total 2	**267**	0,02
	Total	**1 074 503**	100,00

Répartition des PME selon le statut juridique

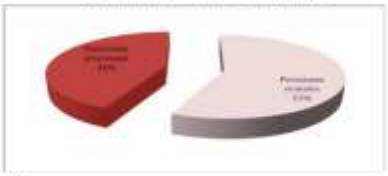

*Source : CNAS

** Source : CASNOS

*** Source : ECOFIE

Tableau 10 Evolution des PME privées par secteur d'activité (2016/2017)

	Secteurs d'Activité	*2016*	*Parts (%)*	*2017*	*Parts (%)*	*Evolution (%)*
I	**Agriculture**	6130	1,06	6200	1,02	1,14
II	**Hydrocarbures, Energie, Mines et services liés**	2767	0,48	2665	0,43	-3,69
III	**BTPH**	174949	30,26	179385	29,43	2,53
IV	**Industries manufacturières**	84587	13,36	94102	15,44	11,25
V	**Services**	302564	52,34	327623	53,74	8,28
	Total Général	**575900**	**100,00**	**609344**	**100,00**	**5,81**

Source : CNAS

3.3 Evolution de l'emploi par type de PME

L'effectif global des PME, à la fin de l'année 2017, est de 2 655 470 agents, dont seulement 23 452 relèvent des PME publiques. A noter que l'effectif global des PME a progressé de 4,52% entre 2016 et 2017.

Tableau 11 Evolution des emplois déclarés par type de PME

Types de PME	*Année 2016*		*Année 2017*		*Evolution (%)*
	Nombre	*Parts (%)*	*Nombre*	*Parts (%)*	
PME Privées					
Salariés	1488443	59,62	1577702	59,66	6,39
Employeurs	1025231	40,73	1074236	40,45	5,09
S/Total	**2513674**	**98,86**	**2651938**	**99,11**	**4,79**
PME Publiques	29024	1,14	23452	0,89	-19,20
Total	**2 548 698**	**100,00**	**2655470**	**100,00**	**4,81**

Source : CNAS

[1] Le chiffre inclut les employeurs des entreprises des PME privées (personnes morales) et les chefs d'entreprises privées relevant des fonctions libérales ainsi que les artisans

الملحق رقم 13:

نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم: 34

Chiffres clés au 31/12/2018

Population totale des PME (tous statuts confondus)		1 141 863
PME créées en 2017		63 531
Cessations d'activités (PME privées)		12 291
PMI privées		99938
PME publiques		261
Densité des PME (Nombre de PME pour 1000 Habitants)	Tous statuts juridiques confondus/ Moyenne internationale	27/45
	Personnes morales privées/ Moyenne internationale	17/45
Emplois (agents)		2 724 264
Importation		*46 197*
Exportation		*41 168*

2.5 Densité

En termes de densité, selon les dernières statistiques de l'ONS sur la démographie (42,2 Millions d'habitants au 1er janvier 2018) la moyenne nationale des PME est de l'ordre de 27PME (tout statuts confondus) pour 1.000 habitants, et présente un écart important d'une région à l'autre du pays :

- 30 PME privées pour 1000 habitants au Nord du pays.
- 20 PME privées pour 1000 habitants dans la région des Hauts Plateaux.
- 23 PME privées pour 1000 habitants dans la région du Sud.

Région	Nbre de PME 2018*	Population par Wilaya (RGPH 2008)**	part (RGPH 2008)**	Population par Wilaya au 1er janvier 2018	densité
Nord	794 633	21075874	0,618	26097450	30
Hauts-Plateaux	251 007	9765202	0,287	12091877	21
Sud	96 174	3238954	0,095	4010673	24
Total Général	1 141 814	34080030	1	42200000	27

*CNAS ** ONS

Ce ratio national diminue à 15 pour 1.000 habitants pour les PME privées de type « personnes morales » et présente un écart important d'une région à l'autre du pays :

- 17 PME privées pour 1000 habitants au Nord du pays.
- 12 PME privées pour 1000 habitants dans la région des Hauts Plateaux.
- 14 PME privées pour 1000 habitants dans la région du Sud.

Tableau 8 Densité des PME privées personnes morales par région

Région	Nbre de PME 2018*	Population par Wilaya (RGPH 2008)**	part (RGPH 2008)**	Population par Wilaya au 1er janvier 2018	densité
Nord	447 817	21075874	0,618	26097450	17
Hauts-Plateaux	141 465	9765202	0,287	12091877	12
Sud	54 211	3238954	0,095	4010673	14
Total Général	643 493	34080030	1	42200000	15

*CNAS ** ONS

3- Evolution

3.1 Evolution de la population globale des PME

Globalement, l'évolution de la population de la PME entre 2017 et 2018 est de 6.3% tous secteurs juridiques confondus, représentant un accroissement net total de 67 360 PME.

Tableau 9 Evolution de la population globale des PME (2017/2018)

	Année 2017	*Année 2018*	*L'évolution*
Population globale de la PME	**1 074 503**	**1141863**	**6,3**

3.2 Evolution des PME (personnes morales) par secteur d'activité

Les secteurs où la création d'entreprise a été la plus forte entre les deux années 2017 et 2018, restent ceux des services et de l'agriculture.

Les PME à caractère industriel sont au nombre de 99 865 la fin de l'année 2018, contre 94 930 entités à la fin de l'année 2017, soit une progression de 5,20 %, croissance en deçà du niveau global de croissance des PME personnes morales (5,60%).

Tableau 10 Evolution des PME privées par secteur d'activité (2017/2018)

	Secteurs d'Activité	*2017*	*Parts (%)*	*2018*	*Parts (%)*	*Evolution (%)*
I	**Agriculture**	6999	1,09	7068	1,10	1,11
II	**Hydrocarbures, Energie, Mines et services liés**	2857	0,47	2961	0,46	3,26
III	**BTPH**	179303	29,43	189121	29,37	5,24
IV	**Industries manufacturières**	94930	15,58	99865	15,51	5,20
V	**Services**	325625	53,44	346250	53,75	7,81
	Total Général	**609 344**	100,00	**643 493**	**100**	5,60

Source : CNAS

3.3 Evolution de l'emploi par type de PME

L'effectif global des PME, à la fin de l'année 2018, est de 2 724 264 [1] agents, dont seulement 22 197 relèvent des PME publiques. A noter que l'effectif global des PME a progressé de 2,59% entre 2017 et 2018.

Tableau 11 Evolution des emplois déclarés par type de PME

Types de PME	*Année 2017*		*Année 2018*		*Evolution (%)*
	Nombre	**Nombre**	**Nombre**	**Parts (%)**	
Salariés	1577782	59,66	1594614	58,53	1,06
Employeurs	1074236	40,45	1107453	40,65	3,09
S/Total	**2652018**	**99,12**	**2702067**	**99,19**	**2,66**
PME Publiques	23452	0,88	**22 197**	0,81	-5,35
Total	**2655470**	**100,00**	**2 724 264**	100,00	2,59

Source : CNAS

4- Demographie

4.1 Croissance

L'évolution des PME privées durant l'année 2018 est de 6,27 %, soit 63 531 nouvelles PME créées, ce qui porte le nombre global des PME privées à 1 141 602.

Tableau 12 Mouvements constatés dans la démographie des PME privées

Nature des PME	2017	*Mouvements PME de l'Année 2018*				2018
		Création	**Radiation**	**Réactivation**	**Croissance**	
Personnes morales	609 344	34 877	10990	10262	31 109	643 493
Personnes Physiques	464 892	28654	1305	5804	11217	498 109
Total PME privées	1 074 236	63 531	12 295	16 126	67 366	1 141 602

Source : CNAS

[1] Ce chiffre inclut les employeurs des entreprises des PME privées (personnes morales) et les chefs d'entreprises privées relevant des fonctions libérales ainsi que les artisans.

III. situation économique

3.1.Evolution de la VA par secteur juridique HH (2012-2017)

Tableau 27 Evolution de la VA par secteur juridique HH (2012-2017)

Unité : Mds DA

Secteur juridique	2012		2013		2014		2015		2016		2017	
	Valeur	%	Valeur	%	Valeur	%	Valeur	%	Valeur	%	Valeur	%
Part du Public dans la VA	793,38	12,0	893,24	11,20	1187,93	13,8	1313,36	14,22	1414,65	14,23	1291,14	12,775
Part du Privé dans la VA	5813,02	87,99	6741,19	86,80	7338,65	86,1	7924,51	85,79	8529,27	85,77	8815,62	87,225
TOTAL	6 606,40	100	7 634,43	100	8526,58	100	9237,87	100	9943,91	100	10106,76	100

Source : ONS

IV. Commerce extérieur

4.1-Balance commerciale

Par rapport à l'exercice 2017, la balance du commerce extérieur Algérien en 2018 a enregistrée :

- Une très légère hausse des importations de 0,30 %, passant de 46,05 milliards de dollars US à 46,19 milliards de dollars US ;
- Une augmentation des exportations de 16,98 %, passant de 37,19 milliards de dollars US à 41,16 milliards de dollars US.

Les résultats globaux obtenus en matière d'échanges extérieurs de l'Algérie en 2018 font ressortir un déficit de la balance commerciale de l'ordre de 5,03 milliards de dollars US.

Tableau 29 Evolution de la Balance commerciale de l'Algérie (2017 -2018) (en Millions de Dollars US)

	2017	2018*	Evolution en%
Importations	*46 057*	*46 197*	*0.30*
Exportations	*37 191*	*41 168*	*16,98*
Balance Commerciale	*- 18 868*	*- 5 029*	

*Données provisoires

Source : CNIS

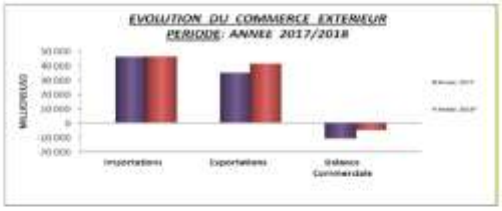

4.2.Importations

Les importations Algérienne durant l'année 2018 ont légèrement augmenté de 0,3% en 2018 par rapport à l'année 2017, passant de 46,05 milliards de dollars US à 46,19 milliards de dollars US

Leur répartition par groupes de produits fait ressortir une hausse pour les groupes de consommation non alimentaire et alimentaire avec les parts respectives de 14,63 % et de 1,60 %.

Quant aux baisses elles ont concerné les biens destinés à l'outil de production et les biens d'équipement avec des proportions respectives 4,36% et 4,18%.

Tableau 30 Evolution des importations par groupes de produits (2017 -2018)

Valeurs en millions (SD)

Groupes de Produits	Année 2016		Année 2017*		Evolution (%)
	Valeurs	Struc %	Valeurs	Struc %	
BIENS ALIMENTAIRES	8 438	18,32	8 573	18,56	1,60
BIENS DESTINES A L'OUTIL DE PRODUCTION	14 504	31,49	13 872	30,03	-4,36
BIENS D'EQUIPEMENTS	14 606	31,71	13 996	30,30	-4,18
BIENS DE CONSOMMATION NON ALIMENTAIRES	8 511	18,48	9 756	21,12	14,63
TOTAL	**46 059**	**100 %**	**46 197**	**100 %**	**0,30**

Source : CNIS

L'examen par groupes de produits fait ressortir les résultats suivants :

- **Les « biens d'équipements »** qui représentent une part de (30,30%) des importations, sont constitués essentiellement, de véhicules de transport de personnes et de marchandises, des turboréacteurs et turbopropulseurs et des appareils électriques pour la téléphonie.
- **Pour les « biens destinés au fonctionnement de l'outil de production »** : il s'agit surtout, des huiles de pétrole, des matériaux de construction (barres enfer ou en acier, tubes et tuyaux, bois, etc.), ce groupe représente 30,03 %
- **Le groupe de « biens de consommation non alimentaires »** vient en troisième position dans la structure des importations réalisées durant l'année 2018 avec une part de (21,12 %) du volume global.
- **Le groupe des « biens alimentaires »** occupe le dernier rang dans la structure de nos importations avec la côte part de 18,56 %

4.3.Exportations

Les exportations - **hors hydrocarbures** -, qui restent toujours marginales, avec seulement **6,87%** du volume global des exportations soit l'équivalent de **2,83 milliard de Dollars US**, ont enregistré une augmentation de **46,63%** par rapport à l'année 2017.

Les groupes de produits exportés en dehors des hydrocarbures sont constitués essentiellement par des demi-produits qui représentent une part de 5,45% du volume global des exportations soit l'équivalent de 2,24 milliards de Dollars US, des biens alimentaires avec une part de près de 0,91% , soit 373 millions de Dollars US, des biens d'équipements industriels avec une part de 0,22%, soit en valeur absolue de 90 millions de Dollars US et enfin des produits bruts et des biens de consommation non alimentaires avec les parts respectives de 0,22% et 0,08%.

Les principaux produits hors hydrocarbures exportés sont :

Valeurs en millions (SD)

Principaux Produits	Année 2017		Année 2018		Evolution (%)
	Valeurs	Struc %	Valeurs	Struc %	
ENGRAIS MINERAUX OU CHIMIQUES AZOTES	327,04	16,91	917,47	32,42	180,54
HUILES ET AUTRES PRODUITS PROVENANT DE LA DISTILLATION DES GOUDRONS	562,24	29,00	653,63	23,08	9,33
AMMONIACS ANHYDRES	341,95	17,72	446,75	15,79	30,65
SUCRES DE CANNE OU DE BETTERAVE	225,46	11,60	233,01	8,23	3,36
DATTES	52,37	2,71	64,19	2,27	22,57
PHOSPHATE DE CALCIUM	53,13	2,86	50,91	1,80	-7,50
HYDROXYDE (LE SODIUM	27,46	1,42	37,80	1,34	37,63
FEUILLE EN PLASTIQUE OU EN FEUILLES	25,42	1,32	33,06	1,17	30,06
MACHINES A LAVER LE LINGE	33,70	1,75	27,12	0,96	-19,72
CIMENTS	0,63	0,03	24,93	0,88	-
Sous Total	1 650	85,52	2 449	86,53	48,38
Total	**1 930**	**100**	**2 830**	**100**	**46,63**

Source : CNIS

الملحق رقم 14:

نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم: 36

IV- Commerce extérieur

4.1-Balance commerciale

Par rapport à l'exercice 2018, la balance du commerce extérieur Algérien en 2019 a enregistrée :

- Un recul des importations de 9,49 %, passant de 46,33 milliards de dollars US à 41,93 milliards de dollars US ;
- Une baisse des exportations de 14,29 %, passant de 41,79 milliards de dollars US à 35,82 milliards de dollars US.

Les résultats globaux obtenus en matière d'échanges extérieurs de l'Algérie en 2019 font ressortir un déficit de la balance commerciale de l'ordre de 6,11 milliards de dollars US.

Tableau 24 Evolution de la Balance commerciale de l'Algérie (2018 -2019) (en Milliards de Dollars US)

	2018	2019*	Evolution en%
Importations	46330,21	41 934,12	-9,49
Exportations	41797,32	35 823,54	-14,29
Balance Commerciale	- 4532,89	- 6110,57	

*Chiffres provisoires

الملحق رقم 15:

المعلومات الإحصائية الخاصة بالوكالة الوطنية للقرض المصغر

Bilan des financements et des emplois créés par secteur d'activité

Secteur d'activité /Annee		2013	2014	2015	2016	2017	2018
Agriculture	Montant d'investissement	168 734 454.81	187 656 428.95	124 585 556.64	142 248 062.76	155 820 539.32	125 345 441.77
	Nombre de projets	671	695	454	513	552	445
	Nombre d'emplois	1007.00	1043.00	681.00	770.00	828.00	725.00
Très Petite Industrie (TPI)	Montant d'investissement	4 490 206.93	150 159 459.89	136 286 568.21	149 917 310.30	132 710 869.68	155 298 539.85
	Nombre de projets	19	727	595	614	531	589
	Nombre d'emplois	29.00	1091.00	893.00	921.00	796.00	1255.00
BTP	Montant d'investissement	180 654 882.46	370 227 177.25	312 546 426.06	228 146 230.61	152 735 085.53	177 968 635.10
	Nombre de projets	998	1493	1235	861	586	666
	Nombre d'emplois	1496.00	2240.00	1852.00	1292.00	879.00	1005.00
Services	Montant d'investissement	288 774 610.53	3 164 142 411.56	2 397 220 018.11	777 481 248.44	373 069 020.93	279 554 620.77
	Nombre de projets	1 269	13372	9921	3090	1466	1051
	Nombre d'emplois	1904.00	20058.00	14882.00	4635.00	2198.00	1785.00
Artisanat	Montant d'investissement	1 706 059 318.56	64 512 967.92	51 669 084.90	41 166 936.27	34 990 870.66	44 721 205.18
	Nombre de projets	7809	269	234	176	146	176
	Nombre d'emplois	11713.00	403.00	351.00	264.00	218.00	365.00
Pêche	Montant d'investissement	28 883 762.67	272 936 933.03	271 423 814.00	118 389 591.49	111 243 261.41	108 977 510.86
	Nombre de projets	152	1109	1105	459	436	419
	Nombre d'emplois	228.00	1663.00	1658.00	688.00	658.00	652.00
Commerce	Montant d'investissement	50 740 236.68	7 254 905.50	12 553 907.18	9 873 258.60	10 501 363.51	7 716 802.74
	Nombre de projets	238	32	51	36	38	31
	Nombre d'emplois	357.00	48.00	76.00	54.00	56.00	65.00

الملحق رقم 16:

مخرجات البرنامج OSDEA

Solbcco2013-2015

Model Name	New DEA Problem
Model Type	BCC_O
Model Orientation	OUTPUT_ORIENTED
Model Efficiency Type	TECH
Model RTS	VARIABLE
Model Description	The Banker Charnes and Cooper Model called BCC. This model was first introduced in 1984 to introduce VARIABLE Returns to Scale (the CCR model only assumed CONSTANT RTS). The only difference with the CCR model is the convexity constraint e*Lambdas = 1 / or uo in the multiplier form.

Raw Data

DMU Name	Y1	Y2	X1
DMU1	4092	16593	151618000000
DMU2	1752	31727	170821000000
DMU3	1504	67886	1118218666667
DMU4	1091	16074	149304666667
DMU5	173	9524	129503666667
DMU6	106	2386	20896333333
DMU7	195	3448	34950333333
DMU8	8410	19190	34916475406
DMU9	3775	9433	11660148576
DMU10	4405	11059	17278886921
DMU11	25	49	120611161
DMU12	3656	9672	17822658545
DMU13	1297	2651	4049887468
DMU14	115	555	842026151
DMU15	1232	2648	3669786978
DMU16	10060	20494	39380499011
DMU17	2881	4563	7923133743
DMU18	3848.67	9393	16085816205
DMU19	2571.33	6740.33	8894086183
DMU20	1020.67	3128.67	4910032225
DMU21	40	136.33	330989017
DMU22	1515	4473	8339994240
DMU23	92.33	217	330289618
DMU24	80	330.33	619475355
DMU25	152	336	634863823
DMU26	3655.67	7580.33	13325036884
DMU27	1152.33	1451.67	3740533105
DMU28	263.31	372.69	884350380
DMU29	400	600.33	93078408
DMU30	1028.67	1543	229056209
DMU31	5292	79	1255154483
DMU32	5999.67	8999.33	1389264102
DMU33	498.33	747.33	117829927
DMU34	458.33	687.67	109806319
DMU35	17	25.33	4184636

Variables

Variable Name	Variable Orientation	Variable Type
Y1	OUTPUT	STANDARD
Y2	OUTPUT	STANDARD
X1	INPUT	STANDARD

Objectives

DMU Name	Objective Value	Efficient
DMU1	0.608633488	
DMU2	1	Yes
DMU3	1	
DMU4	0.537804242	
DMU5	0.337778517	
DMU6	0.159828015	
DMU7	0.179584359	
DMU8	1	Yes
DMU9	0.778224046	
DMU10	0.799695366	
DMU11	0.060411883	
DMU12	0.691138704	
DMU13	0.270288668	
DMU14	0.101233304	
DMU15	0.273200929	
DMU16	1	Yes
DMU17	0.430129668	
DMU18	0.697514874	
DMU19	0.597523823	
DMU20	0.310708346	
DMU21	0.062021929	
DMU22	0.40253708	
DMU23	0.098924203	
DMU24	0.081520409	
DMU25	0.080944127	
DMU26	0.600315927	
DMU27	0.184344399	
DMU28	0.06863594	
DMU29	0.960099853	
DMU30	1	
DMU31	0.975471821	
DMU32	1	
DMU33	0.943312984	
DMU34	0.931579678	
DMU35	1	Yes

Projections

DMU Name	Y1	Y2	X1
DMU1	6723.26	27262.71	151618000000.00
DMU2	1752.00	31727.00	170821000000.00
DMU3	1504.00	67886.00	1118218666667.00
DMU4	3111.99	29888.20	149304666667.00
DMU5	4363.56	28195.99	129503666667.00
DMU6	7402.07	14928.55	20896333333.00
DMU7	8422.51	19199.89	34950333333.00
DMU8	8410.00	19190.00	34916475406.00
DMU9	6738.06	12121.19	11660148576.00
DMU10	7142.00	13829.02	17278886921.00
DMU11	540.79	811.10	120611161.00
DMU12	7181.10	13994.30	17822658545.00
DMU13	6190.95	9808.03	4049887468.00
DMU14	3654.99	5482.39	842026150.70
DMU15	6163.62	9692.50	3669786978.00
DMU16	10060.00	20494.00	39380499011.00
DMU17	6697.98	10976.22	7923133743.00
DMU18	7056.23	13466.38	16085816205.22
DMU19	6539.20	11280.44	8894086182.50
DMU20	6252.78	10069.48	4910032224.58
DMU21	1465.41	2198.09	330989017.36
DMU22	6499.37	11112.02	8339994239.97
DMU23	1462.41	2193.60	330289617.75
DMU24	2701.45	4052.11	619475354.67
DMU25	2767.38	4151.01	634863822.89
DMU26	6857.75	12627.23	13325036883.54
DMU27	6250.96	9710.73	3740533104.73
DMU28	3836.33	5754.39	884350380.17
DMU29	416.92	625.28	93078407.81
DMU30	1028.67	1543.00	229056209.30
DMU31	5425.07	8137.45	1255154482.71
DMU32	5999.67	8999.33	1389264101.52
DMU33	528.28	792.33	117829926.86
DMU34	492.18	738.18	109806318.72
DMU35	17.00	25.33	4184635.72

Peer Group

DMU Name	Peer Group
DMU1	DMU2, DMU3, DMU16.
DMU2	DMU2.
DMU3	DMU3.
DMU4	DMU2, DMU16.
DMU5	DMU2, DMU16.
DMU6	DMU8, DMU32.
DMU7	DMU8, DMU16.
DMU8	DMU8.
DMU9	DMU8, DMU32.
DMU10	DMU8, DMU32.
DMU11	DMU30, DMU35.
DMU12	DMU8, DMU32.
DMU13	DMU8, DMU32.
DMU14	DMU30, DMU32.
DMU15	DMU8, DMU32.
DMU16	DMU16.
DMU17	DMU16, DMU32.
DMU18	DMU8, DMU32.
DMU19	DMU8, DMU32.
DMU20	DMU8, DMU32.
DMU21	DMU30, DMU32.
DMU22	DMU8, DMU32.
DMU23	DMU30, DMU32.
DMU24	DMU30, DMU32.
DMU25	DMU30, DMU32.
DMU26	DMU8, DMU32.
DMU27	DMU16, DMU32.
DMU28	DMU30, DMU32.
DMU29	DMU30, DMU35.
DMU30	DMU30, DMU32.
DMU31	DMU30, DMU32.
DMU32	DMU32.
DMU33	DMU30, DMU35.
DMU34	DMU30, DMU35.
DMU35	DMU35.

Slacks

DMU Name	Y1	Y2	X1
DMU1	0	0	0
DMU2	0	0	0
DMU3	0	0	0.000306899
DMU4	1083.37029	0	0
DMU5	3851.38741	0	3.06183E-05
DMU6	6738.854513	0	0
DMU7	7336.673958	0	0
DMU8	0	0	0
DMU9	1887.273716	0	0
DMU10	1633.655304	0	0
DMU11	126.9629809	0	0
DMU12	1891.274583	0	0
DMU13	1392.373523	0	0
DMU14	2518.997095	0	0
DMU15	1654.119291	0	0
DMU16	0	0	0
DMU17	0	367.795916	0
DMU18	1538.542106	0	0
DMU19	2235.895224	0	0.008392967
DMU20	2967.806452	0	0
DMU21	820.4757822	0	0
DMU22	2735.741741	0	0
DMU23	529.0714797	0	0
DMU24	1720.101531	0	0
DMU25	889.5454307	0	0
DMU26	768.1767342	0	0
DMU27	0	1835.961143	0
DMU28	0	324.4374088	0
DMU29	0.298992169	0	0
DMU30	0	0	6.38768E-05
DMU31	0	8056.458727	0.00039068
DMU32	0	0	0.00052056
DMU33	0	0.08830291	0
DMU34	0.186901883	0	0
DMU35	0	0	0

Weights

DMU Name	Y1	Y2	X1
DMU1	3.82025E-05	5.08453E-05	-0
DMU2	-0	3.15189E-05	-0
DMU3	-0	1.47306E-05	-0
DMU4	-0	6.22123E-05	-0
DMU5	-0	0.000104998	-0
DMU6	-0	0.000419111	1.2739E-10
DMU7	-0	0.000290023	-0
DMU8	-0	5.21105E-05	-0
DMU9	-0	0.000106011	-0
DMU10	-0	9.04241E-05	-0
DMU11	-0	0.020408163	1.37736E-07
DMU12	-0	0.000103391	-0
DMU13	-0	0.000377216	1.14656E-10
DMU14	-0	0.001801802	1.15797E-08
DMU15	-0	0.000377644	1.14786E-10
DMU16	9.94036E-05	-0	-0
DMU17	0.000347102	-0	-0
DMU18	-0	0.000106462	-0
DMU19	-0	0.000148361	-0
DMU20	-0	0.000319625	-0
DMU21	-0	0.007335143	4.71409E-08
DMU22	-0	0.000223564	-0
DMU23	-0	0.004608295	2.96162E-08
DMU24	-0	0.003027276	1.94555E-08
DMU25	-0	0.00297619	1.91271E-08
DMU26	-0	0.00013192	-0
DMU27	0.000867807	-0	-0
DMU28	0.003797805	-0	1.6272E-08
DMU29	-0	0.001665751	1.12422E-08
DMU30	0.000972129	-0	4.16516E-09
DMU31	0.000188964	-0	8.09633E-10
DMU32	0.000166676	-0	-0
DMU33	0.002006702	-0	9.02791E-09
DMU34	-0	0.001454186	9.81438E-09
DMU35	-0	0.039478879	2.66445E-07

Solccro2013-2015

Model Name	New DEA Problem
Model Type	CCR_O
Model Orientation	OUTPUT_ORIENTED
Model Efficiency Type	TECH
Model RTS	CONSTANT
Model Description	The Charnes Cooper and Rhodes Model called CCR. This model was first introduced in 1978 and assumes CONSTANT RTS.

Lambdas

DMU Name	DMU30
DMU1	661.9248632
DMU2	745.7601805
DMU3	4881.852669
DMU4	651.8254498
DMU5	565.3794196
DMU6	91.2279715
DMU7	152.5840903
DMU8	152.4362754
DMU9	50.90518442
DMU10	75.43513871
DMU11	0.526557046
DMU12	77.80910458
DMU13	17.68075827
DMU14	3.676067779
DMU15	16.02133812
DMU16	171.9250446
DMU17	34.59034692
DMU18	70.22650141
DMU19	38.82927343
DMU20	21.43592719
DMU21	1.445012202
DMU22	36.41025173
DMU23	1.441958805
DMU24	2.704468727
DMU25	2.771650788
DMU26	58.17365495
DMU27	16.33019736
DMU28	3.860844388
DMU29	0.406356187
DMU30	1
DMU31	5.479678925
DMU32	6.065166737
DMU33	0.514414899
DMU34	0.479385907
DMU35	0.018269034

Solbcco2016-2018

Model Name	New DEA Problem
Model Type	BCC_O
Model Orientation	OUTPUT_ORIENTED
Model Efficiency Type	TECH
Model RTS	VARIABLE
Model Description	The Banker Charnes and Cooper Model called BCC. This model was first introduced in 1984 to introduce VARIABLE Returns to Scale (the CCR model only assumed CONSTANT RTS). The only difference with the CCR model is the convexity constraint e*Lambdas = 1 / or uo in the multiplier form.

Raw Data

DMU Name	Y1	Y2	X1
DMU1	860	6526	86347333333.00
DMU2	881	13368	104158000000.00
DMU3	2455	96488	1085204666667.00
DMU4	579	13383	136254000000.00
DMU5	321	18094	273750333333.00
DMU6	149	4598	53049333333.00
DMU7	211	5903	67301000000.00
DMU8	2061	4375	10305392426.00
DMU9	187	353	541556350.30
DMU10	1027	2359	5029196744.00
DMU11	5	12	39935847.00
DMU12	1238	2930	7111575463.00
DMU13	462	918	1816305993.00
DMU14	12	45	96075203.51
DMU15	687	1466	2839783384.00
DMU16	1387	3015	6664016208.00
DMU17	2223.66	5252	10188703333.33
DMU18	1150.33	2930	4362980000.00
DMU19	255.33	743.67	1285500000.00
DMU20	9.67	28.33	68020000.00
DMU21	509	1443	3008233333.33
DMU22	38.67	95.67	161353333.33
DMU23	36	125.33	264813333.33
DMU24	114.67	246.67	619026666.67
DMU25	879.33	2019	3544820000.00
DMU26	18.33	23	73453333.33
DMU27	3.65	9	17090000.00
DMU28	530	814	135991207.25
DMU29	678.67	1142	178726618.66
DMU30	1740.67	2612.67	442839634.83
DMU31	457.67	755.67	118570809.23
DMU32	357	570.33	91451352.69
DMU33	164.33	254	43117377.67
DMU34	10.34	21.68	2572267.58

Variables

Variable Name	Variable Orientation	Variable Type
Y1	OUTPUT	STANDARD
Y2	OUTPUT	STANDARD
X1	INPUT	STANDARD

Objectives

DMU Name	Objective Value	Efficient
DMU1	0.55368267	
DMU2	1	Yes
DMU3	1	Yes
DMU4	0.831895327	
DMU5	0.652345109	
DMU6	0.513524172	
DMU7	0.579594247	
DMU8	0.926839861	
DMU9	0.133742314	
DMU10	0.611976029	
DMU11	0.046277056	
DMU12	0.663096	
DMU13	0.307576242	
DMU14	0.0730108	
DMU15	0.44944519	
DMU16	0.701577139	
DMU17	1	
DMU18	0.79742985	
DMU19	0.261774944	
DMU20	0.064692251	
DMU21	0.436291979	
DMU22	0.092747701	
DMU23	0.077299316	
DMU24	0.092719692	
DMU25	0.584753985	
DMU26	0.063444189	
DMU27	0.078939757	
DMU28	0.993594289	
DMU29	1	Yes
DMU30	1	
DMU31	1	Yes
DMU32	1	Yes
DMU33	0.969432774	
DMU34	1	Yes

Projections

DMU Name	Y1	Y2	X1
DMU1	1553.24	11786.53	86347333333.00
DMU2	881.00	13368.00	104158000000.00
DMU3	2455.00	96488.00	1085204666667.00
DMU4	932.50	16087.36	136254000000.00
DMU5	1153.10	27736.85	273750333333.00
DMU6	1611.26	8953.81	53049333333.00
DMU7	1407.62	10184.71	67301000000.00
DMU8	2223.69	5261.90	10305392425.99
DMU9	1745.56	2639.40	541556350.30
DMU10	1967.96	3854.73	5029196744.00
DMU11	152.10	259.31	39935847.00
DMU12	2071.16	4418.67	7111575463.00
DMU13	1808.74	2984.63	1816305993.00
DMU14	365.09	616.35	96075203.51
DMU15	1859.46	3261.80	2839783384.00
DMU16	2048.98	4297.46	6664016208.00
DMU17	2223.66	5252.00	10188703333.31
DMU18	1934.95	3674.30	4362980000.00
DMU19	1782.43	2840.88	1285500000.00
DMU20	258.65	437.92	68020000.00
DMU21	1867.81	3307.42	3008233333.33
DMU22	612.76	1031.51	161353333.33
DMU23	1024.83	1621.36	264813333.33
DMU24	1749.40	2660.38	619026666.67
DMU25	1894.40	3452.73	3544820000.00
DMU26	288.92	438.82	73453333.33
DMU27	65.42	114.01	17090000.00
DMU28	533.42	819.25	135991207.25
DMU29	678.67	1142.00	178726618.66
DMU30	1740.67	2612.67	442839634.83
DMU31	457.67	755.67	118570809.23
DMU32	357.00	570.33	91451352.69
DMU33	169.51	262.01	43117377.67
DMU34	10.34	21.68	2572267.58

Peer Group

DMU Name	Peer Group
DMU1	DMU2, DMU3, DMU17.
DMU2	DMU2
DMU3	DMU3
DMU4	DMU2, DMU3.
DMU5	DMU2, DMU3.
DMU6	DMU2, DMU17.
DMU7	DMU2, DMU17.
DMU8	DMU3, DMU17.
DMU9	DMU17, DMU30.
DMU10	DMU17, DMU30.
DMU11	DMU29, DMU34.
DMU12	DMU17, DMU30.
DMU13	DMU17, DMU30.
DMU14	DMU29, DMU34.
DMU15	DMU17, DMU30.
DMU16	DMU17, DMU30.
DMU17	u17S1CC.
DMU18	DMU17, DMU30.
DMU19	DMU17, DMU30.
DMU20	DMU29, DMU34.
DMU21	DMU17, DMU30.
DMU22	DMU29, DMU34.
DMU23	DMU29, DMU30.
DMU24	DMU17, DMU30.
DMU25	DMU17, DMU30.
DMU26	DMU30, DMU34.
DMU27	DMU29, DMU34.
DMU28	DMU30, DMU32, DMU34.
DMU29	DMU29
DMU30	DMU30
DMU31	DMU30, DMU31.
DMU32	DMU30, DMU32, DMU34.
DMU33	DMU30, DMU32, DMU34.
DMU34	DMU34

Slacks

DMU Name	Y1	Y2	X1
DMU1	0	0	0
DMU2	0	0	0
DMU3	0	0	0
DMU4	236.4940835539	0	0
DMU5	661.0246172373	0	0
DMU6	1321.1032727160	0	0
DMU7	1043.5755020308	0	0
DMU8	0	541.5625510569	0.0073993933
DMU9	347.3510605725	0	0
DMU10	289.7924908756	0	0
DMU11	44.0526000731	0	0
DMU12	204.1626301331	0	0
DMU13	306.6702765802	0	0
DMU14	200.7311020523	0	0
DMU15	330.9076074664	0	0
DMU16	72.0075954655	0	0
DMU17	0.0000000007	0	0.0243132571
DMU18	492.3991688240	0	0
DMU19	807.0511213679	0	0
DMU20	109.1718987177	0	0
DMU21	701.1570474710	0	0
DMU22	195.8181604581	0	0
DMU23	559.1030879629	0	0
DMU24	512.6631956528	0	0
DMU25	390.6387757317	0	0
DMU26	0	76.2943870420	0
DMU27	19.1825178981	0	0
DMU28	0	0	0
DMU29	0	0	0
DMU30	0	0	0.0001640228
DMU31	0	0	0.0000002575
DMU32	0	0	0
DMU33	0	0	0
DMU34	0	0	0

Weights

DMU Name	Y1	Y2	X1
DMU1	1.56266E-05	0.000151174	-0
DMU2	-0	7.48055E-05	-0
DMU3	-0	1.0364E-05	-0
DMU4	-0	7.47217E-05	-0
DMU5	-0	5.52669E-05	-0
DMU6	-0	0.000217486	-0
DMU7	-0	0.000169405	-0
DMU8	0.000485201	-0	-0
DMU9	-0	0.002832861	7.67182E-10
DMU10	-0	0.000423908	1.14801E-10
DMU11	-0	0.083333333	5.2999E-07
DMU12	-0	0.000341297	-0
DMU13	-0	0.001089325	2.95006E-10
DMU14	-0	0.022222222	1.41331E-07
DMU15	-0	0.000682128	1.84731E-10
DMU16	-0	0.000331675	-0
DMU17	-0	0.000190404	-0
DMU18	-0	0.000341297	-0
DMU19	-0	0.001344682	3.64161E-10
DMU20	-0	0.03529827	2.24493E-07
DMU21	-0	0.000693001	1.87675E-10
DMU22	-0	0.010452597	6.64772E-08
DMU23	-0	0.007978936	4.44294E-08
DMU24	-0	0.004053999	1.09789E-09
DMU25	-0	0.000495295	1.34133E-10
DMU26	0.054555374	-0	2.14412E-07
DMU27	-0	0.111111111	7.06653E-07
DMU28	0.001627844	0.000168603	7.38995E-09
DMU29	-0	0.000875657	5.56907E-09
DMU30	0.000574491	-0	-0
DMU31	0.001486274	0.00042317	8.40922E-09
DMU32	0.001925359	0.000548186	1.08935E-08
DMU33	0.005245547	0.000543304	2.38133E-08
DMU34	-0	0.046125461	2.93352E-07

Solccro2016-2018

Model Name	New DEA Problem
Model Type	CCR_O
Model Orientation	OUTPUT_ORIENTED
Model Efficiency Type	TECH
Model RTS	CONSTANT
Model Description	The Charnes Cooper and Rhodes Model called CCR. This model was first introduced in 1978 and assumes CONSTANT RTS.

Lambdas

DMU Name	DMU34
DMU1	33568.56573
DMU2	40492.67689
DMU3	421886.3835
DMU4	52970.38343
DMU5	106423.7389
DMU6	20623.56722
DMU7	26164.07427
DMU8	4006.345415
DMU9	210.5365532
DMU10	1955.160802
DMU11	15.52554148
DMU12	2764.710607
DMU13	706.1108289
DMU14	37.35039242
DMU15	1103.999991
DMU16	2590.716557
DMU17	3960.981125
DMU18	1696.161019
DMU19	499.7536065
DMU20	26.44359418
DMU21	1169.486937
DMU22	62.72805154
DMU23	102.9493725
DMU24	240.6540717
DMU25	1378.091466
DMU26	28.55586794
DMU27	6.643943318
DMU28	52.86821958
DMU29	69.48212544
DMU30	172.1592412
DMU31	46.09583006
DMU32	35.55281472
DMU33	16.76239984
DMU34	1

الفهرس

البيان	الصفحة
الإهداء	IV
شكر وتقدير	V
ملخص الدراسة	VI
قائمة المحتويات	IX
قائمة الجداول	XI
قائمة الأشكال	XII
قائمة الاختصارات والرموز	XIII
قائمة الملاحق	XIV
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: الأسس النظرية للسياسة الجبائية والاستثمار المحلي	
تمهيد الفصل الأول	2
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الجبائية	3
المطلب الأول: السياسة الجبائية (المفهوم والمبادئ)	3
الفرع الأول: مفهوم السياسة الجبائية	3
الفرع الثاني: المبادئ التوجيهية لسياسة الضرائب الجيدة	5
المطلب الثاني: أهداف ومعوقات السياسة الجبائية	8
الفرع الأول: أهداف السياسة الضريبية	8
الفرع الثاني: معوقات السياسة الجبائية	10
المبحث الثاني: الإطار النظري (الاستثمار المحلي – البيئة الاستثمارية)	21
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار وأهميته	21
الفرع الأول: مفهوم الاستثمار	21
الفرع الثاني: أهمية الاستثمار	22
المطلب الثاني: أنواع الاستثمار وشروط نجاحه	23
الفرع الأول: أنواع الاستثمار	23
الفرع الثاني: شروط الاستثمار الناجح	24

المبحث الثالث: علاقة السياسة الجبائية بالاستثمار المحلي	26
المطلب الأول: التحفيزات الجبائية كإستراتيجية مشجعة للاستثمار المحلي	26
الفرع الأول: التحفيز الجبائي (المفهوم، الأهداف وأشكاله)	26
الفرع الثاني: أهمية وفعالية التحفيزات الجبائية	29
المطلب الثاني: كفاءة قطاعات الاستثمار المحلي لتحقيق أهداف السياسة الجبائية	30
الفرع الأول: مفهوم الكفاءة وطرق قياسها	31
الفرع الثاني: نظرية تحليل مغلف البيانات DEA	34
خلاصة الفصل الأول	40
الفصل الثاني: الدراسات السابقة للسياسة الجبائية والاستثمار المحلي	
تمهيد الفصل الثاني	42
المبحث الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بالسياسة الجبائية	43
المطلب الاول: الدراسات السابقة باللغة العربية	43
المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	53
المبحث الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بالاستثمار المحلي	57
المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية	57
المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	63
المبحث الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة	71
المطلب الأول: أوجه التشابه بين الدراسة الحالية و الدارسات السابقة	71
المطلب الثاني: أوجه الإختلاف بين الدراسة الحالية و الدارسات السابقة	72
خلاصة الفصل الثاني	95
الفصل الثالث: تقييم فعالية التحفيزات الجبائية في تحفيز الاستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة (2005-2018)	
تمهيد الفصل الثالث	97
المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	98
المطلب الأول: تدابير الدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	98
الفرع الأول: تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	98

الفرع الثاني: تدابير الدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	99
المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	105
الفرع الأول: الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	105
الفرع الثاني: الدور الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	112
المبحث الثاني: البيئة القانونية والمؤسساتية للاستثمار المحلي في الجزائر	115
المطلب الأول: الأطر القانونية للتحفيزات الجبائية	115
الفرع الأول: في ظل قانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار	115
الفرع الثاني: في ظل قوانين الضرائب	118
المطلب الثاني: آليات تشجيع الاستثمار المحلي في الجزائر	121
الفرع الأول: المصالح الداخلية المسيرة للاستثمار	121
الفرع الثاني: المصالح الخارجية المسيرة للاستثمار	135
المبحث الثالث: تحليل فعالية التحفيزات الجبائية في البيئة الجزائرية خلال الفترة (2005-2018)	140
المطلب الأول: تحليل فعالية التحفيزات الجبائية باستخدام مؤشر عدد المشاريع	140
الفرع الأول: تطور حجم الاستثمار المحلي حسب السنوات	140
الفرع الثاني: تطور حجم الاستثمار المحلي حسب الشكل القانوني	142
المطلب الثاني: تحليل فعالية التحفيزات الجبائية باستخدام مؤشر القيمة المضافة	144
خلاصة الفصل الثالث	146
الفصل الرابع: قياس كفاءة قطاعات الاستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة (2013-2018) باستخدام تحليل مغلف البيانات DEA	
تمهيد الفصل الرابع	148
المبحث الأول: أدوات ومتغيرات الدراسة	149
المطلب الأول: منهجية استخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات DEA	149
المطلب الثاني: عرض مدخلات ومخرجات الكفاءة في قطاعات الاستثمار المحلي	149
المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج كفاءة قطاعات الاستثمار المحلي	154
المطلب الأول: تحليل مؤشرات الكفاءة للفترة 2013-2015	154
المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الكفاءة للفترة 2016-2018	158

المبحث الثالث: تحسين وضعية القطاعات الاستثمارية غير الكفء	163
المطلب الأول: تحسين الوضعية على مستوى الكفاءة الفنية للمخرجات للفترة 2013-2015	163
المطلب الثاني: تحسين الوضعية على مستوى الكفاءة الفنية للمخرجات للفترة 2016-2018	168
خلاصة الفصل الرابع	174
خاتمة عامة	176
قائمة المراجع	182
الملاحق	197
الفهرس	250